

التحالف



مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

العدد الثالث - مايو 2020



الإرهاب في القانون الدولي



التحالف

العدد الثالث - مايو 2020

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري
لمحاربة الإرهاب

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION



الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي
الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

رئيس التحرير

العقيد حسن بن سليمان العمري
مدير الإدارة العامة للتخطيط والتنسيق

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث



توق TAQQ

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org

هاتف: +966 114890124

مراسلات المجلة

magazine@imctc.org

النسخة الإلكترونية



ملف العدد



إلى مصادرها، وإثبات بيانات المصادر.

- أن تكون المادة مكتوبة بإحدى اللغات الثلاث: العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية.
- ألا تكون المادة قد سبق نشرها بأي وسيلة من وسائل النشر الورقي أو الإلكتروني، ولو بتغيير العنوان والتصرف اليسير فيها.
- ألا تكون المادة مستلّة من بحث أو كتاب، سواء أكان ذلك للكاتب نفسه أم لغيره.
- المواد التي نعتز عن نشرها لا يعني ذلك ضعفها، ولكن قد يكون الاعتذار لاعتبارات فنية أو غيرها، كأن تكون المادة قد نُشر في

شروط النشر:

- الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- أن تكون المادة المرسلة في موضوع المجلة (مكافحة الإرهاب)، وذات صلة بأحد أبوابها الأربعة: الفكري، والإعلامي، وتمويل الإرهاب، والعسكري.
- أن تتسم المادة بالأصالة والموضوعية والجِدّة، وسلامة المنهج واللغة والأسلوب.
- في المواد البحثية لا بد من التزام التوثيق، بعزو الأقوال إلى أصحابها، والنقول

التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

الأمانة العامة للإسقاط الطغاة البشعون

العدد الثالث - مايو 2020

التجربة الباكستانية في محاربة الإرهاب



16



20

إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمحاربة الإرهاب



12

النساء في الخطاب الداعشي



8

المقاربة السنغالية في مكافحة الإرهاب



68

(كو كلوكس كلان) مئة وخمسون عامًا من الإرهاب



64

رُهاب الإسلام في أوروبا استغلال الأزمات لنشر الكرهية



48

وسائل التواصل الاجتماعي وتمويل الإرهاب

يتصل بالمادة، مع ضرورة أن تكون مأخوذة من مواقع الصور المتخصصة لا من الصحف والمجلات.

■ يُرفق بالمادة المرسله السيرة الذاتية للكاتب، متضمنة: الاسم الثلاثي، والجنسية، وبلد الإقامة، والتخصص الدراسي، والوظيفة الحالية، والنتاج العلمي والثقافي، وعنوان البريد الإلكتروني، ورقم الحساب المصرفي، وصورة شخصية حديثة عند أول مشاركة، علماً بأننا لن ننشر تعريفاً بالكاتب ولكن ستبقى في قاعدة بيانات المجلة.

لغة، وإعادة نشرها بتلك اللغات.

■ تُنصّد المادة المرسله حاسوبياً ببرنامج الورد (Word)، خط (Traditional Arabic) قياس 18، للغة العربية، مع جعل الحواشي والمصادر إن وجدت في آخر المادة بقياس 16. وخط (Times New Roman) قياس 14، للغة الإنجليزية أو الفرنسية.

■ يحسّن إثبات الآيات القرآنية من نصّ القرآن الكريم بالرسم العثماني، مع ضرورة تخريجها بين معقوفتين بذكر اسم السورة ورقم الآية.

■ يحسّن إرفاق صور توضيحية مقترحة لما

موضوعها من قبل، وسيلُفّ الكاتب بذلك.

■ يحقّ لهيئة التحرير التصرف في المواد المرسله؛ اختصاراً وتعديلاً وتحسيناً وتقويماً، بما لا يمسّ جوهر الموضوع وأفكاره الرئيسية.

■ يحقّ للكاتب أن يعيد نشر مادته بأي طريقة شاء، شرط أن ينص صراحةً أنها سبق نشرها في مجلة التحالف.

■ يحقّ لمجلة التحالف إعادة نشر المواد بأي طريقة، سواء إلكترونياً أو في إصدارات مستقلة.

■ يحقّ لمجلة التحالف ترجمة المواد إلى أي



■ أ. عبد الستار عبد الرحمن

من المهم أن تكسب المارك، لكن الأهم أن تكسب الحرب. فكسب معركة أو أكثر مع خسارة الحرب هزيمة، وخسارة معركة أو أكثر مع كسب الحرب انتصار. على مدار العقود الماضية يخوض العالم حرباً ضروساً على الإرهاب، عسكرية واقتصادية وفكرية، ويُلق به هزائم عديدة، ولكن ذلك لم يكن كافياً للقضاء عليه. فالمؤشرات الكمية تكشف عن تراجع مخاطر الإرهاب، لكن التحليلات الكيفية تشير إلى أن نهايته لن تكون قريبة، فهو يُوظف عنصرين متناقضين في إعادة تكيفه بعد كل هزيمة يتلقاها: الصراعات السياسية، والمشكلات الاقتصادية، وهي تضرب جميعاً مناطق ضعيفة من العالم، وتمنح الإرهاب بيئة مناسبة، مع تقدّم تقني يجعله قادراً على تخطي الحدود والحوجز.

■ صحفي وباحث.

معضلة عالمية الإرهاب يخسر معاركه، لكنه يزداد انتشاراً!



◀ ازدياد مطرد

منذ بدء الحرب على الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، زاد انتشار الإرهاب في البلدان، وزاد عدد الجماعات الإرهابية أكثر من الضعف. وأكدت دراسة لمعهد السلام الأمريكي أن التدخل الغربي أدى إلى زيادة عدد المنضمين للجماعات الإرهابية، ولا سيما في الدول التي تشهد صراعات. فقد أدت التدخلات الأجنبية إلى إضعاف مؤسسات الدول، ما جعلها أكثر عرضة للصراع والإرهاب. واستفادت الجماعات الإرهابية من ذلك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومع أن تنظيم داعش فقد خلافته فإنه لا يزال يملك هياكل تابعة له في أكثر من 12 مقاطعة في غرب إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، ووسط آسيا؛ بل إن فرع التنظيم في خراسان كان رابع أكثر التنظيمات الإرهابية تدميرًا في العالم عام 2018م.

ويساعد التغير المناخي المدمر لسبل عيش الملايين في آسيا وإفريقيا الجماعات الإرهابية على تجنيد الأتباع، حيث تستخدم الغذاء والماء أداة حرب. على سبيل المثال: قتل متطرفو قبائل الفولاني الرعوية 1158 شخصًا في نيجيريا، بزيادة قدرها 308% عن أعداد ضحاياهم في عام

2017م، وتفوقوا على جماعة بوكو حرام التي قتلت 589 شخصًا، بانخفاض قدره 42% عن أعداد ضحاياها في العام السابق، وذلك بسبب صراعهم مع الفلاحين على مناطق الرعي والزراعة، التي يزداد تقلصها بسبب التغيرات المناخية.

وتتصاعد موجات الكراهية بطرقها المختلفة في مناطق شتى من العالم؛ لتكون رافدًا جديدًا للإرهاب في السنوات الأخيرة، فقد بدأت الجماعات اليمينية المتطرفة أو جماعات التفوق الأبيض (white supremacy groups (WSG في الانتشار الواسع في أوروبا وأمريكا، وكانت الهجمات الإرهابية لهذه الجماعات في أمريكا هي الإرهاب السائد في السنوات العشر الماضية. وتتسج هذه الجماعات شبكات عالمية من أستراليا ونيوزيلندا إلى أوروبا وأمريكا، وبذلك تعد تحديثًا عابرًا للأوطان، ومن المرجح أن يستمر نموها في السنوات المقبلة، مدفوعة بالصراعات المستمرة، والخطاب العنصري، والإسلاموفوبيا، وزيادة الهجرة. ففي أوكرانيا مثلاً: تقاتل الجماعات اليمينية المتطرفة الانفصالية المسلحة في شرق البلاد، وتجذب مزيدًا من المقاتلين الأجانب، ويشكلون شبكات عالمية.

◀ تعددت الجماعات والإرهاب واحد!

على الرغم من الاختلافات الفكرية، فإن الجماعات الجهادية وجماعات اليمين المتطرفة تشترك في سمات كثيرة، فهم يعتقدون أنهم في خضم أزمة وجود، وأن لا سبيل إلى الحفاظ على الذات إلا بالعنف، وكلاهما يلحق الضرر بمجتمعاته عن قصد، ويفاقم الانقسامات فيها. وأظهرت أبحاث أن الهجمات الإرهابية لكلا الطرفين تميل إلى الارتفاع في الوقت نفسه، وكأنهما ينتظمان في تحالف مضمّر لتقويض المجتمعات المعاصرة، وهما لا يجسدان انبعاثًا للثقافات التقليدية كما قد يبدو؛ بل هو تفكيك لها، فالكون الرئيس فيها هو شباب يصارعون بحثًا عن هوية اجتماعية يمكنها أن تحقق لهم المجد، وأن تعطي معنى لحياتهم.

وقد كشف مشروع المسح العالمي للقيم أن القيم الدينية هي التي تحافظ على سلامة الفرد بقدر ما تحافظ على سلامة المجتمع في الشرق الأوسط، وأن الأغلب من الأوروبيين لا يعدّون الديمقراطية ذات أهمية مطلقة، وليسوا مستعدين للتضحية بأي شيء من أجلها، وهذا يؤكد ضرورة السعي إلى إيجاد بدائل، وعدم ترك مهمة الدفاع عن نزعة وطنية صادقة،

وتفضيل محدّد في القيم، ومنها القيم الدينية لجماعات متطرفة. ويجب تأكيد أنه لا وجود لرسالة تواجه المتطرفين في فراغ اجتماعي، وتكتفي بالعمل في فضاء العقيدة الفكرية المجردة، فالقدرة على فهم واقع الشباب في مختلف المناطق والسياقات ومعالجته، ستكون حاسمة في التصدي لآفة الإرهاب العابرة للحدود.

← التقنية والإرهاب

تقدّم التقنيات الحديثة وسائل جديدة للإرهابيين، فالطائرات دون طيار تساعد على عمليات الاستطلاع ونقل الذخائر اليسيرة والعبوات الناسفة، أو نشر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الأماكن العامة. وفي عام 2018م أُحبطت محاولة جادة لهجوم بيولوجي واسع النطاق باستخدام "الريسين" في ألمانيا. ومع استمرار العلاقة بين الجريمة والإرهاب، ينفذ الإرهابيون معاملات سرّية، ويشتررون الأسلحة بطرق لا يمكن تعقبها، وقد تغلّلت جماعات إرهابية كثيرة في الفضاء الإلكتروني، وإذا تمكنت جماعة من امتلاك قدرات الهجوم السيبراني، فستتعرّض منشآت البنية

التحتية للدمار، ومن ذلك شبكات الطاقة والاتصالات والمياه، فضلاً عن الأهداف العسكرية والتجارية، وستحل كارثة.

كان قادة الجيش الجمهوري الأيرلندي يخاطبون خصومهم بقولهم: "نحن بحاجة إلى أن نكون محظوظين مرّة واحدة فقط، وأنتم تحتاجون إلى أن تكونوا محظوظين طوال الوقت". وينطبق هذا القول على استخدام الإرهابيين الإنترنت، فإن نشر

مقطع مصوّر واحد، أو بيان واحد، يمكن أن تكون له عواقب عالمية. من ذلك: إرهابي اليمين المتطرّف الذي قتل 51 مصلحاً مسلماً في مسجد بنيوزيلندا في مارس 2019م، عندما بثّ جريمته مباشرة على فسيبوك، وقد بلغ عدد مرّات مشاركته مليوناً ونصف مليون مرّة.

وقبل أكثر من عقدين تنبأ كثير من الباحثين أن شبكة الإنترنت ستصبح أداة سياسية للإرهابيين، والمجرمين متعدّدي الجنسيات، والمنظمات الثورية، وسيوظفونها لأغراضهم التنظيمية والفكرية والاجتماعية بما يعزّز قوتهم. وهو ما حدث حقاً، فقد منحت شبكة الإنترنت الإرهابيين الوصول

إلى مجالات كانت حكرًا على الدول، ومع أن عمالة الشبكة مثل مايكروسوفت وجوجل وفيسبوك وتويتر ويوتيوب يسعون إلى إزالة المعلومات الإرهابية، ويستثمرون في البرامج المستندة إلى الذكاء الاصطناعي لمحاربة الإرهاب، نجد أن الإرهابيين لا يزالون يتبعون طرقاً بديلة لنشر رسائلهم، وتوظيف إمكانات الإنترنت لخدمة أغراضهم.

← رؤوس الإرهاب

لحيوان الهيدرا (شبه التّنين) في الأساطير الإغريقية عشرة رؤوس، إذا قُطع أحدها نما له رأس جديد! ويبدو أن الإرهاب في عصرنا الحاضر بات يشبه الهيدرا الأسطورية، فكلما استؤصلت جماعة إرهابية نمت بدلاً منها جماعة؛ بل جماعات.

وعلى مدار العقدين الماضيين شهدنا نمطاً مكرراً في محاربة الإرهاب، هو أشبه بدائرة مفرغة، فما إن يظهر خطر الإرهاب في منطقة حتى يسارع العالم -أو يتباطأ بحسب مكان الخطر- إلى إرسال قوات



لمواجهته، أو دعم الدولة التي تواجهه، فيقل ذلك الخطر، ثم تسحب القوات أو تتوقف المساعدات، فلا يلبث أن يظهر الإرهاب من جديد في المنطقة نفسها، أو في منطقة مجاورة، ثم تُعاد الكرة، وهكذا دواليك. وفي ظل استمرار هذا النمط من المتوقَّع أن يستمرَّ توليد جزء كبير من النشاط الإرهابي العالمي في السنوات المقبلة.

وفي مواجهة وحشية الجماعات الإرهابية كثيرًا ما تستجيب بعض الدول بمزيد من التضيق والعنف الذي قد لا يقتصر على الإرهابيين، ما يعطي الفرصة لتلك الجماعات لتجنيد مزيد من الاتباع. في بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء تحظى بعض الجماعات الإرهابية بتأييد قطاعات قبلية واجتماعية، مستغلة أخطاء الحكومات في الرد عليها، ومظالم بعض قطاعات السكان، وفق ما كشفته دراسة الباحثة نانانيل ألين من معهد السلام الأمريكي، بعنوان "دروس غير عادية من حرب غير عادية: بوكو حرام والتمرد الحديث" Un-usual Lessons from an Unusual War: Boko Haram and Modern Insurgency، وكذلك حذر الأنثروبولوجي الفرنسي الأمريكي الدكتور سكوت أتران مدير الأبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية في فرنسا، والأستاذ في جامعتي أوكسفورد وميشغان، في أبحاثه التي أجراها في مناطق النزاع، من أن "استغلال الجماعات الإرهابية للقيم المقدسة، دينية كانت أم وطنية، يمكن بعضها من تحقيق انتصارات على جيوش أكثر قوة من الناحية المادية، تعتمد على حوافز قياسية، مثل: الأجور والترقية والعقاب. والمثال الأبرز في هذا الصدد هو تجربة سيطرة عشرة آلاف مقاتل من داعش على الموصل (ثلث مساحة العراق) وطرد التنظيم للجيش العراقي منها في أيام معدودة، مع أن عتاد الجيش يبلغ أضعاف عدة داعش حينئذ.

عقبات ودروس

تتعرض جهود محاربة الإرهاب لعوائق شتى، بدءًا من التنافس الجيو إستراتيجي ووصولًا إلى الكيل بمكيالين. ولو نظرنا إلى الفجوة الكبيرة في آثار الإرهاب ما بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، لوجدنا تناقضًا كبيرًا. ففي إفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط يفتك الإرهاب بمناطق وبلدان كاملة، في حين لم يحدث كثير ضرر من جراء الإرهاب في أوروبا وشرق آسيا والأمريكتين؛ بل يكاد يكون محصورًا في المناطق الثلاث المذكورة: (الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وإفريقيا) التي شهدت 93% من أضرار الإرهاب بين عامي 2002م و2018م، وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي (GTI) عام 2019م، وإن قرابة 90% من جميع الأنشطة الإرهابية تقع في عشرة بلدان ليس منها أي دولة غربية.

وبين عامي 2000م و2014م، وقعت 4.4% من الهجمات الإرهابية، 2.6% من القتل فقط في الدول الغربية. أما مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) البالغ عددها 36 دولة من أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ والأمريكتين، وتستحوذ على 80% من التجارة والاستثمار العالميين؛ فإن نسبة الوفيات الناتجة عن الإرهاب في العالم عام 2016م لم تزد فيها على 1% فقط، مرتفعة من 0.1% عام 2010م!

ومع هذه الحقائق البينة فإن أي هجوم إرهابي يقع في لندن، أو بروكسيل، أو باريس، يسيطر على وسائل الإعلام الدولية، ويؤثر تأثيرًا كبيرًا في السياسة والأمن العالميين، ويوجه السياسات العالمية لمحاربة الإرهاب أكثر مما تفعل مئات الهجمات في كابول، أو بغداد، أو لاهور، أو مقديشو. وهذا التناقض على ما فيه من عيوب، يمكن أن نستفيد منه دروسًا للتعاون الدولي في محاربة الإرهاب.

الدرس الأول: إن الاهتمام الكبير للنشاط

الإرهابي العالمي في عدة مناطق فقط، وعلى أيدي جماعات إرهابية قليلة العدد، يعني بوضوح أن أي زيادة كبيرة في الضغط الأمني الدولي على واحدة أو اثنتين من هذه الجماعات تقلل من الإرهاب العالمي بنسبة عالية، فتكثيف الجهود الدولية تجاه (داعش) أدى إلى تراجع معدلات الإرهاب على مستوى العالم في السنوات الثلاث الماضية.

الدرس الثاني: إن الإرهاب في أوروبا

والولايات المتحدة وفي العالم المتقدم عمومًا يحدد الخطأ العالمية لمحاربة الإرهاب على مستوى الأمم المتحدة، ويضع أولوياتها ومخاوفها في قضايا قد لا تكون ذات صلة بأولويات محاربة الإرهاب في الدول والمجتمعات في الشرق الأوسط أو جنوب آسيا أو وسط إفريقيا وشرقها، التي تعاني أعباءً ثقيلة لا تُضاهى من الخسائر المباشرة الناتجة عن الإرهاب، ولا تملك الموارد المطلوبة للتصدي له، أو حتى تنفيذ التدابير الدولية تجاه الإرهاب التي وقَّعوا عليها، وهناك حاجة ماسة لسد هذه الفجوة أو على الأقل لتضييقها.

الدرس الثالث: إن النشاط الإرهابي

يكاد يقتصر على مجموعة من النزاعات المسلحة الإقليمية والحروب الأهلية في دول هشة أو ضعيفة، وتلك حقيقة تقدم دليلًا على الحاجة إلى تحديث نوعي للجهود الدولية؛ للنهوض بحل حقيقي لهذا النوع من الصراعات، التي تحوي الجزء الأكبر من الإرهاب العالمي، وإن حدث ذلك فسيكون أحد أكثر الإجراءات العالمية نجاحًا واستدامة لمحاربة الإرهاب. ■

المقاربة السنغالية في مكافحة الإرهاب

■ أ. مور لوم

لعلّ ظاهرة الإرهاب باتت إحدى العقبات الرئيسة لنشر السّلام والأمن وبناء الدولة والإدارة في جميع أنحاء القارّة الإفريقية. وقد شهدت إفريقيا في السنوات الخمس الأخيرة صعوداً غير مسبق للجماعات الإرهابية في ربوع القارّة، وفقاً لمؤشّر الإرهاب العالمي لعام 2014م. وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، شهدت منطقة الساحل الإفريقي كثيراً من التهديدات الأمنية؛ بسبب ازدياد المشكلات التي جعلت المنطقة مسرحاً للأنشطة المتطرفة والعمليات الإرهابية، ما أدخل دولة السنغال في حالة تأهب واستنفار قصوى.

إن انعدام الأمن وتصادف نفوذ الجماعات المتطرفة بضعان عبئاً ثقيلاً على عاتق الحكومات في القارّة الإفريقية؛ إذ من المتوقّع أن تكون إفريقيا هي الساحة الجديدة للحرب على الإرهاب، ولا سيّما بعد انتقال عدد كبير من المقاتلين الأجانب إليها. ففي شهر فبراير 2020م، أعلن الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا أنه يستعدّ لنشر ثلاثة آلاف جندي مؤقتاً بمحاذاة منطقة الساحل غرب إفريقيا، حيث تصدّى قوات إقليمية منذ نحو ثماني سنوات لهجمات المتطرفين الدامية. وأكد الاتحاد أن ذلك يساعد على ردع المجموعات الإرهابية، بالتعاون مع مجموعة دول الساحل الخمس، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تنتمي إليها السنغال.

■ باحث متخصص في مجال الإرهاب، رئيس تحرير الموقع الإلكتروني للأخبار (سين غرب)، السنغال.

◀ تصاعد الإرهاب في غرب إفريقيا

تضمُّ دول غرب إفريقيا 15 دولة، هي: الرأس الأخضر، وبوركينا فاسو، وبنين، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وليبيريا، والنيجر، ونيجيريا، ومالي، وموريتانيا، والسنغال، وسيراليون، وتوغو، وساحل العاج. وكلُّ هذه الدول باستثناء موريتانيا أعضاء في (الإيكواس) المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وبحسب الأمم المتحدة فإن معدل الهجمات الإرهابية على أهداف مدنية وعسكرية ارتفع في السنوات الأخيرة، فالهجمات الإرهابية زادت بمقدار خمسة أضعاف في بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر، منذ عام 2016م، وخلفت في دول المنطقة أربعة آلاف قتيل على الأقل العام الماضي، مقارنةً بنحو 770 قتيلًا عام 2016م، علمًا أن معظم الهجمات تُنفذ للحصول على الأسلحة، أو تأمين منافذ للتهريب.

ورصدت دراسة صادرة عن المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية ارتفاعًا ملحوظًا في نشاط التنظيمات الإرهابية عام 2019م، فقد تعرّضت القارة السمراء لقُرباة 3471 عملية إرهابية، أسفرت عن 10460 حالة وفاة. هذا النشاط الكبير من التنظيمات الإرهابية يرتبط بالمسارات الجديدة لها. ونظرًا لانحسار نشاطها في منطقة الشرق الأوسط، كان لا بدَّ من الانتقال الإستراتيجي السريع إلى إفريقيا، من هنا أكّدت السنغال ولا تزال تُؤكد أن البلدان الإفريقية باتت أكبر ضحية للإرهاب، وحملت على عاتقها رفع الوعي العالمي بضرورة التنسيق للتعامل بطريقة حاسمة لقهر هذه الظاهرة.

◀ جهود لمكافحة الإرهاب

أقامت وزارة الداخلية السنغالية، بالتعاون مع الجمعيات الإسلامية والطرق الصوفية في البلاد، عددًا من الفعاليات والأنشطة لتثقيف الشعب السنغالي بمفاهيم التسامح والسلام في الدين الإسلامي الحنيف، ونزع ما أُلصق به ظلمًا كالتطرف والعنف. وأقامت الجمعيات الإسلامية محاضرات في الجامعات وقاعات المؤتمرات لتوعية الشباب، وعرقلة تجنيدهم لصالح التطرف، ومن هذه المحاضرات "خطر الإرهاب على الفرد والمجتمع" حضرها نخبة من العلماء والمتخصصين في مجال مكافحة الإرهاب، ألقاها الأستاذ عمر دبالو الذي زار مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة بالرياض.

ونظرًا إلى حجم استغلال الإرهابيين لوسائل الإعلام المختلفة للتأثير في الرأي العام المحلي والدولي، عقدت جمعية الدعاة للسلام والتنمية ملتقى عن "الإرهاب الإعلامي" بدعم من الحكومة السنغالية، تضمّن محاور تجيب عن الأسئلة التي تشوّب العمل الصحفي، وتعرض للإعلاميين عند أداء عملهم،





◀ تحمّل المسؤولية

مثل: كيف يجب أن تتعامل وسائل الإعلام مع الإرهاب؟ هل قيام وسائل الإعلام برصد الأحداث الإرهابية يخدم الرأي العام أم يخدم الإرهابيين؟ وكيف يمكن لوسائل الإعلام أن تحدّد متى يجب رصد حادث أو واقعة؟ ومتى يجب المقاطعة والتجاهل؟ وإذا تقرر رصد خبر ما، أي الطرق أولى في معالجته؟ وما الجوانب التي ينبغي إبرازها؟ وما الجوانب التي ينبغي تجاهلها؟ ومتى يجب على الصحافة ووسائل الإعلام الالتزام بعدم نشر معلومات وأخبار قد تؤدي في حال نشرها إلى نتائج وخيمة؟ هذه الأسئلة والاستفسارات كانت أبرز محاور الملتقى.

لقد عرّفت السنغال طرق التصدي لانتشار الإرهاب، فرسمت خطوات ضمن منهج شامل لمكافحة التطرّف العنيف والإرهاب، يشمل الحكم الرشيد، وبسط الأمن، وحقوق الإنسان، وتوظيف الشباب، والقضاء على الفقر، ونشر الفكر المعتدل.

للسلم والأمن في إفريقيا في العاصمة السنغالية دكار، يومي 5 و6 من شهر ديسمبر 2016م. وقد أبدت السنغال حرصها على ضرورة تضافر الجهود الدولية للتصدي للإرهاب واقتلعه من جذوره، ومنع أسباب استفحاله، وتجفيف مصادر تمويله؛ لتعزيز التعايش السلمي في المجتمعات، وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية. ولكي تبرهن السنغال متابعتها الحرب على الإرهاب، قدّمت نموذجاً لحفظ السلام وبناء الأمن، في النسخة السادسة لمنتدى دكار الدولي للسلام والأمن في إفريقيا عام 2019م، وهو المنتدى الذي تنظمه السنغال سنوياً بمشاركة الدول الكبيرة للاستفادة من خبراتها، مثل المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، ويشهد حضوراً كثيفاً من الدول الإفريقية.

جاء موضوع المنتدى عن "السلام والأمن في إفريقيا: التحديات الحالية للتعددية"،

وقد أصدر المنتدى نتائج وتوصيات تصب في مصلحة الأمن والسلام في إفريقيا، وترسم قرارات لحل المشكلات الأمنية التي شهدتها بعض الدول الإفريقية أخيراً. ويُعد منتدى دكار الدولي للأمن والسلام مبادرة سنغالية تهدف إلى إرساخ جذور السلام والأمن في جميع أنحاء إفريقيا، وتفتح آفاقاً جديدة أمام الحكومات الإفريقية لمواجهة كل من يسعى إلى المساس بالأمن الإفريقي، فالعالم يحتاج إلى أقطاب متعدّدة تسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية وفق أساليب أكثر نضجاً.

◀ إستراتيجيات داخلية

يرى كثير من المحللين الأمنيين أن القارة الإفريقية أصبحت من أكبر بُؤر الاضطراب والتهديدات الأمنية في العالم، فأوضاعها الجيوسياسية أرض خصبة للإرهاب العابر للقارات، ما أجبر السنغال على تبني جملة من الخطط الإستراتيجية للحد من زيادة الخطر الآتي

من مناطق الاضطراب. وبدأت السنغال في ديسمبر 2017م بمحاكمة 30 شخصاً بتهمة ارتكاب أعمال عنف، والانتساب إلى مجموعة إجرامية على علاقة بمنظمة إرهابية، وتبييض الأموال، وتمويل الإرهاب. وقد اتُهموا بالانتماء إلى جماعات إسلامية متشددة في السنغال، البلد الذي ما زال في منأى عن أي هجمات للمتطرفين بخلاف جيرانه. ومعروف أن السنغال جُندت جميع أجهزتها لحماية المجتمع من خطر الإرهابيين، والقضاء على خلايا الإرهاب، واتخاذ التدابير المناسبة للتعامل مع المخاطر المحتملة، والتهديدات الإرهابية.

وتُدرِك السنغال أن المسؤولية الملقاة على عاتق العلماء كبيرة؛ لذلك حققت الإستراتيجية الداخلية تعاون الحكومة مع الجمعيات الإسلامية واتحاد الأئمة والعلماء، في إبراز جهود السنغال في مكافحة الإرهاب، ومطالبة العلماء بتجديد خطاباتهم للتصدي لأفكار الغلو المنحرفة، ورعاية أبنائها وإصلاحهم؛ لتحقيق التوازن الفكري والنفسي والاجتماعي لدى الفئات المستهدفة. وساعدت الحكومة هذه الجمعيات على إقامة محاضرات وندوات تعرف الشعب السنغالي خطر التطرف. ومن الإستراتيجيات التي تبنتها السنغال لمكافحة هذا

الخطر المُحدق، إلحاق قوات الشرطة السنغالية بدورات تدريبية ضمن إطار برنامج دعمته الولايات المتحدة لمكافحة الجماعات المتطرفة في المنطقة، قدّم فيه المدربون الأمريكيون تدريبات تكتيكية لضباط الأمن ورجال الشرطة السنغاليين. وقد ساعدت هذه التدريبات السلطات الأمنية السنغالية على ردع الإرهاب، وتعطيل أنشطته، علماً بأن مشاركة السنغال في برنامج المساعدة لمكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية الأمريكية تعود إلى عام 1985م.

← إستراتيجيات خارجية

اعتمدت السنغال في مواجهة الجماعات الإرهابية إستراتيجيات ذات جوانب فكرية وتنموية وعسكرية، لاقت استحسان الدول، وأصبحت مثلاً يُحتذى؛ كما أنها تشارك في كل الندوات واللقاءات الدولية التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب، والعمل بالتوصيات؛ حيث شاركت السنغال أخيراً في مؤتمر دولي بنواكشوط لعلماء إفريقيا عن دور الإسلام في القارة السمراء؛ التسامح والاعتدال في مواجهة التطرف والاقتتال. وانتهى المؤتمر بإصدار بيان علمي مؤصل، وإعلان تاريخي موحد، يعبر عن موقف العلماء ورؤيتهم الشرعية لهذا التحدي، الذي يهدّد وحدة الأمة، ومصالحها الدينية والدنيوية. وكانت مشاركة علماء السنغال في هذا

المنتدى إيجابية جداً وفاعلة. وعلى الرغم من ازدياد التحديات أمام إفريقيا، اعتمدت السنغال إرساخ مبدأ: "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية"، بوصفه السبيل الأمثل للتعامل مع أزمت القارة، وفهم خصوصيات الدول والشعوب الإفريقية. وأسهم إدراك السنغال المبكر لحقيقة أن إفريقيا باتت مركزاً رئيساً للتطبيقات المسلحة الناشطة حالياً، بعد تفكيك تنظيمات أخرى، وطردها من المناطق التي كانت تسيطر عليها، أسهم في إنجاح إستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب. وتبّنت السنغال إلى نشاط خلايا تنظيم القاعدة في جميع أنحاء القارة، ومدى استفادة المنظمات الإرهابية من انعدام الرقابة على الحدود بين البلدان الإفريقية، وضعف القانون والمؤسسات القضائية، فضلاً عن ضعف قوى الأمن، ما مكّنها من تحريك الرجال والسلاح والمال من إفريقيا باتجاه سائر أرجاء العالم، واستغلال السكان الفقراء والمنطلقات الدينية أو الاثنية لتجنيدهم. كل هذه الخطط انكشفت بوضوح لدى السنغال، وعلى هذا قدّمت عدداً من مبادرات دعم جهود مكافحة الإرهاب بالقارة؛ لوقف تنامي التهديد الإرهابي فيها.

← إشادة دولية

أثنت فرنسا على جهود السنغال في مكافحة الإرهاب بمنطقة

الساحل الإفريقي، فأول عناصر قوة (سيرفال) الفرنسية نُشرت في السنغال؛ لأنها أول المساهمين في بعثة حفظ السلام في مالي. ورأت فرنسا أن التعبئة الصارمة والدائمة للأطراف الفاعلة في المنطقة هي وحدها الكفيلة بصد التهديد الإرهابي. وأشاد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في أثناء زيارة الرئيس السنغالي مكي سال لفرنسا في 12 يوليو 2017م، بالجهود السنغالية. وما زالت فرنسا تبدي رغبتها في تعزيز التعاون الاقتصادي مع السنغال، وتأمّل في مواصلة العمل مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، إلى جانب مواصلة التعاون العسكري والأمني مع السنغال. وفي زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو للسنغال، في نهاية فبراير 2020م، أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعدّ السنغال حليفاً أساسياً لها في محاربة الإرهاب؛ لأن الإرهاب يهدّد المصالح الأمريكية في إفريقيا.

وتتظر دولة الإمارات العربية المتحدة بعين التقدير إلى عمل السنغال البناء من طريق منظمة التعاون الإسلامي في دعم قضايا الإسلام والمسلمين، والجهود المخلصة في إظهار الوجه الحضاري لدين الإسلام الحنيف البعيد عن التطرف والعنف. وهناك تعاون بين الإمارات والسنغال في التصدي للإرهاب والعنف والجماعات، التي تحصد الأبرياء في أجزاء من إفريقيا، فضلاً عن إسهامها في دعم "مركز دكار للأمن والسلم". ■

النساء في الخطاب الداعشي كلمات ومعانٍ براقة وواقع بائس

■ د. خالد ميار الإدريسي

أشار ظهورُ تنظيم داعش حيرةً كثيرٍ من السياسيين والعسكريين ورجال الأمن، والباحثين في مجال دراسة التطرّف والإرهاب؛ ذلك أن التنظيم استطاع في مدّةٍ وجيزة استقطابَ كثيرٍ من المؤيدين والداعمين والمحاربين من الرجال والنساء. ولا يُعدُّ انتظام النساء عمومًا في سلك التنظيمات المتطرّفة والإرهابية أمرًا جديدًا، ولا حكرًا على داعش، فهناك أمثلةٌ تاريخيةٌ لنساء أسهمنَ في أعمال إرهابية، وفي إدارة شؤون منظمات إرهابية، وليس الترويج لأفكار متطرفة أو توفير حاضنة اجتماعية للتطرف فحسب.

تحدثت الباحثة "فاني بوغنون" Fanny Bugnon في كتابها "أمازونيّات الرعب" (les amazones de la terreur)، عن مهامّ النساء في التنظيمات الإرهابية، مثل جماعة الجيش الأحمر في ألمانيا، وهي جماعة يسارية تبنّت العنف المسلّح في احتجاجاتها، وتسبّبت فيما سُمّي "الخريف الألماني". وفي عام 2017م رأى وزير الداخلية الألماني أن جماعة الجيش الأحمر شبيهةٌ بتنظيم داعش، ووجه التشابه هو محاولة تقويض أسس المجتمع وترهيبه.

■ باحث في العلاقات الدولية، ورئيس المركز المغربي للدراسات الدولية والمستقبلية.

◀ أنماط النساء الإرهابيات

كشفت "فاني" عن أنماط النساء الإرهابيات المرتبطات بالتنظيم الإرهابي؛ مبيّنة أن هناك نموذجاً من النساء التحقن بالتنظيم بسبب ارتباطهنّ الوجداني برجل في التنظيم، وهناك نوع آخر انضم بسبب ميل حقيقي إلى العنف والانتقام، ونوع ثالث اغتراراً بأساطير النساء المحاربات والمقاتلات، مثلما هو الحال في الأساطير اليونانية وحكايات نساء الأمازون.

وما يميز تنظيم داعش هو ازدياد الانتظام النسوي في تنظيمه بعدد كبير، على الرغم من تبني التنظيم خطاباً عدوانياً للنساء، طافحاً بدلالات إهانة المرأة فضلاً عن الممارسات التي روتها بعض الداعشيات العائدات من مثل التحرشات الجنسية واستغلال النساء الأجنبية وإعادة تزويجهن كلما قتل الزوج بدعوى تحرير بقاء المرأة داخل التنظيم دون زواج، حتى تواترت روايات عن سجن الأزواج أو تغييبهم أو إرسالهم لتفجير أنفسهم للاستئثار بزوجاتهم.

ولأن استقطاب النساء من البلاد المختلفة حظي باهتمام تنظيم داعش لجلب أكبر عددٍ منهن، لتوظيفهنّ في بعض أنشطة التنظيم. ويخصّص الخطاب الداعشي للنساء مجموعة متنوعة من المهام، فالمرأة شريكة في الجهاد، ومنظمة ومحسبة وداعية، وقائمة على "ترفيه الأبطال"، وبالمقابل فهي وهي أيضاً سبيّة وأمة يتأجر بها، إنه خطاب يزواج بين "التكريم البراغماتي" و"التشيبي الانتفاعي"!

والمرأة حاضرة أيضاً في "الخطاب العقدي" الداعشي الذي يتبنّى جملة من العقائد، منها وجوب تغطية المرأة وجهها، مع أن المسألة فقهية وليست مندرجة في مبحث العقائد، فقد جاء في البند التاسع عشر لهذه العقيدة: "نرى تحريراً كل ما يدعو إلى الفاحشة، مثل جهاز الستلايت، ونوجب على المرأة وجوباً شرعياً ستر

وجهها، والبعد عن السفور والاختلاط؛ ولزوم العفة والطهر، قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والله غالب على أمره ولكن أغلب الناس لا يعلمون. أخوكم أبو عمر الحسيني القرشي البغدادي.

الاعتقاد الداعشي في هذا الخطاب يطالب المرأة بالسّتر والعفة، ولكن الممارسة الداعشية تخالف هذا المبدأ وفقاً للهوى والحاجة، فقد أظهر إصدار (صولات الموحدين) مشاركة عناصر نسائية مكشوفة الوجه في القتال؛ بهدف كسب التأييد واستثارة المشاعر لتجنيد متعاطفات جدد، فضلاً عن ذلك عبّر ظهور المرأة المقاتلة عن أزمة حقيقية واجهها التنظيم في مراحلها الأخيرة من نقص الرجال والمقاتلين، وفي هذا مخالفة ثانية لما كان أعلنه التنظيم في أحد إصداراته من أن الأصل في المرأة أنها ليست من أهل الجهاد فلم يخطبها الشرع بالقتال، ولذا نهى التنظيم عن اصطحاب النساء في ساحات القتال خشية الوقوع في الأسر أو السبي، مما يؤكد أن التنظيم لا يمانع من استباحة عرض المرأة لخدمة أهدافه أو الدفاع عنه! لا تمانع من استباحة عرض المرأة بحجّة خدمة رجال التنظيم وأبطاله! وتضمّن الخطاب الداعشي حشداً لمجموعة من مسوِّغات ضرورة انتظام المرأة في تنظيم داعش والالتحاق "بدولة الخلافة"، على سبيل المثال: جعلت "مجلة الشامخة" ضمن المنابر المخصّصة لصياغة هذا الخطاب، ولفظ "الشامخة" نفسه يوحي بأن المجاهدة الداعشية أو المقاتلة، أو بالأحرى الجارية الداعشية هي رمزُ الشموخ الأنثوي.

◀ نماذج من الشامخات!

جاء في "مجلة الشامخة" على لسان زوجة

مجاهد قُتل في إحدى معارك داعش، سردّ للجهاد والحياة الأسرية لزوجة المجاهد، ويؤخّى من هذا السرد تحفيز نساء التنظيم على تشجيع أزواجهنّ على القتال، والظهور بمظهر التماسك والصبر؛ لأن وظيفة المرأة أساساً هي إنهاض همم الرجال لطلب الشهادة، ويُستدعى هنا تاريخ أمهات المؤمنين والصحابيات وأثرهنّ الرائد في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتبرز في حوار مجلة الشامخة مع هذه المرأة، سواء أكانت شخصية حقيقية أم مصطنعة، قدرة المرأة على مدّ الرجل الداعشي بالدعم النفسي اللازم، وتبديد شكوكه، وإزالة عوامل الوهن والتردد لديه، وشحنه عاطفياً وإيمانياً؛ للانطلاق مجدداً في معركته القتالية وراء القائد والخليفة المزعوم. ولهذا أشارت افتتاحية مجلة الشامخة (العدد الأول، ربيع الأول 1432هـ) إلى ما يأتي:

"ولما كانت المرأة نصف المجتمع؛ بل هي المجتمع كله بإنجابها للنصف الآخر، حرص الأعداء على إبعادها عن حقيقة دينها، وحقيقة دورها؛ لأنهم يعلمون جيداً كيف سيكون الحال لو دخلت المرأة الميدان! إن أمة الإسلام بحاجة إلى نساء يعيّن دينهنّ، يعيّن حقيقة المعركة وحجمها وما يُراد منهنّ. إن زمان الغفلة والبساطة والسذاجة قد ولى، وأن للشامخات أن يُسهمن في بناء مجد الأمة. إن المرأة المسلمة هي المربية للجيل القادم، هي السند والساعد والداعم لفرسان اليوم من رجال الإسلام. إن المرأة تقع على عاتقها الدور الأكبر في إنقاذ المرأة من أحوال الغفلة والضعف الذي عاشته ردحاً من الزمان".

ولا يجادل أحد في كون المرأة نصف المجتمع، وهي دعامة وعماده؛ لأنها حاضنة القيم وفضاء الإيمان، إذا كانت على تربية إسلامية صحيحة، ولكن دلالة النص الداعشي، تعلي من قيمة المرأة، إذا



كانت "شامخة" أي منخرطة فعلاً في "الفتنة الداعشية" و"داعمة لها". لذا تقول أم مهند المرأة التي فقدت زوجها في إحدى معارك داعش: "كنت بعد الزواج أقول لزوجي: كل شيء دعوت أن يكون من صفاتك كالخلق والالتزام والعلم، وجدته، ما عدا شيئاً واحداً (وكنيت أقصد الجهاد بالنفس)، فكان -تقبله الله- يقول مُلمحاً: إذن واصلي الدعاء حتى يُستجاب دعاؤك كله".

والرجل الكامل عند المرأة الداعشية لا يتحقق كماله إلا إذا انتظم في القتال، والمرأة في خطاب أم مهند نفسها ليست تلك التي تطلب من زوجها الحلي والفساتين، وإنما تلك التي تدعو زوجها إلى توزيع راتبه لدعم الجهاد في أفغانستان والشيشان. ويبدو جلياً أن تنظيم داعش يصوغ طريقة محدّدة للمرأة الشامخة، فهي امرأة غير عادية متبرّمة من الدنيا، ولا تهتم بتأسيس أسرة إلا في مناطق تعلن الجهاد؛ امرأة منتظمة تماماً في خدمة القضية الداعشية. ولهذا نجد مثلاً أم وليد في العدد نفسه من "مجلة الشامخة" تنصح المجاهدات بقولها: "إن أول خطوة تضعينها على درب الجهاد هي أن تلقى الدنيا بأسرها وراء

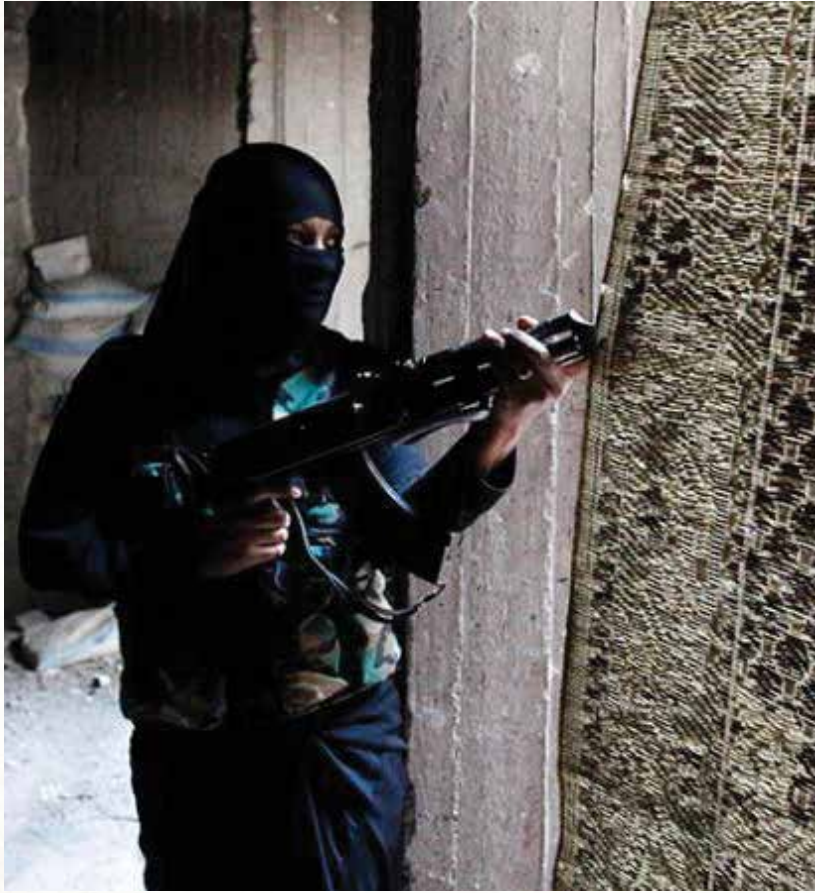
ظهرك". وهو خطاب يحضّر المرأة نفسياً؛ بأن ذلك هو درب الآخرة. وحقاً انضمت نساء من بلدان كثيرة في تنظيم داعش، حتى من أوروبا، ولولا الجهد الكبير الذي بُذل لمنع هذا التدفق النسوي نحو داعش لكانت كارثة كبرى.

أسباباً أم بغايا؟

أسهم في إقبال النساء على تنظيم داعش الترويج المكثف للدعاية الداعشية عبر وسائل شتى، ولا سيما الإنترنت، والتجنيد المباشر، ففي العدد نفسه من المجلة، تتحدث أم غدير عن نمط الحياة المتميز في الزواج من مجاهد، قائلة: "أختي في الله، إن الحياة في ظل مجاهد ليست كالحياة، إنها النعيم الذي يقود بإذن الله إلى نعيم الآخرة. في حياتك مع مجاهد ستشعرين بلذة البذل، وبحلاوة الطاعة، وستعرفين معنى الحياة من أجل مبدأ، ومن أجل قضية وكفاح".

ولا يمكن إرجاع الانتماء النسوي لداعش والرحيل إلى بلاد الخلافة المزعومة إلى جاذبية الخطاب الداعشي المتلاعب بالمفاهيم الدينية وحدها، التي استطاعت

الترويج لضرورة نبذ الحياة المعاصرة المتسمة بالظلم والاستغلال والتفسخ الأخلاقي، وكذلك ندرة الفحولة والرجولة الكاملة، ولكن له أسباب ذاتية يمكن رسم معالمها من خطابات الداعشيات أنفسهن. ويمكن التنبيه على كون دواعي انتماء نساء من العالم العربي ليست هي حتماً دواعي النساء الغربيات، فهناك فئة من الملتحقات بداعش يحلمن باكتساب "شرف الدفاع عن الأمة" والانتساب إلى "الفرقة الناجية". وهو خطاب يروم إثبات حق المرأة في المساواة مع الرجل في البطولة وفي بناء الدولة الإسلامية، فالمرأة ليست مجرد تابعة وخانعة؛ بل هي تتمتع بجرأة المبادرة والقدرة على التميز والتفوق على الرجال ومن ذلك "القاعدون" عن القتال. وتشترك في نسج هذا الخطاب وصياغته وتبنيّه عدد من الداعشيات، سواء من المغرب العربي أو من باقي الدول العربية والإسلامية، منهن فتحة الحسني المعروفة بألم آدم المجاطي، التي حظيت بحفاوة التنظيم الداعشي عام 2015م، وهي تتفخر بالالتحاق بدولة الإسلام ودار الخلافة والهجرة. وتعدّ الدكتورة



إيمان بنت مصطفى البغا، المتخصصة في الفقه وأصوله، وهي من أسرة علمية في سوريا، نموذجاً محيياً بحق؛ إذ لم تلتحق وحدها بداعش وإنما كذلك ابنها الذي قُتل في إحدى المعارك، وزوّجت ابنتها لداعشين من المقاتلين، وشجّعت الأمهات على التأسّي بها في ذلك وتزويج البنات وهنّ صغيرات؛ بل إنها دافعت عن مشروعية الدولة الداعشية، ووصفتها بأرض الخلافة، وصرّحت في حسابها في الفيسبوك قائلة: "بعد دراسة مآسي المسلمين، وسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحياة الصحابة، والفتوحات والتاريخ المعاصر، وفقه الجهاد، اكتشفتُ أنني كنت داعشية المنهج، أنا داعشية قبل أن يوجد داعش، وأعرف من وقتها أنه لا حل للمسلمين إلا في هذا الجهاد". والمحير في أمر مفتية داعش د. إيمان البغا، قبولها "بقه الدم الداعشي"، على الرغم من تحصيلها العلم الشرعي على يد علماء معروفين منهم والدّها.

ومن نماذج النساء الداعشيات حياة بومدين التي امتزجت دوافعها للالتحاق بداعش بعشقها لأميدي كوليبالي الذي قُتل في أحد المتاجر اليهودية عند احتجازه رهائن، والرغبة في العيش في أرض يحكمها شرع الله، فالعشق حملها على الالتحاق بداعش للانتقام، وفي الوقت نفسه تمثلها لأرض الخلافة الموعودة!

وهناك نمط آخر من التمثّل يتبدّى في الرغبة الجامحة في مسح الماضي المدنّس، وتطهير الحاضر من العبث والحياة الماجنة، عبر "التوبة الداعشية" وتقديم الذات قرباناً للتنظيم، وهكذا نجد عدداً من النساء التحقن بداعش، أو قدّمن للتنظيم خدمات عن بُعد؛ من أجل تأكيد طيّ مرحلة من العمر في العبث والمجون! وهناك صنف من النساء يظهر من خطاباتهنّ البحث عن الفتوة والرجولة والمسلم الفذ والمقاتل الشجاع، في زمن تكاد تختفي فيه معالم الرجولة الحقّة. ومن المفارقات العجيبة وجود خطابات

الطواغيت" إلى مدافعات عن الوحشية تجاه النساء وإذلالهن. وقد جعل تنظيم داعش من النساء الداعشيات أنفسهنّ جَلادات، ومحتسبات على النمط الداعشي، وجاسوسات، وساهرات على مقارّ انتهاك الأعراض. إن الخطاب الداعشي الصادر عن رجال التنظيم ونسائه هو بلا شك انحراف خطير عن مقاصد الشريعة الإسلامية القائمة على حفظ الأعراض، مع حفظ الدين والنفس والعقل والمال. وتنظيم داعش بأفعاله لم يقدر المآلات المترتبة على ذلك، ومن أهمّها تشويه صورة الإسلام، وتمكين أعداء الدين من التهكم على المسلمين، واتهامهم بالوحشية والهمجية، ولذلك حريّ بالمجتمعات الإسلامية أن تصوّغ منظومات متكاملة تمكّن من تأهيل النساء للقيام بالتوعية والإسهام في حماية الأمن المجتمعي. ■

نسوية داعشية تسوّغ حقّ رجال التنظيم الداعشي في استغلال النساء الداعشيات، والاستمتاع بهنّ والاتجار بحريتهنّ. ومن ذلك أم سمية المهاجرة التي نشرت مقالاً لها بعنوان "أسباباً أم بغايا؟" في "مجلة دابق" (العدد التاسع 1436هـ) قالت فيه: "نعم، لقد فتح الله لأوليائه الأمصار، فدخلوا وجاسوا في الديار، فقتلوا المحاربين من الكفار، وسبّوا نساءهم، واسترقّوا الذراري والصغار... أخطأها والحرف يقطر فخراً؛ نعم يا ملل الكفر قاطبة، لقد أغرنا وسبينا الكافرات الأصليات، وسقناهنّ بحدّ السيف سوق الغنائم، والعزّة لله ولرسوله والمؤمنين، ولكنّ المنافقين لا يعلمون!". وأكّدت أن ذلك هو الخلافة على نهج النبوة وليس مُزاحاً، خلافة فيها العزّة للمسلم والذلّة للكفار، وهكذا تكون داعش قد حوّلت حريمها والنساء الهاربات من "مجتمعات



التجربة الباكستانية في محاربة الإرهاب

■ أ. غضنفر علي خان

تتسم تجربة باكستان في مكافحة الإرهاب بالتنوع والغنى، لذا أعدت الحكومة الباكستانية مشروع إجراءات مكافحة الإرهاب بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. يتضمن المشروع زيادة معارف القضاة والمدعين والمسؤولين عن إنفاذ القانون، والارتقاء بمهاراتهم، مع تعزيز التنسيق بين السلطات الإقليمية والسلطات الاتحادية، إضافة إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وإدارة شرطة مكافحة الإرهاب، وشرطة إقليم العاصمة الباكستانية إسلام آباد.

■ صحفي وكاتب باكستاني.



أهداف المشروع

وُضعت أهداف ثلاثة خاصة بعمليات التحقيق واستخدام أدلة الطب الشرعي من قبل إدارة مكافحة الإرهاب التابعة لقسم الشرطة، وتعزيز قدرة النيابة العامة والسلطة القضائية على ملاحقة القضايا الإرهابية والفصل فيها بدقة، وتحسين التنسيق بين الأقاليم والمقاطعات لرفع القدرة الشاملة على التحليل الاستراتيجي. وجميع هذه التدابير والإجراءات تزيد من مستوى نزاهة القضاء والامثال لحقوق الإنسان من طريق العمليات القضائية في قضايا الإرهاب. وليس بالإمكان تجاهل السبب الرئيس للتعرض للإرهاب ألا وهو الحدود مع إيران وأفغانستان، التي من السهل اختراقها للدخول إلى باكستان من قبل الجهات المؤثرة غير الحكومية. ومن هنا كان الحرص على تحسين حالة القانون والنظام بناءً على اندماج المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية مع الولاية، وفقاً للتعديل الدستوري رقم 25. وأنشئت مراكز إعادة التأهيل تحت إدارة الجيش لتعزيز الإجراءات السلمية في الولاية، وإلحاق عدد كبير من المقاتلين السابقين بها ضمن إطار مشروع ساباوون The Sabawoon-project في قيادة الجيش؛ لتلقي دورات في الدين الإسلامي، ودورات في التعليم الأساسي والتدريب المهني، فضلاً عن العلاج النفسي للتطرف؛ ليكونوا أعضاء منتجين في المجتمع قادرين على الاندماج مع أبناء وطنهم. وقد استجّقت هذه المبادرة من الحكومة الباكستانية الكثير من الإشادة والثناء.

الخطة الوطنية

صاغت الحكومة الباكستانية في يناير 2015م خطة عملها الوطنية بوصفها جزءاً من إستراتيجية شاملة للقضاء على الإرهاب. وتضمنت الإستراتيجية إطار التعديل الحادي والعشرين في دستور باكستان الذي أنشأ محاكم عسكرية سريعة للنظر في الجرائم

الثاني لضمان توجيه دعمه نحو الأولويات الإستراتيجية وتلبية الاحتياجات الوطنية لباكستان، ويحرص على مواجهة التحديات الخاصة بالحوكمة والأمن والصحة العامة في باكستان بعزم وثبات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُعنى المكتب بثلاثة مجالات جوهرية هي: الاتجار غير المشروع وإدارة الحدود، والعدالة الجنائية والإصلاحات القانونية، وخفض الطلب على المخدرات والوقاية والعلاج، إضافة إلى موضوعين اثنين لا يقلان أهمية هما التعليم الإلكتروني والبحث والتحليل. يقول مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على موقعه في الإنترنت: إن هذه الجهود عبر وسائل الإعلام المطبوعة والشبكات الاجتماعية والإنترنت ستؤدي لا بدّ ثمارها.

ولعل نقطة التحول في تاريخ الإرهاب في باكستان؛ هي الهجوم على مدرسة يشرف عليها الجيش في بيشاور بتاريخ 16 ديسمبر

المتعلقة بالإرهاب، وأعاد عقوبة الإعدام إلى التنفيذ، والتحقق الإلزامي بمعرفة بصمات الأصابع لجميع أصحاب الهواتف المحمولة. وتسمح خطة العمل الوطنية لوزارة الخارجية والمالية وغيرهما بالتواصل مع الدول الإسلامية الصديقة لقمع مموّلي الشبكات الطائفية والإرهابية التي تعمل ضد باكستان. وهنا تكمن قوة باكستان بقبول التحدي وجعله فرصة للنمو؛ بالاستفادة من الشباب الذين يبلغون قرابة 60% من إجمالي السكّان. ويواجه الشباب الباكستانيون حالياً بعض المشكلات الخطرة، منها الفقر وارتفاع معدل الأمية، في حين 15% من الشباب عاطلون من العمل، ما يجعلهم عرضة للإرهاب وتعاطي المخدرات وغير ذلك من الرذائل والشور.

وبالتعاون مع الحكومة على مدار أكثر من 35 عاماً، طور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً الوطني

2014م، وقد أسفر عن مقتل 150 طفلاً، وأعلنت حركة طالبان الأفغانية مسؤوليتها عنه. فإن ذلك الهجوم جعل رئاسة الوزراء بقيادة الرئيس نواز شريف آنذاك تضع إستراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب، وهي خطة العمل الوطنية المكونة من 20 بنداً. إلا أنها أثبتت بعد ستة أشهر، وفي خضم الهجمات الإرهابية المستمرة، أنها وُضعت للتنفيذ الفوري المؤقت. وساد شعور بأن هناك شرخاً عميقاً بين الدولة والمجتمع بسبب العناصر المناهضة للدولة، واقترح بأن تكون لكل منطقة في باكستان وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب.

الشراكة الدولية

ومن أهم ما تميّزت به تجربة باكستان في مكافحة الإرهاب شراكتها الوثيقة مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، وقد استفادت من المساعدة الاقتصادية والعسكرية، ونجحت في استعادة عضوية باكستان في (الكومنولث) التي علقت بعد الانقلاب العسكري في أكتوبر 1999م. ولكنها أيضاً دفعت ثمناً باهظاً لمشاركتها في الحرب العالمية على الإرهاب، ووفقاً لكتاب "النمو وانعدام المساواة: أجندة برامج الإصلاح" للمؤلف والاقتصادي الشهير الدكتور حافظ باشا، تكبدت باكستان خسائر جسيمة قدرها 252 مليار دولار بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب. وهذا المبلغ أعلى ثمان مرات من المساعدة المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لباكستان!

وإذا نظرنا إلى المسار الزمني، نرى أن باكستان عانت كثيراً من التهديدات الإرهابية عام 2017م، التي استخدمت طرقاً مختلفة لمهاجمة الأهداف. ففي 16 فبراير 2017م قتل انتحاري أكثر من 88 شخصاً وجرح أكثر من 300 شخص عند مزار لضريح لال شهباز قائد في مقاطعة السند. وفي الواقع تعرضت باكستان لسلسلة من الهجمات الإرهابية منذ عام 1979م مع احتلال الاتحاد السوفيتي

أفغانستان. ووفقاً لمؤشر بوابة جنوب آسيا للإرهاب، انخفضت الهجمات الإرهابية في باكستان بنسبة 89% في عام 2017م بعد أن بلغت ذروتها في عام 2009م.

أما الجماعات الإرهابية الرئيسية العاملة في باكستان فهي حركة طالبان الباكستانية، وجماعة الأحرار، والجماعة الطائفية لاشكار إي جانغزي. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في مقاطعة خراسان مسؤوليته عن عدد من الهجمات، إضافة إلى جماعات مثل شبكة حقاني، ولاشكار طيبة، وجيش محمد، وقد استخدمت طرقاً مختلفة لمهاجمة المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، والأسواق وأماكن العبادة والأفراد، ونفذت الأعمال الانتحارية باستعمال التفجيرات والقذائف الصاروخية والأجهزة المتفجرة.

قانون مكافحة الإرهاب

واصلت الحكومة الباكستانية تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب لعام 1997م، والتعديلات عليه عام 2014، وقانون الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وقانون التحقيق لعام 2014م للمحاكمة العادلة، التي تسمح جميعها بمزيد من السلطات لوكالات الحكومة الباكستانية في محاربة الإرهاب. ويذكر أن القانون يسمح بالاعتقال الوقائي، ويجيز عقوبة الإعدام للإرهابيين، وينشئ محاكم خاصة للإرهاب. وجددت الحكومة لمدة عامين آخرين تعديلاً دستورياً يسمح للمحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين بتهمة الإرهاب.

وقد حظيت هذه الجهود القانونية بدعم قوات الأمن العسكرية وشبه العسكرية والمدنية. ويتمتع مكتب الاستخبارات في باكستان بالولاية القضائية على الصعيد الوطني، وهو مفوض للتسيق مع وكالات مكافحة الإرهاب الإقليمية. وتتبع وزارة الداخلية في باكستان أكثر من عشرة كيانات مرتبطة بإنفاذ القانون تعمل تحت ولايتها القضائية، وتعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب بوصفها نقطة محورية لأعمال

التسيق. وتجمع المعلومات المهمة الجنائية عند المعابر البرية مع نظام الأمن الدولي لإدارة الحدود، وتتضمن خطة العمل الوطنية لمكافحة الإرهاب جهوداً لمنع تمويل الإرهاب وتعزيز التنسيق بين الوكالات.

ولم تقم حكومة باكستان بعمل بارز في مطاردة عناصر القاعدة ومؤيديهم فحسب، ولكنها تعاملت بشدة وحزم مع الجماعات الإرهابية الطائفية الضالعة في الإرهاب داخل باكستان. فقتل زعيماً جماعة عسكر جنجوي في عام 2002م، وقتل عدد من الأفراد المرتبطين بهذه المنظمة في مواجهات مع الشرطة، وكثير منهم معتقلون في السجون في أنحاء شتى من البلاد.

وفي الآونة الأخيرة، أوضحت بعض التقارير والمؤشرات تحسناً الوضع الأمني في جميع أنحاء البلاد. ووفقاً لتقرير صادر عن المعهد الباكستاني لدراسات السلام، تراجعت الأنشطة الإرهابية في باكستان بنسبة تزيد على 85%. ويمكن أن يعزى هذا إلى ما تتحلى به الحكومة الباكستانية من عزم وثبات في مكافحة خطر الإرهاب. وقد عملت باكستان على مراجعة سياستها الخارجية مع أفغانستان، وعانت باكستان انتكاسات دبلوماسية عندما دعمت النضال من أجل الحرية في كشمير، وواجهت تحديات من سكانها المدنيين، في حين ظل اقتصادها ضعيفاً وهشاً. لذلك يمكن القول: إن باكستان كانت خاسرة في تحالف الإرهاب العالمي الذي برز عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

خطر النفوذ الهندي

وعلى المستوى الإقليمي يُعدّ النفوذ الهندي المستمر في أفغانستان خطراً مقلقاً لسياسة باكستان الخارجية. وإن العلاقات المتطورة بين الهند وأفغانستان، والانتظام الهندي في أفغانستان، مع افتتاح أربع قنصليات هندية في أفغانستان، كلها عوامل خطيرة على أمن باكستان. وهذه العوامل أتاحت إمكانية



جماعة تهريك طالبان الباكستانية، وحزب الأحرار، وجماعة الأحرار، وطالبان المحلية، وتنظيم الدولة الإسلامية. ولا يزال الإرهاب في باكستان يمثل تهديدًا كبيرًا للشعب واقتصاد البلاد، لكن الدولة باتت أكثر استعدادًا اليوم للتعامل مع أي أحداث إرهابية. وبعد أكثر من عقدين من الاقتتال المستمر مع الإرهاب، يجب قياس النجاح الحقيقي لباكستان بإحباط هجوم إرهابي وشيك، وتمتلك القوات المسلحة الباكستانية، ولا سيما مجموعة الخدمات الخاصة (الكوماندوز)، قدرة استثنائية في عمليات مكافحة الإرهاب، وتتمتع بمزايا فريدة للقضاء على التهديدات في مثل هذه الأزمات بطريقة سريعة وحاسمة. ■

هذا السياق تحدّث أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة، عن باكستان وجهودها في مكافحة الإرهاب، قائلاً: إن باكستان انتقلت من دولة الإرهاب إلى دولة السياحة. ودعا الأمين العام إلى ضرورة الاعتراف بجهد باكستان والشاء على أعمالها المبذولة على المستوى الدولي. إنها لحظة فخر لباكستان، لكنها لا تزال بحاجة إلى تشديد قبضتها الأمنية للقضاء على خطر الإرهاب نهائياً. ويتضح من المراجعة الأمنية الشهرية للمعهد الباكستاني لدراسات السلام أن نحو 21 هجوماً إرهابياً قد وقع في باكستان في الشهر الأول من عام 2020م، وكانت حدة هذه الهجمات في الغالب محصورة في مقاطعة بلوشستان، ونفذت معظم الهجمات الأخيرة على يد الجماعات المتشددة، مثل

حصول عمليات صراع داخل باكستان من جهة حدودها الغربية. وبرزت الاشتباكات الهندية الأفغانية في أعقاب 11 سبتمبر لتكون نقطة رئيسة للصراع بين باكستان والهند. وتجدر الإشارة هنا إلى أن روح التعاون على المستوى الإقليمي، ولا سيما بين باكستان والهند وأفغانستان، تكاد تكون مفقودة تماماً. ومن الأمثلة على ذلك: رفض أفغانستان تسليم باكستان أسلم فاروقي زعيم جماعة داعش الإرهابية في مقاطعة خراسان، لإجراء مزيد من التحقيقات في أوائل أبريل الماضي. ومن المهم ملاحظة أن باكستان قد عززت قوتها باستمرار في مكافحة الإرهاب على الرغم من العوائق، ووضعت خطة العمل الوطنية لتفكيك الشبكات الإرهابية ومحاكمة الإرهابيين، وقدمت العمليات العسكرية. وفي

إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمحاربة الإرهاب

■ أسرة التحرير



حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو أكبر تجمع عسكري في تاريخ البشرية، لذا لم يكن أمامه خيارٌ إلا التصدي لخطر الإرهاب الذي واجهته الدول الأعضاء وبقيّة دول العالم. غير أن الحلفَ عسكريً بتكوينه ووظيفته، والجانبُ العسكري في محاربة الإرهاب يندرج تحت ما يسمّى الحرب غير المتكافئة Asymmetric warfare؛ إذ تختلف القوة العسكرية بين الطرفين المتحاربين اختلافاً كبيراً، وكذلك تتباين إستراتيجيتهما ووسائلهما جداً، كما هو واقع بين الجيوش الوطنية النظامية وحركات التمرد والجماعات الإرهابية المسلحة. غير أن (الناتو) لم يؤسس لهذا الغرض، ولا تتضمن إستراتيجيته ووظيفته محاربة الجماعات المسلحة، أو حركات التمرد، وكان لا بد أن يتكيف مع متطلبات الحرب على الإرهاب، وهو ما فرض عليه تحديات، وأوقع بين أعضائه خلافات. فماذا فعل الحلفُ ليحارب الإرهاب؟



تحول إستراتيجي

شهد عام 2001م تحولاً أساسياً في تعامل حلف شمال الأطلسي مع الظاهرة الإرهابية، فقبل هذا التاريخ كان الإرهاب في نظر الحلف ظاهرة ثانوية محدودة التأثير، وبعده تحول إلى أولوية أمنية عليا، وعُدَّ الحلف تهديداً مباشراً لمواطني دول الحلف، وللإستقرار والازدهار الدوليين. وقدَّم رؤيته الإستراتيجية للحرب على الإرهاب عام 2010م. وبعد ذلك بعامين قدَّم المبادئ التوجيهية لسياسات محاربة الإرهاب. وفي عام 2016م أنشأ الحلف شعبة للاستخبارات المشتركة المتعلقة بالإرهاب وتهديداته المحتملة، التي تواجه الدول الأعضاء.

وطوال هذه المدة ازداد وعي الحلف بالمعالجة الوقائية للإرهاب، وتبنَّى في عام 2016م مفهوم "استهداف الإستقرار" من طريق الدعم العسكري للدول المجاورة، وتمكين الدول الشريكة من مواجهة الإرهاب بنفسها. وفق ما صرَّح به الأمين العام للحلف "ينس ستولتبرغ" بقوله: "على المدى الطويل، من الأفضل محاربة الإرهاب وتحقيق الإستقرار بواسطة تدريب القوات، وبناء مؤسسات الأمن المحليَّة، بدلاً من نشر أعداد كبيرة من قوات الحلف في العمليات القتالية". وتفيذاً لهذه السياسة بدأ الحلف منذ عام 2017م في إرسال فرق تدريب إلى العراق والأردن ومصر وموريتانيا والمغرب وتونس.

محاور الإستراتيجية

تعتمد إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمحاربة الإرهاب على ثلاثة محاور أساسية هي: رفع الوعي بالتهديد الإرهابي، وبناء قدرات الحلف وتطويرها لمواجهة الإرهاب، وتعزيز التعاون والمشاركة مع الدول والجهات الدولية الفاعلة.

أولاً رفع الوعي بالتهديد الإرهابي

يدعم حلف شمال الأطلسي رفع الوعي

المشترك بالتهديد الإرهابي؛ باعتماد المشاورات، وتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتحليل الإستراتيجي، والتقييم المستمر. وتستند تقارير الاستخبارات في الحلف إلى إسهامات أجهزة الاستخبارات الداخلية والخارجية والمدنية والعسكرية للدول الأعضاء. وقد تطوَّرت الطريقة التي يتعامل بها الحلف مع المعلومات الحساسة تدريجياً، بناءً على قرارات القمم المتعاقبة، والإصلاح المستمر لهياكل الاستخبارات منذ عام 2010م. ومنذ إنشاء شعبة الاستخبارات المشتركة للإرهاب في الحلف تصدر تقارير تحليلية إستراتيجية تتعلَّق بالإرهاب وصلته بالتهديدات الأخرى العابرة للحدود. وإضافة إلى المشاورات اليومية في الحلف، يُدعى خبراء من تخصصات شتى لإطلاع الأعضاء على مجالات محدَّدة من مكافحة الإرهاب، وكذلك إن المناقشات مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة (UN)، والاتحاد الأوروبي (EU)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والمنتهى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، تعزِّز معرفة أعضاء الحلف بجهود محاربة الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وتساعد على صقل إسهامه في هذا الجهد العالمي.

وكان أسس حلف شمال الأطلسي مركز التميز للدفاع ضد الإرهاب (COE-DAT) في عام 2003م؛ لإيجاد خبرات التدريب والتعليم للمستويين الإستراتيجي والتشغيلي في محاربة الإرهاب، والمساعدة على التحقق من صحة مفاهيم الحلف المتعلقة بالإرهاب، وتطوير عقيدته تجاهه وتوحيدها. يتعاون المركز مع أكثر من 120 منظمة دولية ومؤسسة في جميع أنحاء العالم، وقدَّم أكثر من 180 نشاطاً تضمَّن دورات وجلسات عمل وندوات ومؤتمرات شارك فيها قرابة أحد عشر ألف مشارك من 105 دول، وقدَّمها 2150 محاضراً من المتخصصين والخبراء والممارسين من أكثر

من 60 دولة. ويصدر المركز مجلة محكمة عنوانها "مجلة الدفاع ضد الإرهاب DATR"، تنشر بحوثاً ومقالات علمية لباحثين مرموقين في هذا المجال.

ثانياً بناء قدرات الحلف وتطويرها

يسمى حلف شمال الأطلسي إلى ضمان امتلاكه قدرات كافية لمنع التهديدات الإرهابية والرد عليها باستخدام برنامج الدفاع ضد الإرهاب (DAT-POW)، الذي يهدف إلى تطوير تقنيات وقدرات جديدة ومتطورة؛ لحماية العسكريين والمدنيين والبنية التحتية والموانئ من الهجمات الإرهابية، ومنع العمليات غير التقليدية مثل الهجمات الانتحارية بأجهزة تفجير بدائية الصنع، والهجمات الصاروخية على الطائرات والمروحيات، والهجمات باستخدام المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية، والتفجيرات التقليدية.

ثم طوِّر البرنامج عبر مؤتمر مديري التسلح الوطني بدول الحلف في عام 2004م، ووُسِّع نطاق عمله منذ ذلك الحين، ليشمل التدريبات والتجارب وتطوير النماذج والمفاهيم. ويستخدم البرنامج تقنيات وطرقاً جديدة للكشف عن تهديدات التنظيمات والجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وتعطيلها وإحراق الهزيمة بها.

وتشمل أنشطته في هذا المجال -فضلاً عن برنامج الدفاع ضد الإرهاب- الدعم المباشر للعمليات، مثل عملية المساعي النشطة في البحر المتوسط Active En-deavour، التي كانت واحدة من ثماني مبادرات أُطلقت رداً على هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001م، وأكسبت الحلف خبرة لا مثيل لها في ردع النشاط الإرهابي البحري في البحر الأبيض المتوسط، وعملية القوة الدولية للمساعدة الأمنية (إيساف ISAF) في أفغانستان بين عامي 2001م و2014م، وعملية قوة كوسوفا



KFOR، التي بدأت عام 1999م لنشر الأمن في إقليم كوسوفا. ويعمل حلف شمال الأطلسي أيضًا على تعزيز قدراته في مكافحة إساءة استخدام التقنية من قبل التنظيمات الإرهابية، ففي ظل سعي الإرهابيين الدائم إلى استخدام التقنيات الحديثة في عملياتهم، يبرز استخدامهم للطائرات دون طيار كأشد المخاطر في هذا المجال، ونظرًا للانتشار الواسع لهذه الطائرات، وسهولة تصنيعها وتسييرها، وتعدد استخداماتها، وافق وزراء دفاع الحلف، في فبراير 2019م على إطار عملي لمواجهة الأنظمة الجوية غير المأهولة (UAS)؛ لتسيق نهج التصدي لهذا التهديد.

ثالثاً) التعاون مع الشركاء

تتطلب الاستجابة المجدية للإرهاب اتباع نهج متعدد الجوانب يستخدم الأدوات السياسية والدبلوماسية والقضائية والأمنية والاستخباراتية والعسكرية، والمساعدات الإنمائية، فضلاً عن الأدوات الاقتصادية والمالية. ومن ثم فإن الإسهام العسكري ليس سوى جزء محدود من الجهد العالمي

لمحاربة الإرهاب. وتُدرِك المبادئ التوجيهية لسياسات حلف شمال الأطلسي في محاربة الإرهاب التي أقرها رؤساء دول الحلف عام 2012م هذه الحقيقة، وتؤكد التواصل مع الشركاء والمنظمات الدولية للتشاور، وتحليل التهديدات الإرهابية، وتطوير القدرات المناسبة لمواجهة، وتشمل أنشطة التعاون المجالات المدنية والعسكرية. وتُعد الاستشارات وتبادل المعلومات من أهم مجالات التعاون التي يسعى الحلف إلى تميمتها؛ لضمان الوعي المشترك بالتهديدات الإرهابية بين الحلفاء والشركاء، وتمكينهم من الاستعداد لمنع الهجمات الإرهابية والرد عليها. ويشمل نطاق التعاون مع الشركاء مجالات التدريب والتعليم، وتتضمن الأنشطة التي يقدمها الحلف إليهم في هذا المجال التعلم الإلكتروني، والدورات عن بعد، والتعاون مع مراكز التميز التابعة له، وجلسات العمل، والدورات التدريبية، وتبادل الدروس المستفادة، وأفضل الممارسات. وفي مجال التعاون العلمي والتقني تشمل الأنشطة التي يقدمها الحلف للشركاء:

الاستعداد لحالات الطوارئ، وإدارة المخاطر. ومن أهم برامج الحلف التي تشمل هذا المجال: برنامج العلم من أجل السلام والأمن (SPS)، الذي يُشجّع الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء والدول الشريكة في مجالات البحث العلمي والابتكار التقني وتبادل المعرفة، ويقدم التمويل والمشورة المتخصصة، والدعم للأنشطة العلمية المرتبطة بالأمن. وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، شرع البرنامج في أكثر من 450 نشاطاً تعاونياً بين 29 دولة عضواً، و41 دولة شريكة، منها الدفاع الإلكتروني في الأردن، وإزالة الألغام في أوكرانيا. والبرنامج الآخر في هذا المجال هو برنامج الحلف للعلوم والتقنية (STO)، الذي يقدم الابتكار والمشورة والحلول العلمية؛ لتلبية احتياجات الحلف لمواجهة التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية. وهو أكبر منتدى بحثي تعاوني في العالم في مجال الدفاع والأمن؛ إذ يضم أكثر من خمسة آلاف من العلماء المشاركين بنشاط. ويستفيد من خبرات أكثر من مئتي ألف

شخص في دول الحلفاء والدول الشريكة، ويشمل برنامج عمله السنوي أكثر من ثلاث مئة مشروع، تشمل مجموعة واسعة من التحديات الأمنية والعسكرية.

تحديات تواجه الإستراتيجية

تواجه إستراتيجية حلف شمال الأطلسي لمحاربة الإرهاب تحديات كثيرة، منها ما هو "سياسي"، ومنها ما هو "عملياتي"، وتبرز التحديات السياسية في أن التهديد الإرهابي والاستجابة السياسية له، لا يكون إدراكهما بالطريقة نفسها من قبل جميع الدول الأعضاء في الحلف. ويمكن التمييز بين ثلاثة اختلافات أساسية بين أعضاء الحلف في هذا السياق، وهي:

1. الاختلاف في حجم الجهود التي ينبغي على الحلف أن يبذلها في محاربة الإرهاب؛ فهناك دول تدعم عملاً كبيراً للحلف في محاربة الإرهاب، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وتركيا، والدنمارك. في حين ترى دول أخرى مثل فرنسا وألمانيا أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الدول الأعضاء بمفردها؛ لأن

الحلف ليس لديه الأدوات الكافية للتصدي للإرهاب، ويجب ألا يطمح إلى بذل جهد كبير في هذا الصدد، وعلى الدول أخذ زمام المبادرة، ويكتفي الحلف بالدعم وذلك بتعزيز الاستخبارات الإستراتيجية، ورفع الوعي بالواقع، ومواصلة بناء القدرات المحلية لمواجهة التهديدات الإرهابية على المستوى الوطني أو الإقليمي.

2. الاختلاف في الوسائل التي هي أجدى في الحرب على الإرهاب؛ ففي حين تتبنى الدول الأوروبية الوسائل الليينة التي تجعل الأولوية للمناهج الدبلوماسية والقانونية والقضائية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، نجد الولايات المتحدة الأمريكية تمنح النهج العسكري الأولوية الكبرى.

3. الاختلاف في تقدير الأولويات؛ إذ ترى بعض دول الحلف ولا سيما دول البلطيق والشمال، أن التهديد الروسي على الجهة الشرقية هو الأكثر أهمية، في حين تشغل الدول الأخرى، ولا سيما دول الجنوب، بعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبآثار الهجرة وأضرارها.

ولا شك أن هذه الاختلافات في تحديد الأولويات تعوق التوافق بشأن الخيارات السياسية في مواجهة الإرهاب. تقول "د. جولييت بيرد Dr. Juliette Bird" رئيسة قسم مكافحة الإرهاب في حلف شمال الأطلسي من 2011م حتى 2019م: "إن العمل باستمرار مع كثير من الدول التي تنطلق كل دولة منها من أولوياتها ومصالحها المحلية والدولية، أمرٌ صعب في كثير من الأحيان. إنه يعني التعامل مع مستويات دائمة التغير من الطموح والموارد والاهتمام والرغبة في استخدام حلف شمال الأطلسي".

وتعد طبيعة الحلف نفسها تحدياً له في حربه على الإرهاب، فهو تحالف عسكري يظل دوره داعمًا، وليس قياديًا، في إدارة التحديات الأمنية غير العسكرية للإرهاب، على سبيل المثال: أصبحت العلاقة بين الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات والإرهاب أكثر ترابطًا، وأتاحت للجماعات الإرهابية زيادة فرص الحصول على التمويل والأسلحة، وتعزيز قدراتها، ما بات مصدر قلق أمني خطير للدول





الحلف يتعاون مع أفراد الأمن في البلدان المتأثرة بالإرهاب بطريقة مكثفة خارج تلك البلدان أكثر من داخلها، ما يحدث فجوة بين الواقع على الأرض وتصور الحلف لذلك الواقع.

ويحتاج الحلف إلى تعلّم الدروس من الحملات التي شنت في العقدين الماضيين تحت راية محاربة الإرهاب، ففي العراق شابّ الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية للإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، عدم وجود تخطيط لما بعد الصراع. وفي أفغانستان شمل التخطيط العسكري للحلف التعاون بين المدنيين والعسكريين في برامج تقديم العون والإغاثة للسكان المحليين، لكن نجاحات فرق إعادة الإعمار المحلية لا يمكن أن تعوّض إخفاق الهيئات الدولية والدول لتعزيز الحكم والتنمية هناك. والدرس هنا يقول: يجب على حلف شمال الأطلسي تجنب التورط في أعمال عسكرية دون تخطيط سليم لليوم الذي يلي انتهاء التدخل، كي يؤتي التدخل أكله المرجو، وهو إحلال الأمن والسلام. ■

اختاروا الاهتمام بعمليات صنع السلام؛ لإيجاد الاستقرار في مناطق الصراع، والمساعدة على بناء القدرات المحلية ولا سيما في المناطق المجاورة لدول حلف شمال الأطلسي.

لقد قطع الحلف في حربه على الإرهاب شوطاً طويلاً، فاعتمد مفهومًا عسكريًا في عام 2002م، ومبادئ توجيهية للسياسات في عام 2012م، وخطة عمل في عام 2014م، وأنشأ خلية المخابرات الإرهابية في عام 2017م، ولكنه مُطالب أن يذهب أبعد من ذلك؛ بتعزيز قدرته على قراءة علامات الإنذار المبكر؛ لتجنب المفاجآت، كتلك التي نشأت عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية والعراق، وانتهت بظهور تنظيم داعش وسيطرته.

وإذا كان أعضاء حلف شمال الأطلسي مختلفين في حجم الجهود التي ينبغي أن يبذلها في محاربة الإرهاب، فإنهم متفقون على أهمية دعم القدرات المحلية لمحاربه في بعض المناطق، ولا سيما القدرات الأمنية، غير أن الممارسة العملية كشفت أن

الأعضاء في الحلف والدول الشريكة في غرب البلقان، وحول البحر الأسود، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن الحلف لا يستطيع التصدي المباشر لهذا التحدي الأمني، ويكتفي بزيادة السيطرة على الطرق البحرية عبر البحر المتوسط، وجمع المعلومات الاستخبارية، ورصد أنشطة الجهات غير الحكومية في المناطق غير الخاضعة للحكم، وإتاحة الإنذار المبكر بالعمليات الإجرامية عند الاقتضاء، بالتعاون مع السلطات الوطنية، واعتراض البضائع المهربة.

◀ عمليات صنع السلام

يُدرّك مسؤولو حلف شمال الأطلسي أن مكافحة الإرهاب ليست مهمة أساسية للحلف، لكنهم يسلّمون بأنها تدخل في مهامه الثلاث وهي: الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والأمن التعاوني. ويدركون أيضًا في ظل تجارب العقدين الماضيين أن الأسباب الجذرية للإرهاب أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وديموغرافية وبيئية، وأن الحلف غير مجهّز للتعامل معها، ولذا

الإرهاب في القانون الدولي

يمثل الإرهاب اليوم أحد أخطر الجرائم الدولية المعاصرة؛ إلا أن الإطار القانوني الدولي الحاكم له لا يزال في طور النمو؛ فالجماعة الدولية اتفقت على إدانة الإرهاب، لكنها لم تتفق بعد على تعريف محدّد وواضح له؛ وتبنّت مصفوفة من 19 اتفاقية جزئية، تتعامل مع أنماط خاصّة من العنف السياسي.

وفي هذا الملف نعالج هذه المعضلة المهمّة من زوايا متعدّدة، فالدكتور محيي الدين قاسم يقيّم مدى كفاية القوانين والصكوك الدولية لمعالجة الظاهرة الإرهابية، ويناقش الحاجة إلى اتفاقية شاملة ومتعدّدة الجوانب تتناول جريمة الإرهاب التي يدعو إلى إدراجها ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية.

أما الدكتور عبد اللطيف الحناشي فيأخذ على المعالجة القانونية للإرهاب أنها جعلت بعض الجرائم ضمن مفهوم الإرهاب، واستبعدت جرائم أخرى، واعتمدت على صياغة فضفاضة غير دقيقة. ويشير إلى شبه إجماع بين رجال القانون على أن قرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب، ولا سيّما تلك الصادرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، تُعدّ سابقة دولية خطيرة، قد تفسح المجال لنهاية القانون الدولي؛ لأن الإجراءات والممارسات التي استندت إليها تمثل تحدّيًا خطيرًا لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكًا صريحًا لمبدأ الشرعية الدولية، فضلًا عن أن أغلب فصول هذه الاتفاقيات ذات طابع علاجي آني، كان هدفها إيجاد العلاج للتخفيف من التداعيات الماديّة والبشرية والنفسية بعد كلّ عملية إرهابية.

ويعرض الدكتور صالح السعد في مقاله، أهداف التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب، وسبله وتحدياته. في حين يتناول الدكتور سني ذو الهدى اتفاقية الجرائم السيبرانية، ويدعو إلى تعديلها لجعلها أداة عالمية ودولية لمكافحة هذا الصّنف من الجرائم، وذلك بإدراج جرائم الإرهاب السيبراني على نحو محدّد في الاتفاقية. ■





مكافحة الإرهاب في المعاهدات الدولية

لماذا استُبعد الإرهاب من الاختصاص
الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية؟

■ أ. د. محيي الدين محمد قاسم

الإرهاب الدولي من أخطر الجرائم المعاصرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين؛ ولكن مع ذلك نجد أن الإطار القانوني الدولي الناظم للتعريف والوصف والأركان وكيفية التعامل معه، لا يزال في طور التكوّن؛ بسبب طبيعة الظاهرة، واختلاف توجّهات الدول من حيث الأسباب والمظاهر، وكيفية التعامل. ولعل من المهمّ رصد تطورات التعامل مع الإرهاب الدولي كونه جريمة في إطار القانون الدولي العام بشقيّه: الاتفاقي (المعاهدات الدولية)، والعرفي (القواعد المشتقة من الممارسات)؛ بغية الوصول إلى تحديد ما إذا كان هناك إطاراً قانوني عالمي شامل يصلح لرصد ظاهرة الإرهاب. وسنتناول هاهنا الإرهاب في القانون الدولي الاتفاقي.

■ أستاذ القانون الدولي العام بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.



القانون الدولي الاتفاقي

اتفقت الجماعة الدولية على إدانة الإرهاب بوصفه عملاً إجرامياً غير مسوّغ بأي اعتبارات سياسية أو دينية أو فكرية أو قومية أو غير ذلك، لكنها لم تتفق بعد على تحديد ماهية المقصود بالإرهاب؛ إذ يظلُّ (الإرهاب) مصطلحاً سياسياً مراوِغاً، قد يُستخدم لوصف أنماط وطرق شتى من العنف السياسي.

ومن المتعارف عليه في دراسات الإرهاب الدولي أن غياب اتفاق دولي صريح في تعريف عالمي معتمد ومقبول على نحو واسع للإرهاب؛ هو ما دفع الجماعة الدولية إلى تبني مصفوفة من 91 اتفاقية جزئية، تتعامل مع فئات وأنماط بعينها من العنف السياسي؛ للملاحقة انتشار ذلك النمط في مدة زمنية محدّدة؛ من قبيل اختطاف الطائرات (1963 و 1970)، أو سلامة الطيران المدني (1971 و 1988)، أو أعمال عنف تجاه الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية (1973)، أو احتجاز الرهائن (1979)، أو استخدام المواد النووية (1979)، والمتفجرات البلاستيكية (1991)، والقنابل (1997)، أو القرصنة البحرية والتعدّي على المنشآت البحرية الثابتة (1988 و 2005)، أو تمويل الإرهاب (1999)، وغيرها من الصكوك، وما يتبعها من بروتوكولات إضافية.

فالجرائم الإرهابية هي الجرائم المنصوص عليها في واحد من تلك الصكوك الدولية، فضلاً عن عدد من قرارات مجلس الأمن من قبيل: 1267 (1999)، و 1373 (2001)، و 1566 (2004)، و 1989 (2011)، و 2178 (2014)، و 2253 (2015)، و 2368 (2017)، وهي تكوّن مجموعها ما يُعرف بالنظام القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب، أو القانون الدولي للإرهاب، وتعمل في إطار التزامات الدول أيضاً بالفانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الصكوك الدولية

السمة الأساسية للصكوك الدولية أنها تجنّبت الخلافات الفكرية في طبيعة الإرهاب، وما يدخل في دائرة الإرهاب وما يخرج منها، مثل العنف الذي تستخدمه بعض حركات التحرر الوطني، واكتفت بالتعاون الوظيفي العابر للدول، وظلّت هناك فجوات معتادة بالنظر إلى طبيعة التوافق على صناعة المعاهدات؛ بل تجنّبت الإشارة إلى الإرهاب، باستثناء ثلاث اتفاقيات منها، وهي: الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل عام 1997م، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام 1999م، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي عام 2005م، وقد كانت اتفاقية تمويل الإرهاب قريبة حقاً من الوفاء بالتعريف العام لجريمة الإرهاب، إذ تناولت في مادتها الثانية التعريف بطريقتين:

(1) **التعريف الوظيفي** في الفقرة (أ) التي حدّدت الإرهاب بأنه كل عمل يُعد جريمة

في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق (تسع اتفاقيات حينئذ)، وبالتعريف المحدّد في هذه المعاهدات.

(2) **التعريف الإجرائي** في الفقرة (ب) التي تعرّف الإرهاب بأنه أي عمل يهدف إلى التسبّب في موت شخص مدني، أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح بدنية خطيرة؛ عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلّح، وعندما يكون هذا العمل بحكم طبيعته أو في سياقه موجّهاً لترويع السكان أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام به.

وهذه الصكوك العالمية فرضت على الدول الأطراف تبني إجراءات محدّدة ضمن قوانينها الجنائية الوطنية تكفل العدالة الجنائية، وتسهّل التعاون الدولي بصدد الملاحقة والمحكمة من ناحية، وكشفت من ناحية أخرى عن وجود جريمة دولية لها أركانها المحدّدة، على الأقل في زمن

السَّلم، مع تعامل القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي مع الأفعال الإرهابية التي تُرتكب في زمن النزاع الداخلي، أو النزاع المسلح الدولي. واحتوت تلك الصكوك الدولية على معنى أساسي، أو نواة للتعريف بجريمة الإرهاب، يمكن اشتقاقه من طريق تلك الاتفاقيات والقرارات ذات الصلة، ومع أنها غالباً ما تكون نتاج توافق سياسي أكثر مما تعبّر عن مبادئ قانونية؛ فإن العناصر المتداخلة والمتشابهة تعني وجود قبول عام وشائع بالنظر إلى الإرهاب كونه مفهوماً قانونياً.

◀ قواسم مشتركة

ما تقدّم آنفاً هو موقف لجنة القانون الدولي، ولا سيّما عند مناقشة مدونة الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها عام 1995م، ردّاً على تشكيك مندوب الولايات المتحدة في إمكانية التوصل إلى تعريف مقبول للإرهاب؛ بأن ذلك لا يستبعد البحث عن قواسم مشتركة بين هذه الأفعال المتنوعة من الإرهاب، ومحاولة استخلاص قواعد مشتركة تستهدف قمعها، وأنه إذا كان من الصعب التوصل إلى تعريف عام للإرهاب، يبقى الأمر ليس بالمستحيل، ولهذا اقترحت اللجنة نصّ المادة 42 على النحو الآتي:

1- كل فرد يقوم بصفته وكيلاً أو ممثلاً لدولة ما، أو بصفته فرداً، بارتكاب أي فعل من الأفعال الوارد بيانها في الفقرة 2 من هذه المادة، أو الأمر بارتكابه، يُعاقب عند إدانته بذلك.

2- يُعدُّ فعلاً من أفعال الإرهاب الدولي مباشرة كل أعمال عنف تجاه دولة أخرى، أو تنظيم هذه الأعمال أو الأمر بارتكابها، أو تسهيلها، أو تمويلها، أو تشجيعها، أو التغاضي عنها؛ عندما تكون هذه الأعمال موجهة إلى الأشخاص أو الممتلكات، ويكون من شأنها إثارة حالة رعب أو فزع في نفوس شخصيات عامة، أو جماعات من

الأشخاص أو عامة الجمهور؛ لإجبار الدولة المذكورة على منح مزايا أو التصرف بطريقة محددة.

بل إن حُجّة عدم وجود تعريف مقبول كان من أسباب استبعاد إدراج الإرهاب ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية؛ إذ سلّم المؤتمر بموجب الفقرة (هـ) من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية في يوليو 1998م، بأن الأفعال الإرهابية أيّاً كان مرتكبها، وأينما ارتُكبت، وأيّا كانت أشكالها أو طرقها أو دوافعها، هي جرائم خطيرة تثير قلق المجتمع الدولي. إلا أنه يُعرب عن أسفه لأنه لم يُتفق على تعريف مقبول بطريقة عامة لجرائم الإرهاب لإدراجها ضمن اختصاص المحكمة، ويوصي بأن يقوم مؤتمر استعراضي عملاً بالفقرة 123 من النظام الأساسي، بالنظر في جرائم الإرهاب؛ بقصد التوصل إلى تعريف مقبول لها، وإدراجها في قائمة الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة.

◀ أزمة التعريف والتسييس

هل عدم الاتفاق على تعريف مقبول للإرهاب يصلح مسوغاً لاستبعاد الإرهاب، أو يحول دون الوصول إلى تعريف إجرائي؟ ولماذا لم يُعامل الإرهاب على شاكلة جريمة العدوان، التي لم يُتفق على أركانها المؤتمر، لكنهم أدرجوها ضمن اختصاص المحكمة، تاركين الاتفاق على ما يعينها إلى مؤتمر لاحق؟ فلو أنصفوا لأدراج الإرهاب وفق المنهج ذاته، ولدفعهم ذلك للبحث عن أركانه كونه جريمة؛ صوّتاً لمبدأ الشرعية. ثم لماذا لا يقرّون بأن هناك تعريفاً أوردته الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي صادقت عليها 189 دولة أي كل الجماعة الدولية، وتقبّلت التعريف الوارد في مادتها الثانية؟

كذلك لا يمكن المجادلة حالياً كما حدث

عام 1998م، في أن الإرهاب يمكن أن يوصف بأنه جريمة أقل خطراً من الجرائم الأساسية المندرجة في النظام الأساسي، ولا سيّما مع الإدانات المتكررة من مجلس الأمن عملاً بالفصل السابع للإرهاب، بوصفه تهديداً للسَّلم والأمن الدوليين، وغيرها من قرارات الأمم المتحدة، فضلاً عن العدد الكبير من الدول التي اختارت أن تصبح أطرافاً في عدد كبير من الصكوك العالمية والإقليمية، مع كل الإشارات إلى ممارسات الدول، والقبول بالإلزام بمنزلة قانون يدعم افتراض أن تلك الجرائم لا تقوم على أساس تعاهدي فقط، بقدر ما هي جرائم دولية أساساً. ولتجنّب الشك في هذا الأمر يمكن لمجلس الأمن أو الجمعية العامة طلب الفتوى من محكمة العدل الدولية طبقاً للمادة 1/96 من الميثاق في الوضع القانوني لتلك الجرائم.

ثم إن الهدف من إدراج الإرهاب ضمن اختصاص المحكمة هو سدّ الثغرات القانونية للحماية؛ إذ لا يوجد نظام دولي عالمي قائم للتعامل مع تلك الجريمة، بالنظر إلى أن نظام الاتفاقيات الراهنة لمكافحة الإرهاب، الذي أنشأته تلك الاتفاقيات، لا يبدو أنه حُجّة كافية لتسويغ عدم إنشاء اختصاص المحكمة على جرائم الإرهاب؛ لأن إدراج الإرهاب في النظام الأساسي لا يتعارض مع أولوية الاختصاص الجنائي الوطني بالجريمة. أما الخوف من التسييس، وأن المحكمة لو تعاملت مع مسائل الإرهاب فقد تضرر بمشروعيتها ومصداقيتها القانونية؛ فهذا ليس بمقصود على الإرهاب؛ إذ قد يثير العدوان في ضوء التطورات المعاصرة للنزاع المسلح إشكالاتٍ سياسية أكثر خطراً من الإرهاب، حتى في الجرائم المستقرّة الأخرى؛ فإن المحكمة ليست في حصانة من الاتهام بالتسييس، وما دعوة الاتحاد الإفريقي لدوله بالانسحاب من المحكمة، واستجابة بعضها لذلك، إلا تعبير واضح



عن هذا الأمر، وهل توجيه الاتهام لرؤساء دول وحكومات بارتكاب جرائم دولية أقل حساسية عن اتهامات محتملة تجاه إرهابيين؟

وقد ترتب على الادعاء بعدم وجود تعريف مقبول للإرهاب إساءة استعمال المصطلح لقمع أنشطة غير إرهابية (بل غير إجرامية أحياناً) من قبل بعض الدول التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان في إطار مجهوداتها لمناهضة الإرهاب! فضلاً عن ابتكارها قوانين متخصصة قد يكتنفها الإبهام والتعميم من حيث المصطلح والأعمال المندرجة تحت الجريمة والعقوبات بما يخالف مبدأ الشرعية، والأهم غياب التناغم والتنسيق بين القوانين الوطنية والإقليمية وبين المعايير الموضوعية لمناهضة الإرهاب؛ لأن المطالبة باتخاذ خطوات تشريعية في غياب تعريف دقيق يعني استجابات مختلطة ومتضاربة تعوق التعاون الدولي عن المناهضة.

◀ نظام قانوني شامل

إن ما يجب حسمه إذا أردنا الحديث عن إطار دولي اتفاقي ناظم لمناهضة الإرهاب، هو ضرورة التوصل إلى اتفاقية شاملة؛ إذ إنه على خلاف الأنظمة القانونية الدولية الأخرى، ومنها تلك النازمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ليس ثمة اتفاقية تأسيسية، أو نظام قانوني شامل حالياً للإرهاب، أو مكافحته، على الرغم من شيوع مصطلح القانون الدولي للإرهاب، وعلى الرغم من أن النظام القانوني متعدد الأوجه الراهن قد مكّن الدول من الاستجابة لأشكال محددة وقائمة من الإرهاب؛ هناك اعتقاد بضرورة دعم ذلك عن طريق تبني اتفاقية شاملة ومتعددة الأبعاد، أو بالأصح التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن تناول جريمة الإرهاب كما هي.

وقد بدأت الأمم المتحدة مشروع الاتفاقية

تأكيد أنه من الناحية القانونية، تخضع كل أشكال الإرهاب تقريباً للحظر من جانب واحدة من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، أو القانون العرفي الدولي، أو اتفاقيات جنيف، أو نظام روما. لكن هناك فرقاً واضحاً بين هذه القائمة المتناثرة من الاتفاقيات والأحكام شبه المجهولة التي تتضمنها معاهدات أخرى، وبين إطار تنظيمي ملزم يفهمه الجميع تعالج في سياقه مسألة الإرهاب، فعدم وجود اتفاق

الشاملة للإرهاب منذ عام 2000م، إذ وصلت إلى مشروع من 27 مادة في عام 2002م، إلا أنها ما زالت تراوح مكانها لعدم التوافق في نطاق التطبيق على الفاعلين من غير الدول، وعلى العنف المستخدم من قبل القوات المسلحة النظامية في نزاع مسلح، وعلى العلاقة مع الصكوك الدولية الراهنة لمكافحة الإرهاب. وهذا ما حدا بالأمين العام للأمم المتحدة في الدورة 59 (2004) إلى

اتفاقيات جنيف والبروتوكولان الملحقان بها. ت- الإشارة إلى التعريف الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام 1999م، وقرار مجلس الأمن 1566 (2004). ث- وصف الإرهاب بأنه عمل -فضلاً عن الأعمال المحددة في الاتفاقيات القائمة بشأن جوانب الإرهاب واتفاقيات جنيف وقرار مجلس الأمن 1566- يُراد به التسبب في وفاة مدنيين، أو غير محاربين، أو إلحاق إصابات بدنية خطيرة بهم، عندما يكون الغرض من هذا العمل بحكم طبيعته أو سياقه هو ترويع مجموعة سكان، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما، أو الامتناع عنه. وطبقاً لمشروع الاتفاقية الشاملة فإن الركن الموضوعي للإرهاب يتكون من الأفعال التي تتسبب في:

- 1- الموت أو إصابات بدنية جسيمة.
- 2- أضرار جسيمة بممتلكات عامة أو خاصة.
- 3- أضرار بممتلكات عامة أو خاصة تنتج عنها خسارة اقتصادية كبرى.

أما الركن المعنوي فإن الأفعال الإرهابية يجب أن تُرتكب عمداً، مع نيّة خاصة تتجه إلى ترويع الأمنيين من السكان، أو حمل حكومة أو منظمة دولية على القيام (أو الامتناع) بعمل، دون إشارة إلى الغرض السياسي. إلا أن من الملاحظ في مناقشة الجمعية العامة للهند (109) من جدول الأعمال الخاص بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي في الدورة (74) بتاريخ 18 ديسمبر 2019م، أنها قد أضافت ركن الغرض في تعريفها للإرهاب؛ بأنه الأعمال الإجرامية التي يُقصد أو يُراد لها إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور، أو جماعة من الأشخاص، أو أشخاص معينين، لأغراض سياسية. وهي الجلسة التي أوصت فيها بأن



أ- الاعتراف بأن استعمال الدولة للقوة تجاه المدنيين تنظمه اتفاقيات جنيف وصكوك أخرى، وأنه يُعد إذا كان على نطاق واسع، جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية.

ب- تكرار النص على أن الأعمال المشمولة باتفاقيات مكافحة الإرهاب المشار إليها سابقاً تُعد إرهاباً، وأنها جريمة بموجب القانون الدولي، وتكرار النص على أن الإرهاب في أوقات النزاع المسلح تحظره

على تعريف واضح ومتفق عليه ينال من الموقف القاعدي والأخلاقي من الإرهاب، وقد أصبح التوصل إلى اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب تتضمن تعريفاً واضحاً ضرورة سياسية لا بد منها.

عناصر التعريف

يرى مشروع الاتفاقية الشاملة للإرهاب (في الفقرة 164) أن تعريف جريمة الإرهاب ينبغي أن يشمل العناصر الآتية:



تنشئ اللجنة السادسة في الدورة (75) التي ستُعقد في سبتمبر 2020م فريق عمل لإتمام العملية المتصلة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. ولعل من الأفضل إضافة الغرض السياسي لفهم الظاهرة المركبة للإرهاب، وتقييد التعريف الأوسع له من ناحية، ولصعوبة التمييز بين القصد الخاص والقصد العام من ناحية أخرى.

ونصت ديباجة المشروع على أن الأعمال الإرهابية تُعد انتهاكاً خطيراً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وتهدد السلم والأمن الدوليين، وتضرر بالعلاقات الودية بين الدول، وتستهدف المساس بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والأسس الديمقراطية للمجتمع، ومن ثم كان الوفاء بالمعيار الثاني للجريمة في تهديدها للقيم العالمية، مثلما قوبل المعيار الثالث بالمسؤولية الجنائية الفردية بكل طرق الفعل والتهديد الجدي والشروع والمشاركة والتنظيم والتوجيه، وإن لم تشر إلى الاختصاص العالمي، ومن ثم فإن مشروع الاتفاقية الشاملة سيكون مظلة لتلك الاتفاقيات الجزئية تملأ ما بها من ثغرات، على الأقل فيما يتصل بأركان الجريمة، مثلما أن الاتفاقية الجديدة حال التوصل إليها ستُنشئ ما يُعرف بالقانون المختص على تلك الصكوك الأخرى، ومنها الحالات التي يحدث فيها نوع من التعارض المفاهيمي أو القيمي. وما لم يُتوصل إلى تلك الاتفاقية الشاملة، وما دامت النظرة السائدة إلى الإرهاب على أنه جريمة يُعامل معها بأطر القمع والملاحقة الجنائية، دون تمهّل ولا تفكّر في أسبابها والدوافع التي تكمن وراءها، ستستمر الجماعة الدولية تلهث جاريةً لملاحقة طرق شتى متجددة من الإرهاب، لا ينقطع لها حبل ولا ينضب لها معين. ■

المعالجة القانونية للإرهاب بين الكثرة والنجاعة

■ د. عبد اللطيف الحناشي

الإرهاب من أكثر مظاهر العنف انتشارًا في العالم اليوم، وغالبًا ما يخلّف آثارًا لا تكاد تُحصى من الكوارث والمآسي. وكانت عملية اغتيال الأرشيدوق فرانسوا فرديناند دي هابسبورغ وليّ عهد النمسا، في سراييفو عام 1914م سببًا مباشرًا لاندلاع الحرب العالمية الأولى (1914م- 1918م) التي بلغ عدد قتلاها وجرحاها من عسكريين ومدنيين نحو 36 مليون نسمة (16 مليون حالة وفاة، و20 مليون إصابة). وأدّت هجمات 11 سبتمبر 2001م على بُرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك وأحد مباني وزارة الدفاع الأمريكية إلى مقتل قرابة ثلاثة آلاف شخص من جنسيات مختلفة. أعقبت تلك الهجمات حروبًا أطاحت بنظامي الحكم في أفغانستان والعراق، وأعمال عنف وقتل وتدمير استهدفت المؤسسات والبشر في عدّة دول من جميع القارّات.

وعرّفت هذه الظاهرة انتشارًا وتطورًا مستمرّين في الأهداف والتنظيم والوسائل. وهذه المقالة تجيب عن عدد من الأسئلة مثل: كيف تطوّرت هذه الظاهرة؟ وبأي اتجاهات؟ وكيف تفاعلت القوانين والتشريعات الدوليّة والوطنية مع هذه الظاهرة المركّبة، وما حدود ذلك؟

■ باحث متخصص بالتاريخ السياسي المعاصر، أستاذ التعليم العالي في كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة - تونس.

تطور الظاهرة الإرهابية

اتخذ الإرهاب الدولي بعد نهاية الحرب الباردة طرقاً متنوعة، مثل: خطف الطائرات، والاستيلاء على السفن (اختطاف الباخرة أكيلي لارو AchilleLouro وقتل أحد ركابها)، وتدمير المنشآت المدنية، واغتيال شخصيات سياسية ودبلوماسية وفنانين ورجال أعمال، ومهاجمة السفارات والمؤسسات العمومية، ووضع المتفجرات في الساحات والأماكن العامة، وصولاً إلى القتل الجماعي. وتحول الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى ظاهرة دولية، وبات أهم المصادر غير التقليدية لتهديد السلم والأمن الدوليين، ولا سيما بعد ارتفاع عدد المنظمات الإرهابية من 30 منظمة عام 1971م إلى 170 منظمة، وتنوع الموصفات الاجتماعية والتعليمية والجغرافية للمنتسبين. واتسعت مساحة الارهاب جغرافياً، ما أدى إلى ارتفاع عدد العمليات الإرهابية وعدد ضحاياها الذي فاق عدد ضحايا الحروب التقليدية! فضلاً عن ملايين اللاجئين والمهجرين، وعمليات نهب الإرث الثقافي للدول، مثلما حدث في أفغانستان والعراق وسورية، وتدمير البنية التحتية والأساسية للدول. تميز إرهاب العقد الأول من الألفية الثالثة بتطور طرقه التنظيمية ووسائله التنفيذية، وارتفاع عدد المنتسبين إلى المنظمات الإرهابية من الذكور والإناث، واختلاف أعمارهم وجنسياتهم، واستخدام الوسائل التقنية الحديثة. لذلك أصبحت عملية مراقبة التنظيمات الإرهابية، والتصدي لانتشارها، وكشف خلاياها، ثم مواجهتها والقضاء عليها بالطرق التقليدية والأسلحة النظامية، عملية صعبة ومكلفة ومحفوفة بالمخاطر. لذلك فرضت التحولات التي عرفتھا الظاهرة الإرهابية على الدول ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية والمجتمع الدولي، ضرورة مواكبة تلك التحولات ومواجهتها، بسن القوانين والتشريعات الدولية والإقليمية والوطنية المناسبة.

تعدد المعالجات القانونية

في هذا الإطار، أبرم المجتمع الدولي نحو ثلاثة عشر صكاً قانونياً عالمياً بإشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في المدة ما بين 1963م و2001م، تقضي بتجريم الأعمال الإرهابية، وتكون أساساً للتعاون الدولي في هذا المجال. منها مكافحة الاختطاف غير المشروع للطائرات، واتفاقية مكافحة الأعمال غير المشروعة تجاه سلامة الطيران المدني عام 1971م. وأصدرت الجمعية العامة عدداً من القرارات التي أدانت فيها الإرهاب وعدته من الجرائم الدولية. وتبنت في عام 1972م (في الدورة السابعة والعشرين) طريقة جديدة في معالجة قضية الإرهاب تميزت بالاتساع والصرامة، ودعت لاتخاذ تدابير بهدف منع الإرهاب وأنواع العنف الأخرى التي تعرض حياة السكان الأبرياء للخطر، إضافة إلى الاتفاقية الدولية بشأن مكافحة الجرائم التي تستهدف الشخصيات الاعتبارية المحمية، ومنهم الممثلون الدبلوماسيون، عام 1973م، والاتفاقية الدولية لمكافحة خطف الرهائن عام 1979. وتناولت الجمعية العامة جوانب مهمة من الظاهرة الإرهابية، من ذلك ظاهرة "إرهاب الدولة" بوصفها ممارسة تسعى إلى تقويض النظم الاجتماعية والسياسية للدول، والبروتوكول بشأن مكافحة أعمال العنف في المطارات، والاتفاقية بشأن مكافحة الأعمال المهددة لسلامة الملاحة البحرية عام 1988م، والاتفاقية الدولية لقمع الاعتداءات الإرهابية التي تستخدم المتفجرات البلاستيكية عام 1991م. وبخصوص أزمة "لوكربي" أكد القرار رقم 748 أن من واجب كل دولة، بموجب المبدأ الوارد في المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة، الامتناع عن تنظيم أعمال إرهابية في دول أخرى، أو الحض عليها، أو المساعدة أو المشاركة فيها، أو القبول بأنشطة منظمة داخل إقليمها تكون موجهة لارتكاب مثل هذه الأعمال. وكذلك أصدر المجلس الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب بواسطة إلقاء القنابل عام 1997م، والاتفاقية الدولية بشأن تمويل

الإرهاب عام 1999م. ويُعد القرار 1566 عام 2004م من أهم القرارات التي أصدرها المجلس المتعلقة بالإرهاب، إذ دعا إلى إشراك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة في العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وتكثيف تفاعلها مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع لجنة مكافحة الإرهاب. لقد شدد مجلس الأمن على ضرورة أن تمر عملية مكافحة الإرهاب عبر توطيد دولة القانون وتطوير التعاون بين الدول، واستناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تبنى المجلس قراراً ملزماً لجميع الدول في مكافحة تمويل النشاطات الإرهابية، واعتماد تشريعات قوية لتوفير سيطرة حقيقية على أراضيها، وتجنب استخدام هذه الأراضي لأغراض عدائية تجاه دول أخرى. وكثرت الاتفاقيات الإقليمية ذات العلاقة بالتصدي للأعمال الإرهابية ومكافحة الظاهرة وتنوعت، من ذلك تبنى الدول الأمريكية في 2 فبراير 1971م الاتفاقية الخاصة بمنع ومعاينة أفعال الإرهاب وما يتعلق بها من ابتزاز، ووُقعت الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب في ستراسبورغ في 27 يناير 1977م، إضافة إلى الاتفاقية الإقليمية لجنوب آسيا الموقعة عام 1987م لمكافحة الإرهاب، والمعومول بها عام 1998م. والاتفاقية العربية الموحدة لمكافحة الإرهاب الموقع عليها عام 1998م باسم الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي عام 1999م، واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمكافحة الإرهاب عام 1999م المبرمة بالجزائر، والاتفاقيات الأمنية لمجلس التعاون الخليجي التي أبرمت في عام 2012م في الرياض، إلى جانب الإستراتيجيات الوطنية المحلية لمكافحة الإرهاب التي أنجزت بتوصية من الأمم المتحدة.



◀ وسائل مكافحة الإرهاب

بذلت هيئة الأمم المتحدة جهودًا حثيثة تمخّضت عن إصدار الكثير من القوانين والاتفاقيات والقرارات ذات العلاقة بمكافحة الإرهاب، إلا أنها لم تتوصّل إلى صياغة مفهوم موحد ومحدد ودقيق للإرهاب والجريمة الإرهابية. وذهبت أغلب الاتفاقيات إلى جعل بعض الجرائم ضمن مفهوم الإرهاب، واستبعاد جرائم أخرى. وكذلك اعتمدت على صياغة مصطلحات فضفاضة غير دقيقة ضمن الأعمال الإرهابية. ولم تميّز بعض الاتفاقيات بين أعمال العنف التي تندرج ضمن مفهوم الكفاح المسلّح والمقاومة لتقرير مصير الشعوب الرازحة تحت الاحتلال، مثلما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي من ناحية، وأعمال العنف التخريبية التي تهدف إلى ترويع المواطنين، وإلحاق الخسائر باقتصادات الدول وأمنها من ناحية أخرى.

على حين هناك شبه إجماع بين رجال القانون على أن قرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب، ولا سيّما تلك الصادرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (ذات الأرقام 1368، 1373، 1390) تُعدّ سابقة دولية خطيرة، ما قد يُفسح المجال لنهاية القانون الدولي، ذلك أن مجموع الإجراءات والممارسات التي استندت إليها تمثل تحديًا خطيرًا لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكًا صريحًا لمبدأ الشرعية الدولية، وقد يؤدي إلى واقع قانوني جديد؛ بنشوء أعراف وممارسات مناقضة لهذه الشرعية في كل مجالات العلاقات الدولية. يُذكر أن ما يميّز

أغلب فصول هذه الاتفاقيات والنصوص، جماعية كانت أو بإسهام عدد محدود من الدول غير المؤثرة، أنها ذات طابع علاجي آني، كأن هدفها إيجاد العلاج للتخفيف من التداعيات المادية والبشرية والنفسية بعد كل عملية إرهابية.

◀ بين المعالجات الأمنية والقانونية

اعتمدت المعالجات القانونية التي اتّخذت قبل 11 سبتمبر في التعامل مع مكافحة الإرهاب على منهج الردع والاحتواء (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا)، في حين عُتيت المعالجات القانونية بعد 11 سبتمبر على الحلول الأمنية العسكرية، أي استخدام القوة مع دعم التحرك الأحادي الجانب، والاعتماد على عقيدة الدفاع الوقائي الاستباقي (الولايات المتحدة وبريطانيا). أما غيرها من الدول فيرى أن العمليات الإرهابية تلك هي من صنف الجرائم التي تتصف بكونها منازعات دولية يمكن تسويتها واتخاذ تدابير غير عسكرية أمنية، كما هو حال الحرب في أفغانستان والعراق؛ بالركون إلى القانون الدولي. وهذا الأمر كان له أثره الكبير في عمل مجلس الأمن وأدائه لوظيفته الأساسية في حفظ السّلم والأمن الدوليين، ومن ذلك التوسّع في استخدام الفصل السابع والاستناد إليه في فرض تدابير قسرية على الدول والجماعات التي ترعى الإرهاب، انسجامًا مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية وسلوكها على الأرض. وتبعًا لكلّ هذا نخلص إلى القول: إن الحرب على الإرهاب قد تحوّلت إلى عامل أساسي في صياغة العلاقات الدولية

في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، وفي بناء تحالفات جديدة على حساب عوامل أخرى. لذلك يبدو أن تسويق التدخل الإنساني الذي تستخدمه الدول الكبرى ذات التأثيرات الواسعة والمتعددة في السياسات الدولية، من شأنه أن يؤدي إلى تغيير حكم القانون الدولي بالصيغة التي ترتضيها القوى الدولية المؤثرة، ما قد يُسهم في تقويض ما تبقى من النظام الهش للشرعية الدولية. والانحراف عن روح المبادئ الأساسية والقوانين والتشريعات التي قام على أساسها بناء العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

لا شك أن للمعالجة القانونية للإرهاب منحيتين أو حقلين متكاملين مترابطين، ولكنهما متنازعان أحيانًا، وهما المعالجة القانونية والمعالجة الأمنية بكل أبعادها، ومن الضروري أن يتكاملا معًا حتى تكون معالجة الظاهرة ناجعة، فمكافحة الإرهاب تحدّ مستمرّ للقانون الدولي. وللغضاء على العنف الإرهابي لا يكفي إنكاره ولا إدانته فقط؛ بل من الضروري التوافق قانونيًا وإجرائيًا على الطرق والوسائل التي يمكن اتّباعها بعد تحديد أسباب بروز الظاهرة وانتشارها وتمدّدها، وقدرتها على تضليل فئات واسعة من الشباب، سواء في الدول المتقدمة أو الدول التي لا ينعم فيها الشباب بالحد الأدنى من العيش الكريم. إن معالجة ظاهرة الإرهاب لا تكون حصرًا بالمعالجة القانونية والأمنية، على الرغم من أهميتهما الكبرى؛ بل من الضروري أيضًا دعم هذه المعالجة بجهد مجتمعي وسياسي وفكري وثقافي وتربوي واقتصادي. ■

د محفزات التعاون الدولي في محاربة الإرهاب

■ د. صالح السعد مقدادي

بات التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب بمنزلة رأس الحربة في مواجهته؛ لأن الإرهاب مشكلة عالمية عابرة للحدود. وتظهر أهمية التعاون في التصدي للإرهاب عبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية، إضافة إلى إنشاء عدد من المنظمات ومراكز مكافحة الإرهاب على جميع الصُّعد، منها على سبيل المثال: مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب.

◀ أهداف التعاون الدولي

يهدف التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب إلى التنسيق بين المؤسسات الأمنية في الساحات المحلية والإقليمية والدولية، بما يحقق كبح الجرائم الإرهابية، والحيلولة دون استفحالها، واستكمال أي نقص في المعلومات الأمنية؛ ليتسنى كشف أبعاد الجرائم الإرهابية، وخطط الإعداد لارتكابها. والإفادة من التجارب الأمنية الدولية في المؤسسات المعنية، على نحو يُتيح نقل إيجابيات تلك التجارب، ومعرفة الثغرات والتصدي لها.

ويُسهم التعاون الدولي في وضع الأسس العلمية لإجراء الدراسات والبحوث ذات الطبيعة المشتركة بين المؤسسات ومراكز البحث المتخصصة، ما يساعد على تطوير العمل وإثراء نتائجه على مستويات مختلفة، ويعزز مضاعفة التحصين الأمني للساحة الداخلية، للحفاظ على أمن الحدود والمنافذ وحمايتها. ويعمل التعاون الدولي أيضاً على تعزيز قدرة الأمن المحلي على الساحة الدولية، بهدف رصد منابع العمل الإجرامي وروافد تمويله، دون انتظار تخطيه للحدود. ويسهم في

تحقيق أقصى درجات التقارب والتكامل بين أجهزة الأمن المعنية، وتبادل ضبَّاط الاتصال والخبراء، وتعزيز سبل التعاون في مجالات التدريب الفني والتقني.

◀ سبل التعاون الدولي

يتطلب التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب مجموعة من السبل لرفع الأداء على أكمل وجه، من ذلك:

- (1) اعتماد تعريف موحد للإرهاب، بصياغة مقبولة مَرْضِيَّة لجميع الدول الأعضاء.
- (2) إنشاء مركز معلومات دولي لمكافحة

■ باحث إستراتيجي وكاتب أردني، مدير رئيس بمجلس وزراء الداخلية العرب سابقاً.



الإرهاب، لتطوير طرق تبادل المعلومات؛ لمعرفة خصائص الجريمة الإرهابية بأشكالها، وجمع البيانات الكاملة عن المنتمين لجماعات إرهابية أو المشتبه بهم، وكذلك البيانات اللازمة عن هيكل الجماعات الإرهابية ومعتقداتها السياسية، ووسائل تجنيد الإرهابيين، وأماكن التدريب، ومصادر التمويل، وأنواع الذخائر المستخدمة. ويجب أن يُعنى المركز أيضاً بتحليل المعلومات، والتنبؤ بأهداف العمليات، وتعزيز التعاون بين الأجهزة المتخصصة بالبيانات في الدول الأعضاء، وتشجيع تبادل المعلومات، ما سيرفع من القدرة على اختراق التنظيمات الإرهابية، وفقاً للقرار رقم (1373) عام 2001م الصادر عن مجلس الأمن، وإعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب عام 2005م.

3 إنشاء بنك معلومات أمنية؛ لرصد جميع البيانات المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية الخطيرة ذات السمعة الدولية، ودعم الثقة باستدعاء المعلومة، وسرعة معرفة كل ما يتعلّق بالأنشطة الإرهابية.

4 زيادة التنسيق بين الأجهزة الأمنية المعنية في الدول الأعضاء؛ بزيادة عدد ضباط الاتصال، وتيسير طرق عملهم.

5 تحسين مهارات العاملين الميدانيين في مجال مكافحة الإرهاب؛ علمياً ومهنياً وتقنياً.

تحديات التعاون الدولي

الجهود الدولية المبذولة في محاربة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله كبيرة جداً، غير أن هناك عدداً من الصعوبات تعترض أداءها، منها:

1. تنوّع التهديدات الإرهابية وقابليتها للتبدّل، إذ إن المخاطر الإرهابية تزداد تعقيداً؛ بالتثقل السريع بين مناطق الإرهاب في العالم، وظهور الذئاب المنفردة،

وتنوّع الطرق المستخدمة في عملياتها، وتنوّع وسائل الاتصال وتقنيات التعمية (التشفير)، ما يعوق عمل الخبراء في رصد الاتصال بين الجماعات الإرهابية.

2. الحركية، حيث يتمتّع أفراد التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة بفرصة التحرك بسهولة، ولا سيّما أنهم يعملون ضمن خلايا صغيرة، ولديهم متعاطفون في بعض المناطق.

3. سهولة الحصول على الأسلحة والمتفجّرات، وذلك باستخدام وسائل التقنم العلمي والتقني، ولدى الإرهابيين خبراء يدرّبون عناصرهم على صناعة العبوات الناسفة وتفجيرها، ونشر مقاطعها في الإنترنت.

4. قيادات مدربة ومؤهلة وخبراء تقنية، وهؤلاء يشتغلون على الترويج لأفكار التنظيم، وتجنيد أعضاء جدد، ولديهم خبراء أكفيا يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي بطرق علمية ونفسية، تسوّق لجرائمهم وأهدافهم الزائفة.

5. السريّة في أمن المعلومات والعمليات؛ إذ تُحاط المراسلات ووسائل التواصل بين الإرهابيين بسريّة تامّة، تتضمن أمن معلوماتهم وخطط عملياتهم، ويختارون لأنفسهم أسماء حركية تخفي شخصياتهم الحقيقية.

6. ضعف تبادل المعلومات وتحليلها بين بعض الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب وتمويله.

7. تفاوت طرق الموازنة بين الحرّيات والأمن، ونسبية الإجراءات.

8. إشكالية تمويل الإرهاب، فإن التمويل هو الشريان الرئيس لاستدامة الجماعات الإرهابية واستمرارها، وعلى الرغم من الجهود والمعايير الدولية الكثيرة لمكافحة تمويل الإرهاب، لا تزال هناك ثغرات في الالتزام بتلك المعايير وتنفيذها بدقة، وهذا يظهر في زيادة حجم الأموال المغسولة في

العالم، إذ تراوح بين ثلاثة تريليونات وستة تريليونات دولار، ولا سيّما أن الجماعات الإرهابية اعتمدت في السنوات الأخيرة في تمويلها على النفط، والضرائب، والاتجار بالمخدّرات، والفدية وغيرها.

9. غياب تعريف دولي جامع مانع للإرهاب، وهذا يؤدي إلى إعاقة كثير من اتفاقيات التعاون المشترك؛ نظراً لعدم اتساق بعض القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى الاختلافات بين الدول في أوجه الالتزام بالأمن القومي والسيادة الوطنية، والتواطؤ في تسليم الإرهابيين، وضعف تطبيق العمل بمبدأ المساعدة القانونية المتبادلة، أو المعاملة بالمثل.

10. محدودية الإستراتيجيات والخطط الوطنية لمكافحة التطرّف والإرهاب، نتيجة عدم كفاية التمويل اللازم لتنفيذ البرامج الوطنية والخطط لمكافحة الإرهاب، وضآلة الاهتمام برصد برامج بعض الإستراتيجيات وتقييمها، والافتقار إلى الكفايات والخبرات في إعداد الإستراتيجيات والخطط، ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

في الختام، يبدو جلياً أن افتقار كثير من الدول إلى إستراتيجيات وطنية تنفيذية لمكافحة الإرهاب، وغياب تحديثها إن وُجدت، وفق المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية، من أبرز التحديات التي تواجه برامج التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. وليتسنى الوقوف على أرض صلبة للتشخيص والمعالجة العلمية والعملية المؤثرة من الضروري الاستناد في وضع الإستراتيجيات إلى دراسات تطبيقية شاملة؛ لمعرفة حجم مشكلة الإرهاب، وخصائصها، وأنماطها، واتجاهاتها، ودوافعها. ■

تهديد الإرهاب السيبراني

وإمكانية تطبيق اتفاقية الجرائم السيبرانية

■ د. سني ذو الهدى

من المزايا العملية؛ ولكنها في الوقت نفسه تفتح الباب على مصراعيه للتهديدات السيبرانية الخطرة، وتتسبب بنشوء نقاط ضعف سيبرانية. وتهدف هذه المقالة إلى تحليل طبيعة الإرهاب السيبراني وبيان نطاقه، وتبسيط الضوء على آخر التطورات في المبادرة الدولية للإجراءات القانونية المضادة لهذا التهديد الأمني العالمي، وتولي اهتماماً خاصاً باتفاقية الجرائم السيبرانية.

سنغافورة أن هذا التقدم التقني إنما هو سيف ذو حدين؛ فعلى حين يمكن أن يُستخدم الحد الأول خط دفاع في وجه الجريمة والإرهاب، فإن الحد الآخر يُستغل لاقتراح الجريمة وممارسة الإرهاب. إذ إن التقنية المتقدمة من مثل تشفير الهواتف الذكية، وإنترنت الأشياء، وانتشار شبكات الحواسيب في القطاعات الحيوية كافة ولا سيماً الأمنية والعسكرية منها، وفي الخدمات العامة الحيوية، تتيح الكثير

مع التقدم التقني الكبير المعاصر في مجال المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت، صار من السهل جداً توظيف المجرمين والإرهابيين لهذه التقنيات المتطورة في وضع خططهم الإجرامية والإرهابية وتنفيذها والترويج لها. حتى غدت هذه الوسائل العصرية تحدياً جدياً خطراً يهدد المجتمع الدولي بأسره. ويرى الدكتور ناه ليانغ تونغ أستاذ الدراسات الدولية في كلية راجاراتنام في

■ باحث إندونيسي وأستاذ مشارك، كلية أحمد إبراهيم للقانون، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا.

⚡ خطر الإرهاب السيبراني

أكد تقرير المخاطر العالمية لعام 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الإرهاب السيبراني بات واقعاً لا مهرب منه. ويصف التقرير الهجمات السيبرانية أو البرمجيات الخبيثة بأنها تلك الهجمات التي تسبب في أضرار اقتصادية كبيرة، أو اضطرابات جيوسياسية، أو مشاهد ومواقف تتصدع فيها الثقة بشبكة الإنترنت على نطاق واسع. وتتمثل الهجمات الإرهابية واسعة النطاق بأفراد أو جماعات غير الحكومية ذات أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية تهدف إلى إلحاق أضرار بشرية أو مادية واسعة النطاق والأثر.

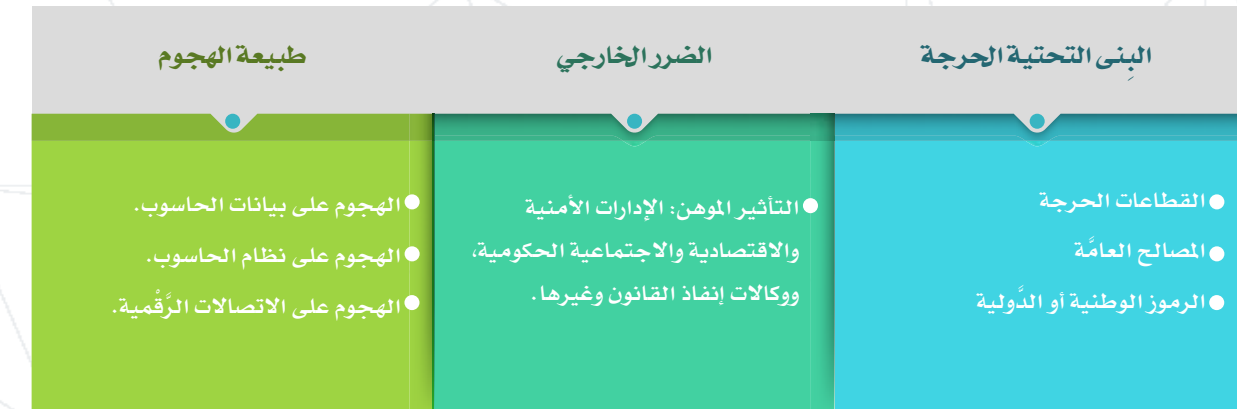
وكشف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي أيضاً عن مخاطر عميقة للهجوم الإرهابي السيبراني؛ إذ له صلة وثيقة بانهيار البنية التحتية للمعلومات المهمة، وخطر إطلاق أسلحة الدمار الشامل. ولا سيما أننا نعيش اليوم في عالم مترابط إلى حد كبير ومتصل الأجزاء، تجري فيه (رقمنة) المزيد والمزيد من البنى التحتية الحيوية للبيانات، ومن ثم يزداد الاعتماد عليها بأطراف. وهكذا أصبح الإرهاب السيبراني يحظى بشعبية كبيرة في ازدياد مطرد؛ نظراً لسهولة استخدامه، وإمكانية تحمّل كلفته، ولا يتطلب من الإرهابيين الحصول على أسلحة تقليدية باهظة الثمن، ولا نقلها

المراد تحقيقه. وتتعدّد طرائق العمل من استعمال البرامج التخريبية الخبيثة و(فيروسات) البرامج، إلى حجب الخدمات، والأعمال الاستخباراتية التجسّسية على الشبكة وغيرها.

⚡ نطاق الإرهاب السيبراني

ولكن السؤال الذي يُلح هنا هو: ما الإرهاب السيبراني؟ يعرف فورنيل ووارين الإرهاب السيبراني بأنه استخدام الجماعات الإرهابية السيبرانية للفضاء السيبراني. وهذا يشير إلى الانتقال من الإرهاب التقليدي الذي يعتمد على الوسائل المادية (من أسلحة وذخائر وغيرها) إلى الإرهاب الحديث الذي يعتمد اعتماداً أكبر على التقنيات غير المادية. ويعرف جيمس لويس الإرهاب السيبراني بأنه: استخدام أدوات الشبكة الحاسوبية لتدمير أو تعطيل البنى التحتية الوطنية المهمة؛ مثل الطاقة، والنقل، والعمليات الحكومية، بهدف إكراه أو ترهيب الحكومة أو المدنيين.

ويمكن من هذا التعريف وصف الإرهاب السيبراني بالنظر إلى جانبين اثنين، هما:



الشكل (1) نطاق الإرهاب السيبراني، الجانب الأول (الهجوم على النظام)

الحيوية للمعلومات الخاصة بدولة ما. كما هو موضح في الشكل (1):

الجانب الثاني: أهمية عنصر "مكان الإعداد"، وهو المكان الذي يجري فيه اختراق النظام السيبراني ليكون وسيلة للهجوم، وذلك عندما يستخدم الإرهابيون الإنترنت أو أنظمة معلومات واتصالات؛ نحو إنترنت الأشياء، والأجهزة المتحركة، والذكاء الاصطناعي،

إلى الموقع المراد، كما لا تنتهي قيود الزمان والمكان الإرهابيين عن بطشهم؛ إذ يمكنهم شن الهجمات في الواقع الافتراضي من أي مكان، وفي أي وقت، إضافة إلى سهولة إمكانية الاختباء والتخفي وراء حجاب التقنية.

وبذلك يمكن أن يكون الأثر ضحماً ومخيفاً، اعتماداً على الهدف

والبيانات الضخمة، والتشفير، والبرمجيات الآلية، بغرض التخطيط والإعداد وشن هجمات إرهابية مؤثرة. وفي هذا السياق يصف بيتر غرابوسكي طريقة توظيف تقنية المعلومات الواسعة، وسيلة لتسهيل الإرهاب، ومن ذلك قرصنة المعلومات الاستخباراتية، واستخراج البيانات، وجمع الأموال، والتوظيف والتعبئة والتدريب عن بعد، مثل التدريب على استخدام تقنية الهجوم ومهاراته، ومشاركة المعلومات،

مبادرة مكافحة الإرهاب السيبراني

إن الإرهاب السيبراني يُشكل خطرًا عالميًا ومشكلة دولية تتطلب حلاً عالميًا من جميع الدول، ولقد قال الأمين العام للأمم المتحدة سابقاً بان كي مون: إن الإنترنت مثال رئيس على تصرف الإرهابيين بطريقة عابرة للحدود. لذا تحتاج الدول إلى التفكير والعمل معاً عبر الحدود الوطنية، بالرغم من وجود القوانين والسياسات المحلية بشأن الإرهاب السيبراني، فإننا

ويشدّد المكتب على أن هناك بعض العوامل الأساسية والضرورية في تحديد الاستجابة الدولية لتدابير مكافحة الإرهاب، من ذلك:

1. الأطر السياسية والتشريعية المشتركة.
2. التحقيقات وجمع المعلومات الاستخبارية.
3. التعاون والتآزر الدولي.
4. المقاضاة والملاحقة القانونية.
5. تعاون القطاع الخاص مع الجهات الحكومية.

وتعتمد جميع هذه العوامل الأساسية



الشكل (2) أنواع الإرهاب السيبراني، الجانب الثاني

ونشر الأدلة، مثل أدلة صنع الأسلحة وغيرها، كما هو موضح في الشكل (2): وقد ازداد ظهور الجانب الثاني من أنشطة الإرهاب السيبراني بوضوح في ماليزيا في العقد الماضي، ورفعت دعاوى قضائية بموجب قانون العقوبات في البلاد. وتُصنف الأحكام تحت الرقم (ج-130) والرقم (ي-130) مختلف الأعمال المرتكبة في سياق الأعمال الإرهابية، على سبيل المثال: تجنيد الأشخاص للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، أو للمشاركة في الأعمال الإرهابية، أو الترويج لها والإغراء بها، وتوفير التدريب والتعليم للجماعات الإرهابية، وتلقي التدريب من تلك الجماعات، وتوجيه أنشطتها الفاسدة المؤذية، والتماس دعم الجماعات الإرهابية.

بحاجة ماسة إلى الاستجابة لهذا الخطر العالمي، بتآزر الجهود وتكاملها دولياً. ومن هنا انطلقت مبادرات دولية لمعالجة خطر الإرهاب السيبراني. فأصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عام 2012م بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بمحاربة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة تقرير عمل يتعلّق بالإرهاب السيبراني. ومما يبعث على القلق قلّة التدريب المتخصّص في الجوانب القانونية والعملية للتحقيق والمقاضاة في قضايا الإرهاب التي تنطوي على استخدام الإنترنت. لذلك يهدف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تطوير الموارد المتعلّقة بمكافحة الإرهاب والجريمة السيبرانية؛ لمكافحة هذا التهديد المتطوّر.

على الالتزام المشترك بين البلدان لمواجهة التهديدات الإرهابية ومكافحتها داخل حدودها الوطنية وخارجها.

اتفاقية الجرائم السيبرانية

هي إحدى الاتفاقيات العالمية المهمة، كونها الاتفاقية الدولية الوحيدة المتعلّقة بالإرهاب السيبراني. ونجد أن هذه الاتفاقية مع أنها لا تعالج الإرهاب السيبراني على وجه التحديد، فقد صيغت بطريقة قادرة على تتبّع نطاق تهديدات الإرهابيين، لتشمل جريمة الإرهاب السيبراني.

وأفضل استجابة لمعالجة خطر الإرهاب السيبراني هي تعديل الاتفاقية وإدراج جرائم الإرهاب السيبراني بصورة محدّدة فيها وبدقة أكبر. ويمكن القول: إن التحديّ الأكبر في إشراك المزيد من البلدان لجعل



الطرف في الاتفاقية سيحصل على نصيبه العادل من التعاون الدولي، وسيُسمح للطرف بالحصول على المساعدة المتبادلة حتى في غياب الاتفاقيات الدولية السارية بين الدول.

✦ ختامًا

نستنتج أن الإرهاب السيبراني هو شكلٌ جديد من أشكال العمل الإرهابي، وغالبًا ما يكون له تأثيرٌ كبير، ولكن سياسات كثير من السلطات القضائية وتشريعاتها لا تزال تتأخر بنفسها عن هذا الصنف من الإرهاب على أهميته وتأثيره وخطره. إن الإرهاب السيبراني بات خطرًا عالميًا، يتطلب استجابةً دولية وتعاونًا أمميًا، والحاجة ملحة إلى سياسة مشتركة وإطار تشريعي مشترك، يضعان الحد الأدنى من المعايير وأفضل الممارسات لمواجهته. ومن الضروري تضافر الجهود في جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها. وإن التعاون الدولي في التحقيقات والملاحقات القضائية، فضلًا عن التعاون بين القطاعين العام والخاص أمرٌ قد بلغ الغاية في الأهمية. ■

تحقيقات أو إجراءات جنائية محدّدة، مع العلم أن هذه الصلاحيات والإجراءات لا تنطبق على الجرائم الإلكترونية المحدّدة فحسب كما هو مذكور في الاتفاقية، ولكنها تنطبق أيضًا على "الجرائم والانتهاكات السيبرانية الأخرى المرتكبة بواسطة أنظمة الحواسيب. لذلك، وفقًا للمذكرة التوجيهية لعام 2016م، يمكن أن يؤدي ذلك إلى توسيع نطاق تطبيق اتفاقية الجرائم السيبرانية على أي جريمة إرهابية، طالما أنها ترتكب عن طريق أنظمة الحواسيب. مع هذا التعميد، قد يرى أحدهم بأن كونه طرفًا في الاتفاقية فإن هذا سيكون مصدرًا مهمًا لتقديم الدعم والمساعدة للدولة في معالجة الإرهاب السيبراني ضمن ولايتها القضائية، مشيرًا إلى أن هذه الدولة ستكون مؤهلة لتبادل الدعم والمساعدة والتعاون بين الدول الأعضاء. ويتعيّن أولاً على الأطراف (في الاتفاقية) تقديم المساعدات المتبادلة فيما بينهم على أوسع نطاق ممكن؛ وذلك لأجل التحقيقات أو الإجراءات المتعلقة بالجرائم والانتهاكات السيبرانية ذات الصلة بأنظمة الحواسيب والبيانات، أو لجمع الأدلة بصورة إلكترونية لجريمة جنائية. وهذا يعني أيضًا أن

الاتفاقية أداة عالمية ودولية لمكافحة هذا الصنف من الجرائم. وقد أصدرت لجنة اتفاقية الجرائم السيبرانية عام 2016م مذكرة توجيهية تتعلق بجوانب الإرهاب السيبراني بموجب اتفاقية بودابست، تعلن فيها أن "الجرائم الموضوعية في الاتفاقية قد تكون أيضًا أعمالًا إرهابية على النحو المحدد في القانون المعمول به". وتأتي هذه المذكرة الإضافية بموجب الاتفاقية في الوقت المناسب، وتسلط المذكرة الضوء على أن هذه الاتفاقية ليست معاهدة مختصة بالإرهاب، إلا أنه يمكن القول: إن الجرائم الموضوعية في الاتفاقية يمكن أن تنفذ على أنها أعمال إرهابية، لتسهيل الإرهاب ولدعم الإرهاب، ومن ذلك الجانب التمويلي، أو الأعمال التحضيرية. وإضافة إلى ذلك فإن أدوات المساعدة القانونية الإجرائية المتبادلة على الصعيد الدولي الواردة في الاتفاقية متاحة للتحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالإرهاب. وبموجب الاتفاقية يعتمد كل طرف على ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتحديد الصلاحيات والإجراءات؛ لغرض إجراء

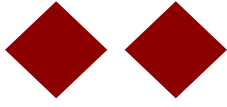
صناعة دولة خلافة متنقلة في الساحل الإفريقي

■ أسرة التحرير

أصبح الإرهابُ في منطقة الساحل الإفريقي تحدّيًا محليًا وإقليميًا ودوليًا كبيرًا، فرضَ عقد قمتين لمناقشة سبل مواجهته في أقلّ من شهرين، الأولى جمعت الرئيس الفرنسي وقادة دول الساحل في مدينة بو الفرنسية في الثالث عشر من يناير الماضي 2020م. والتأمت القمةُ الأخرى في العاصمة الموريتانية نواكشوط بين قادة دول المنطقة في 25 من فبراير الماضي. ما يوحي بأنّ التحديّ خطيرٌ وعاجل، فقد سجّلت منطقة جنوب الصحراء الإفريقية ثاني أكبر عدد من الوفيات الناتجة عن الإرهاب عام 2018م، حيث تشبّط فيها ستُّ جماعات إرهابية هي من أكبر 13 جماعة إرهابية وفقًا لمؤشّر الإرهاب العالمي (GTI 2019). وسجّل أكثر من أربعة آلاف حالة وفاة بسبب التطرّف العنيف في النيجر ومالي وبوركينا فاسو في عام 2019م، مقارنةً بنحو 770 حالة في عام 2016م، وفقًا للأمم المتحدة. وقتل الإرهابيون 271 جنديًا في الهجمات الأخيرة على معسكرات الجيوش في النيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، وفقًا لإحصاءات معهد الدراسات الأمنية في بريتوريا.

هذه المعلومات تفرّض البحث عن مستقبل الإرهاب والجماعات الإرهابية في هذه المنطقة، وطرق عملها وتحالفاتها، وهو ما قامت به دراسة الدكتور حمدي حسن، أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد بدولة الإمارات العربية المتحدة، وخبير الشؤون الإفريقية، بعنوان: "صناعة دولة خلافة متنقلة في الساحل الإفريقي"

The Making of a Mobile Caliphate State in the African Sahel



وحاربوا مع القاعدة في أفغانستان. وتمكنت الحركة من توظيف المشاعر التاريخية المناهضة للإثيوبيين في الصومال لمحاربة الجيش الإثيوبي والقوات الإقليمية الأخرى العاملة في الصومال تحت رعاية الاتحاد الإفريقي.

ومنذ عام 2009م، وطّدت حركة الشباب علاقاتها مع القاعدة، وظهر ذلك في هيكلها التنظيمي وعملاتها؛ إذ زاد اعتمادها على الهجمات الانتحارية كونها وسيلة لتحقيق غاياتها. وبقي الموقف من القاعدة وداعش موضع خلاف، فمعظم أعضاء حركة الشباب والقادة ظلوا مواليين للقاعدة علانية، لكن بعض الطرق العنيفة التي اعتمدها تنظيم داعش حظيت بدعم بعض الفصائل والأفراد داخل الحركة.

◀ الميلاد الجديد للقاعدة

استفاد تنظيم القاعدة كثيرًا من صعود تنظيم داعش وتراجعهم، ومن النزاعات التي شابت الربيع العربي. وهو يعمل في جميع أنحاء العالم الإسلامي لاستعادة قيادة الحركة السلفية الجهادية، مستفيدًا من الضربات التي تلقاها تنظيم داعش في العراق والشام. وأدّى تحول القاعدة إلى العمليات اللامركزية وتفتت شبكتها إلى تحقيق المرونة في التنظيم، وتكيفه مع ضغوط تدابير محاربة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة.

وعلى خلاف داعش، تقدّم القاعدة نفسها للسلفيين الجهاديين على أنها أكثر اعتدالًا، وتحظى بقبول لدى السكان الذين يسعون للدفاع عن أنفسهم من الظلم. وقد أتاح اهتمام الدول الغربية بمحاربة داعش، وانتشار الحروب الأهلية والصراعات في بعض البلدان الإسلامية، أتاح للقاعدة الفرصة لتولي اهتمامًا لهدفها الإستراتيجي المتمثل في إعادة هيكلة المجتمعات التي تعمل فيها على المدى الطويل وتغييرها.

التمييز بين فكرين متطرفين يسعى كلٌّ منهما للسيطرة على الساحل، ولكلٌّ منهما أهدافه الخاصة، وهما: داعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ومع أنهما يستخدمان الوسائل والأدوات نفسها تقريبًا، نجد أن تطلعاتهما السياسية مختلفة، وهما يتنافسان في القيادة العالمية للتنظيمات الإرهابية؛ ففي حين تستهدف القاعدة (العدو البعيد) الذي تمثله الدول الغربية، تقود داعش الحروب الإقليمية تجاه (العدو القريب).

◀ القاعدة وحركة الشباب

ينتشر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في قرابة ثمانية بلدان في الساحل، ويتكوّن التنظيم من أربع كتائب، أكثرها نشاطًا كتيبة الفرقان. وقد نشأ هذا التنظيم في سياق سلسلة من التحولات في الحركة السلفية الجهادية المغاربية وتنظيم القاعدة؛ إذ دفعتهما الضغوط الأمنية بعد أحداث سبتمبر 2001م، إلى البحث عن ملاذات آمنة في الساحل والصحراء. وأجرى بعض قادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال مراجعات فكرية. واحتدم الجدل في الجماعة بين أنصار التعريب والعولمة، وقاد هذا النقاش زعيم الجماعة، أبو مصعب عبد الوودود، إلى إعلان ولائه لتنظيم القاعدة في 11 سبتمبر 2006م.

أما حركة الشباب المجاهدين في الصومال (MYM) فظهرت في مطلع هذا القرن، مع انتشار الميليشيات الدينية والقبلية التي سيطرت على المشهد الصومالي بعد انهيار السلطة المركزية في عام 1991م. وكانت نقطة التحول هناك عند سيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية في عام 2006م على مقديشو، وورثته حركة الشباب التي تبنت رؤية دينية تهدف إلى توحيد جميع المناطق التي يسكنها الصوماليون في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال تحت حكم إسلامي. وقد تدرّب قادة حركة الشباب

◀ داعش في مواجهة القاعدة

ترتبط أسباب التطرف العنيف في إفريقيا بتأثيرات تاريخية متعلقة بتطور الخطاب المتطرف في العالم العربي وجنوب شرق آسيا، وبالتغيرات السياسية والاقتصادية في منطقة شمال إفريقيا العربية، وبالعوامل المحلية مثل الفساد والتهمة الاقتصادية والاجتماعية، والانقسامات الفكرية الدينية، أكثر من ارتباطها بالعوامل الدولية.

تعاون الإرهابيون مع شبكات الاتجار غير المشروع والجريمة للحصول على التمويل، وتمكنت القاعدة من جمع فديات خطف الأجانب بين عامي 2006 و2011 بلغت قرابة 70 مليون دولار.

وأسهل تنظيم القاعدة في الدعم الفكري والمادي للجماعات المتطرفة العنيفة المحلية في الساحل وغرب إفريقيا. وأصبح التنظيم أكثر فاعلية بواسطة الانتظام في شبكات الجريمة المنظمة واستغلال روابط الزواج والتجارة مع السكان المحليين. واستقادت الجماعة من غياب الدولة وضعف نظم مراقبة الحدود. وبرع المتطرفون في التعاون مع شبكات الاتجار غير المشروع والجريمة للحصول على التمويل. وتمكنت القاعدة من جمع مبالغ ضخمة من المال من فديات خطف الأجانب بين عامي 2006م و2011م بلغت قرابة 70 مليون دولار. ونقلت القاعدة هذه الأساليب إلى الجماعات الأخرى.

وتتسم الحركات العنيفة والإرهابية في الساحل الإفريقي عمومًا بالاستقلالية النسبية في التخطيط والتنفيذ. ومع ذلك هي جزء من الحركات الإرهابية الكبيرة المرتبطة بها من طريق الولاء؛ باتباع الفكر المتطرف على الجبهة الإفريقية. ويمكننا



ونيجيريا. واتحدت بعضُ الفصائل في مناطق المغرب العربي والساحل، وتعهّدت بالولاء لتنظيم داعش. أما جماعة بوكو حرام فحشدت في السنوات الأولى كثيراً من الأتباع في ولايات باوتشي ويوبي وبورنو بنيجيريا، حيث غادر الطلاب جامعاتهم ومدارسهم ليلتحقوا بها، وترك بعض المهنيين أعمالهم وباعوا ممتلكاتهم الخاصة للإسهام فيما صوّته الجماعة لهم جهاداً مقدساً في سبيل الله؛ لتخليص الإسلام من الهيمنة الغربية. وسعت جماعة بوكو حرام إلى إعلان الخلافة الإسلامية في عام 2014م، قبل أن تتعهّد بالولاء لتنظيم داعش، واستفادت من الانتماءات العابرة للحدود، ومن شبكات إقليمية من العلاقات الوثيقة والتجارية، ومن الزعماء المحليين، ومن زيادة الاستياء في صفوف الشباب المحرومين.

هذا الاندماج أدّى إلى توحيد عدد أكبر من المنظمات الإرهابية في الساحل شملَ جبهة أنصار الدين، وكتيبة (المرابطون)، وتنظيم الصحراء الكبرى الذي يضمُّ ستّ كتائب جهادية.

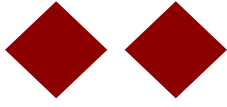
«داعش وبوكو حرام

نتيجة للأزمة الليبية، انتشرت كثيرٌ من الجماعات والفصائل المتطرفة العنيفة في البلدان المجاورة، ولا سيّما النيجر ومالي

يمثل تحديّ الشبكات الإرهابية العالمية في الساحل الإفريقي لسلطة الدولة مؤشراً لظاهرة بروز الجهات المؤثرة القائمة على الإرهاب العنيف في العالم، التي تقيم ما يمكن وصفه بالدولة المتنقلة، وتمارس وظائف الدولة التقليدية، باستثناء الامتثال للالتزامات الدولية.

وإن انتشار العنف وهشاشة الدولة وعجزها عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، كما هي الحال في دول الساحل والصحراء، تُهيئ بيئةً مواتيةً لظهور جماعات إرهابية مثل القاعدة، تقدّم نفسها عبر شركاء محليين يخدمون احتياجات المجتمع، وهذا يساعدها على نشر مفاهيمها وأفكارها، إلى جانب تقديم الخدمات الأساسية وتنظيم الموارد وتوزيعها عبر الجمعيات الخيرية، وتوظيف عددٍ من حالات التمرد القومية مثل الطوارق وجبهة تحرير ماسينا.

وفي الثاني من مارس عام 2017م، حدث الميلاد الثاني للقاعدة، بظهور الزعيم الأزوادي إباد أغ غالي في مقطع مصوّر وأعلن توحيد جميع الجماعات الجهادية في تنظيم جديد يدعى (دعم الإسلام والمسلمين JNIM) وأعلن الولاء للقاعدة.



◀ دولة الخلافة المتنقلة

من منظور جيوسياسي، يمثل تحديّ الشبكات الإرهابية العالمية في الساحل الإفريقي لسلطة الدولة والمؤسسات الوطنية التقليدية مؤشراً لظاهرة بروز الجهات المؤثرة القائمة على الإرهاب العنيف في العالم. فهي تقيم ما يمكن وصفه بالدولة المتنقلة التي تمارس وظائف الدولة التقليدية، باستثناء الامتثال للالتزامات الدولية؛ إذ لا ترتبط الشبكات الإرهابية بالحدود السياسية أو بنظام الدول.

ومن المهم معرفة السمات المحددة للمنظمات المتطرفة العنيفة؛ لأن بوكو حرام ليست مثل تنظيم القاعدة في المغرب العربي، أو حركة الشباب في الصومال. إن كل جماعة من هذه الجماعات تتطلب نمطاً مختلفاً من الاستجابات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهذا يساعد على تحديد أنواع الفجوات التي تحاول هذه الجماعات سدّها، ولا سيما في حالة عجز الدولة الوطنية عن أداء وظائفها الرسمية التقليدية.

وتبرز الدراسة أهم خصائص دولة الخلافة الافتراضية في منطقة الساحل الإفريقي على النحو الآتي:

(أ) الزيادة العددية والانقسامات الفكرية: في عام 2007م، عندما تعهّدت الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالولاء للقاعدة، كان في منطقة الساحل غرب إفريقيا ثلاث جماعات متطرفة هي: الجماعة السلفية في المغرب العربي، وبوكو حرام، والمحاكم الإسلامية في الصومال التي نشأت عنها حركة الشباب. ويمكن تفسير التفوّق والانتشار في عدد الحركات المتطرفة العنيفة في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل بعاملين رئيسيين: الأول هو الانقسام الفكري في الجماعة الأم، والآخر هو الرغبة في التحرر من أعباء القيادة والتمتع بالاستقلال في صنع القرار.

لقد أدت المعارضة في القاعدة إلى ظهور حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. وأدت المعارضة في حركة التحرير الوطني لأزواد إلى ميلاد حركة أنصار الدين. وحاولت الكتيبة (المقنعة) ممارسة قدر من الاستقلال النسبي، وغيّرت اسمها إلى (الموقعون بالدم)، وتحالفت مع بعض أعضاء حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا لتشكيل كتيبة المرابطين التي بقيت انتماءها متأرجحاً بين تنظيمي القاعدة وداعش. وانقسمت حركة بوكو حرام إلى فصليين لأسباب عقائدية فكرية تتعلق باستهداف المدنيين. ولا شك أن هذه الانقسامات تؤدي إلى مواجهات عنيفة بين الجماعات للسيطرة، وتعزز حالة العداء الفكري بينها.

“انتشار العنف وهشاشة الدولة وعجزها عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مثلما هي الحال في دول الساحل والصحراء، تهيئ بيئة مواتية لظهور جماعات إرهابية تقدم نفسها من قبل شركاء محليين يخدمون احتياجات المجتمع، ما يساعدها على نشر مفاهيمها وأفكارها.

وتطرح الدراسة سؤالاً عن مستقبل الزيادة العددية للتنظيمات العنيفة في الساحل الإفريقي، وتؤكد أن الجماعات الجديدة غالباً ما تنشأ بسبب الانقسامات الفكرية، وتتوسع في المناطق التي تعاني آثار غياب الدولة أو هشاشتها، وتدفع التحولات في البيئة الجيواستراتيجية في غرب إفريقيا ووسطها نحو تقوية الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة، وإلى حد أقل تنظيم داعش، مستفيدة من بعض القواسم المشتركة مع الحركات الانفصالية في المنطقة. وكثيراً ما تلجأ الجماعات الإرهابية في الإقليم إلى توحيد

قواها ومواردها في معركتها مع القوات الحكومية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها جبهة موحدة، إلا أن ذلك سيظهر في صورة شبكة من الدعم (اللوجستي) أو الإمدادات أو التدريب والملاذات الآمنة للإرهابيين.

(ب) الدولة المتنقلة وسيارات "تويوتا":

تكشف معظم الأبحاث الميدانية عن صفة مشتركة بين الأطراف المتصارعة في إفريقيا والتمرديين والحكومات، وهي سيارة "التويوتا لاند كروزر" اليابانية المدنية، التي باتت سلاحاً مفضلاً في الهجمات بإفريقيا؛ نظراً لخصائصها الفنية، وقدراتها التقنية العالية؛ إذ تعمل السيارة على توسيع مساح العمليات، وتُستعمل على نطاق واسع في المناطق الجافة. وتُستخدم هذه السيارة ذات الدفع الرباعي لنقل الأسلحة والذخيرة والإمدادات، ويمكنها أيضاً حمل المدافع المضادة للطائرات، أو المدافع الرشاشة الثقيلة. وتتيح لجماعات التطرف العنيف درجة عالية من القدرة على الحركة والمناورة. ولذلك تحاول القاعدة والجماعات التابعة لها باستخدامها إظهار قوتها وقدرتها على إيذاء الحكومات الإفريقية. وتستخدم هذه السيارة أيضاً على نطاق واسع في الأنشطة غير المشروعة، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة الصغيرة، والهجمات على المصارف وعلى التجار، ومن ثمّ يمكن وصفها بأنها من الأدوات المرتبطة بالمد الإرهابي المتصاعد في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية.

ويسأل ناشطون في مجال حقوق الإنسان سؤالاً أخلاقياً يتعلّق بمسؤولية دولة اليابان والشركات والحكومات المستفيدة من بيع هذه المركبات في إفريقيا، ويدعو بعضهم إلى حظر استخدامها للأغراض العسكرية.

ج) نقاط الانطلاق:

تكشف الدراسة أيضًا عن إستراتيجية جديدة تطبقها الجماعات الإرهابية بالتقُّل عبر المناطق النائية المهملة في الساحل، واستخدامها نقاط انطلاق للهجمات، بعد تخليها عن محاولات السيطرة على المدن والمراكز الحضرية، حيث تُستخدم قواعد في المناطق الريفية والصحراوية لمهاجمة المدن، ومراكز التجمُّعات السكانية الكبرى.

ك) استشراف المستقبل

في محاولة لاستشراف مستقبل التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل، تشير الدراسة إلى أن هذه الجماعات تعمل في المنطقة منذ التسعينيات الميلادية، وعلى الرغم من جهود منع انتشارها، تمكَّن بعضها من السيطرة على مناطق شاسعة، مثلما حدث في شمال مالي عام 2012م، وشمال شرق نيجيريا عام 2014م. وكان الردُّ الأولي عسكريًا إلى حدٍّ كبير، إذ تمكَّنت حكومات دول الساحل، بمساعدة الحلفاء الغربيين والإقليميين، من طرد هذه الجماعات من جميع المدن

الكبرى، ودمَّرت معظم أسلحتها الثقيلة. ومع ذلك، لم تصحَّب هذه النجاحات العسكرية عودة إدارة الحكومة إلى المناطق المحررة! وغالبًا ما كانت الجيوش الإفريقية وحلفاؤها غير قادرين على استعادة الأمن في الريف، أو حتى في ضواحي بعض المدن.

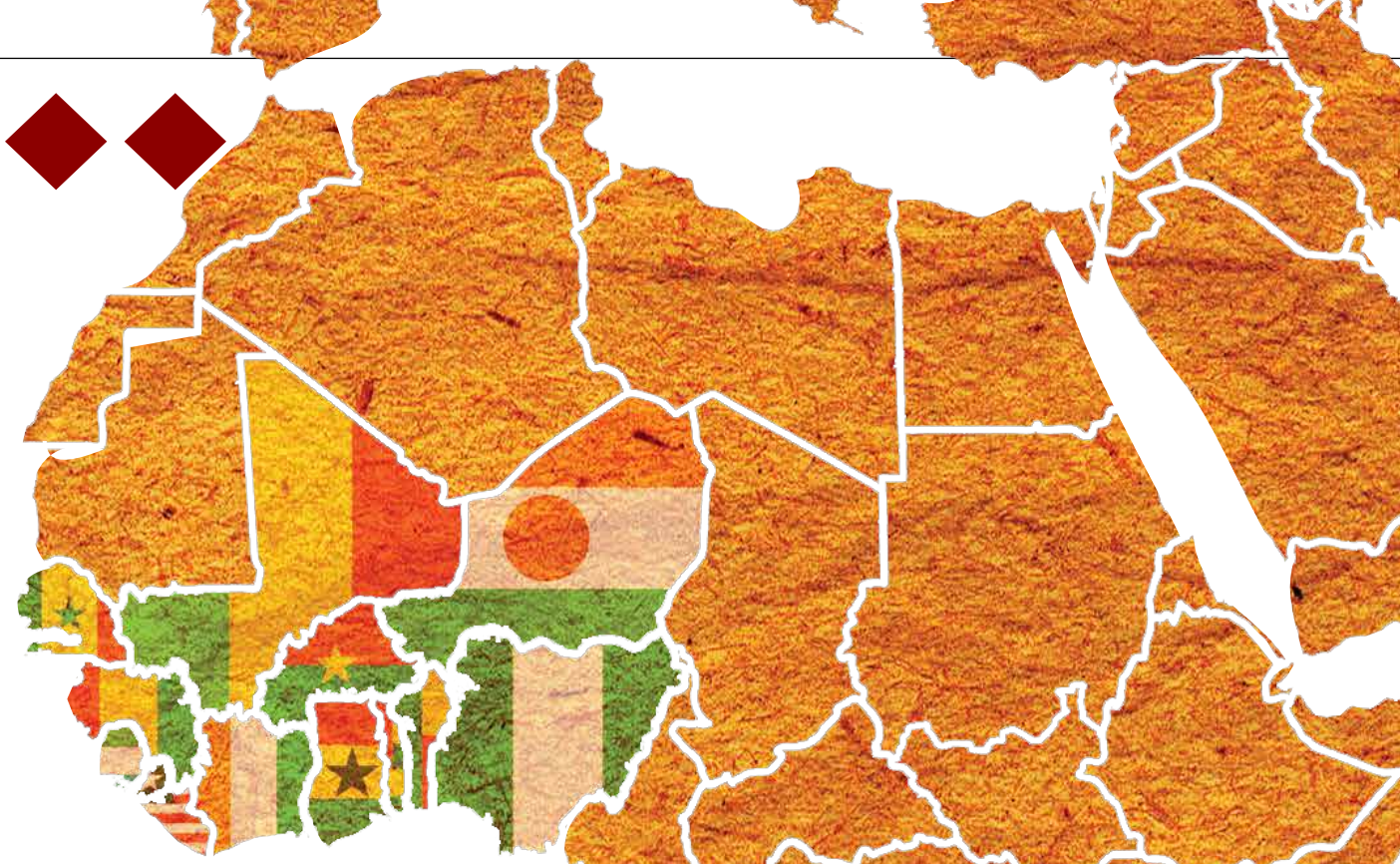
تدفع التحولات في البيئة الجيوإستراتيجية في غربي إفريقيا ووسطها نحو تقوية الجماعات الإرهابية التي تستفيد من بعض القواسم المشتركة مع الحركات الانفصالية في المنطقة.

المستمرة على العواصم والبلدات المحلية القوات الحكومية على إعطاء الأولوية للحاميات والكماثن الأمنية، والتخلِّي عن المناطق الريفية والصحراوية الشاسعة. ومع ذلك لا تتجح المليشيات الإرهابية دائمًا في تعزيز وجودها، فقد أخفقت محاولات جبهة أنصار الدين في الحصول على حاضنة محلية جنوب مالي، على طول الحدود مع ساحل العاج. ونجحت السلطة المركزية في دمج هذه المناطق، وتمكَّنت من القبض على أعضاء هذه الجماعة.

■ **وختامًا:** تدعو الدراسة إلى عدم التسرُّع إلى إصدار أحكام بشأن نهاية الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، فليس سرًّا أن تفكيك داعش في العراق وسوريا أدَّى إلى ظهور المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قد يؤدِّي انتقالهم إلى إفريقيا إلى إشعال الجبهة الإفريقية. وأوردت الدراسة أبرز

وقد سمح استمرار غياب الدولة، ولا سيَّما في المنطقة المحيطة ببحيرة تشاد، على طول الحدود بين مالي والنيجر ووسط مالي، سمح للمتطرفين بتوسيع انتشارهم هناك، وتكيَّفوا مع الوضع الجديد بعد الانسحاب من المناطق الحضرية تحت ضغوط أمنية وعسكرية حكومية. وتُجبر هجماتهم





الاتجاهات التي يمكن استنتاجها عند النظر في مستقبل التنظيمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في منطقة الساحل، وهي:

- **توطيُن الطابع الدولي للتطرف العنيف:** ليس هناك شك في أن فكرة توطيُن التطرف العنيف يمكن أن تُنشأ حاضنة اجتماعية ومصادر دعم؛ لتعزيز وجود هذه الجماعات واستمرارها، ولا سيما في ظل زيادة التجنيد المحلي في صفوف التنظيمات الإرهابية منذ عام 2013م؛ إذ غادر عدد كبير من الأجانب، ولا سيما التونسيين والجزائريين، شمال مالي إلى ليبيا.

- **تعزيز تواصل جماعات التطرف العنيف مع الجماعات العنيفة المحلية:** وهو تواصل يعتمد على أن عسكرة القوات الدولية للساحل الإفريقي ستظل على مدار سنوات مقبلة، وأن القوى الأجنبية جاءت للبقاء في الصحراء والساحل، ليس لمحاربة الإرهاب فحسب؛ بل لتحقيق أهداف أخرى، ومن ذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية الغنية للمنطقة، وهو ما تستخدمه الجماعات المتطرفة العنيفة ليكون مسوغاً فكرياً للحركة، وأساساً عقائدياً للتجنيد، وجذباً لشركاء محليين سواء من المتمردين أو جماعات الجريمة.

- **الانتماء المتصور إلى الخلافة الافتراضية:** تهتم رسائل جماعات التطرف العنيف عادةً بمحاربة ما يسمونه العدو الاستعماري الجديد الذي ينهب ثروات إفريقيا، وتعِدُّ خطاباتهما (سردياتها) لتتأسب السياقات المحلية، ولتجذب اهتمامات الجماعات العرقية المتنوعة بالاعتناء بفكرة العدالة والظلم، وهذا يعني في جوهره أن حلم الخلافة هو الحل. ■



وسائل التواصل الاجتماعي وتمويل الإرهاب

نقاط الضعف وكيفية تعاون القطاعين العام والخاص

■ أسرة التحرير

الفوري إلى نطاق جغرافي واسع، مع قدرة تقنية على إخفاء هوية المستخدم، وهذا يعني سهولة تمويل الجماعات الإرهابية دون مغادرة أماكنهم.

هذه الفرضيات استعرضتها الدراسة الصادرة عن المعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الأمن والدفاع (RUSI) في بريطانيا بعنوان "وسائل التواصل الاجتماعي وتمويل الإرهاب: ما هي نقاط الضعف وكيف يتعاون القطاعان العام والخاص بشكل أفضل؟

وتشير الدراسة التي كتبها توم كتينج مدير مركز دراسات الجرائم المالية والأمن بالمعهد، وفلورنس كين زميلة أبحاث في المركز إلى الدعوات التي تلقّتها كثير من شركات وسائل التواصل الاجتماعي من صنّاع السياسة لمنع المحتوى المتطرف والإرهابي، ومنع

تُمكن وسائل التواصل الاجتماعي مستخدميها من القيام بالمهام المرهقة بسهولة أكبر، وسرعة أعلى، وتكلفة أقل. ومن المجالات التي يظهر فيها هذا الأثر لوسائل التواصل الاجتماعي جمع التبرعات؛ إذ لاحظ بعض خبراء إنفاذ القانون أن لوسائل التواصل الاجتماعي قدرة كبيرة جداً على إقامة حملات لجمع الأموال، تفوق بكثير جمع التبرعات في أطراف الشوارع وأماكن العبادة. وقد أدى ذلك إلى تزايد المخاوف بشأن احتمال إساءة استخدام هذه الوسائل في جمع التبرعات لأغراض إجرامية، ومنها تمويل الإرهاب؛ لأنها تتيح الوصول



استخدام مؤسسات خيرية لتعزيز التطرف والإرهاب، ومن ذلك مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) التي أوصت بمراجعة القوانين واللوائح التي تحكم المنظمات غير الربحية؛ لئلا تحدث إساءة استخدام لتمويل الإرهاب.

وهناك عدد من الأمثلة على التمويل الجماعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إذ يُشجّع المؤيدون على التبرع باستخدام العملات المشفرة cryptocurrency. وتشير جهات أمنية إلى أنه قد يزداد الاعتماد على العملات المشفرة في حال كانت الجماعات الإرهابية كداعش تنشط بطريقة لا مركزية؛ لأنها تفتقر إلى الموارد التي تمتلكها عندما تكون مهيمنة على الأراضي. ولم يُلاحظ إلى الآن وجود حملات شعبية لجمع التبرعات عن طريق العملات المشفرة، على وسائل التواصل الاجتماعي، ويُتوقع أن تزداد المخاطر في حال أطلق (فيسبوك) عملته المشفرة الليبرا (Libra) أو الميزان التي أعلن عنها أخيراً.

ظهور حملات التمويل الجماعي على الإنترنت، والاندماج المتطرد للتقنية المالية في منصات وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فإن توظيف الإنترنت في عمليات المنظمات الإرهابية، وعلى رأسها عمليات التمويل، يوفر لجهات إنفاذ القانون فرصاً للحصول على معلومات استخباراتية أكبر، ثم تعطيل المؤامرات الإرهابية. ومع الأهمية المعترف بها لوسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الإرهاب، لم يحظَ توظيفها في مكافحة تمويل الإرهاب بالاهتمام المطلوب!

◀ وسائل التواصل والعطاء الخيري

تعرض الأعمال الخيرية وحملات جمع التبرعات لإساءة استخدام متكرر من قبل جهات وأفراد بتمويل الإرهاب، وقد أُدينَ كثيرٌ من الأشخاص بتهم تتعلق بتمويل الإرهاب بعد أن نفذوا حملات جمع تبرعات ودعم قوافل إنسانية على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر). ومنذ وقت طويل اعترفت بعض الجهات بإساءة

المتطرفين من استخدام المنصات. فقد قدمت المفوضية الأوروبية لائحة مقترحة لمنع نشر المحتوى الإرهابي عبر الإنترنت، وفرض غرامات مالية على من يتلصق في منع المحتوى في مدة زمنية محددة. وتقوم شركات التواصل الاجتماعي باستثمارات كبيرة في بناء القدرات التي تقضي على المحتوى المتطرف والإرهابي، وتعمل على إزالة المجموعات والأفراد الذين ينتهكون شروطاً خدمتها.

ويعنى موضوعنا هذا بقضية تمويل الإرهاب بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، والتعاون الحالي والمحتمل بين القطاعين العام والخاص لأغراض مكافحة تمويل الإرهاب، على ما ذكر في دراسة سابقة أجرتها الشبكة العالمية للأبحاث عن الإرهاب والتقنية (GRNTT). إن الدعاية المتطرفة ليست الطريقة الوحيدة التي يستغل بها الإرهابيون شبكات التواصل الاجتماعي، بل تشمل المخاطر الأخرى جمع الأموال وتحويلها، وقد تفاقم بسبب

وهناك مصدر قلق آخر وهو الأموال التي قد يكسبها الإرهابيون من الإعلانات ذات العلامات التجارية الكبيرة، تحت مقاطع الفيديو الشهيرة على YouTube، إذ كشف تحقيق أجرته صحيفة التايمز في عام 2017، ظهور إعلانات لشركات كبيرة منها: مرسيدس بنز، وويتروز، وماري كوري، في مشاركات لمجموعات يمينية متطرفة أدّرت عائدات مالية ضخمة وفقاً للتحقيق. إضافة إلى ذلك، تُتيح ميزة (الرددشة الفائقة) على YouTube للمستخدمين جمع الأموال بواسطة المشتركين الذين يدفعون مقابل الإجابة عن أسئلتهم. ووفقاً لتحقيق BuzzFeed 2018، ثبت أن هذا نموذج مربح لشخصيات بارزة من اليمين المتطرف والفوميين البيض، وهو نقطة ضعف يمكن أن تستغلها بعض الجهات السيئة.

◀ الاعتراف بالمعايير الدولية

منذ عام 2001 أصبح تمويل الإرهاب جريمة على مستوى المنظمات العالمية، وفق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتنفيذ التشريعات المحلية. وقد أصدر فريق العمل المالي توصيات وتوجيهات محددة بشأن تمويل الإرهاب منذ عام

2001 إلى القطاع الخاضع للمنظمة، ومنها المصارف (البنوك) وشركات خدمات المال. وتخضع جميع الجهات لالتزامات صارمة للإبلاغ عن أي نشاط مشبوه يتعلق بتمويل الإرهاب أو المخاطرة بغرامات كبيرة. وكذلك المنظمات والمؤسسات الخيرية المصنفة على أنها عرضة للإساءة وتمويل الإرهاب، فإنها تخضع أيضاً للتدقيق والرقابة لتقليل الخطر إلى الحد الأدنى.

◀ تعاون القطاع العام والخاص

مع توظيف منصات وسائل التواصل الاجتماعي في تسهيل تمويل الإرهاب، نجد الالتزام بتطبيق العقوبات الدولية والسعي لتحديد نشاط التمويل وتعطيله أقل وضوحاً من القطاعات الأخرى التي يلجأ إليها الإرهابيون لتسهيل جمع الأموال، كالمصارف والمؤسسات الخيرية. لذلك ليس من المستغرب أن تشير المقابلات التي أجريت مع شركات التواصل الاجتماعي ووكالات إنفاذ القانون المكلفة تحديد تمويل الإرهاب وتعطيله، إلى أن المشاركة في كثير من الأحيان تكون رد فعل من كلا الجانبين، ولا تتطور إلا عند إجراء تحقيق في قضية إرهاب. ويبدو أن السلطات الأمنية تشدد على الدعاية الإرهابية أكثر من إمكانات وسائل التواصل الاجتماعي في تمويل الجماعات الخاضعة للعقوبة.

◀ التوصيات

تتباين العلاقة بين القطاعين العام والخاص بين بلد وآخر، ومن المهم إدراك أنه في كثير من الأحيان قد لا يكون هذا النوع من التفاعل قابلاً للتطبيق في البلدان الأقل ديمقراطية. وكان دعا مؤتمر باريس (لا مال من أجل الإرهاب) في أبريل 2018 إلى تعاون أكثر نشاطاً بين قطاع التقنية عموماً، ومنصات التواصل الاجتماعي خصوصاً، وبين وحدات الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون والاستخبارات؛ لمكافحة تمويل الإرهاب. ودعا إلى اعتماد مبادئ توجيهية قوية لعمليات التمويل، وخدمات الدفع، وإرشادات المجتمع. ولما كانت وسائل التواصل الاجتماعي تسهل الاتصال العابر للحدود، فإن هذا يعني حتمية التعاون المشترك بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية ووكالات مكافحة الإرهاب الدولية؛ لتعطيل نشاط جمع التبرعات الذي تتيحه وسائل التواصل الاجتماعي.

يبدو انخراط شركات وسائل التواصل الاجتماعي في عمليات مكافحة تمويل الإرهاب أقل قوة من مشاركة القطاعات الأخرى، كالجمعيات الخيرية التي سهّلت





جمع التبرعات. هذا الموقف يتطلب التدقيق من الهيئات المكلفة تنفيذ نظام مكافحة تمويل الإرهاب العالمي وتقييمه. لذلك قُدمت ثماني توصيات لمساعدة صانعي السياسات وشركات التواصل الاجتماعي على المشاركة بنشاط أكبر وتعاون أجدى في تحديد طرق تمويل الإرهاب وتعطيله: 1 - على شركات التواصل الاجتماعي أن تُدرك الأهمية السياسية لتمويل مكافحة الإرهاب بالتعبير بوضوح عن أولويات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، في سياساتها وخططها وتقارير الشفافية.

2 - يتعين على شركات وسائل التواصل الاجتماعي المعرضة لخطر الاستغلال، تحديث شروط الخدمة ومعايير المجتمع؛ للإشارة صراحةً إلى تمويل الإرهاب وتجريمه، بما يتفق والقانون الدولي والمعايير المعمول بها عالمياً، والإجراءات التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي، والعقوبات ذات الصلة.

3 - يجب أن تُثبت شركات التواصل الاجتماعي بوضوح أنها تعي وتطبق العقوبات المناسبة، وفي الوقت نفسه يجب

على صانعي السياسة تأكيد أن تتضمن العقوبات معلومات وافية، مثل: عناوين البريد الإلكتروني، وعناوين IP، وغيرها من معلومات يمكن أن تدعم تنفيذ العقوبات من قبل شركات التواصل الاجتماعي. فكلما كانت المعلومات التي تقدمها الحكومات أكثر تفصيلاً عن الكيانات المعنية، كان القطاع الخاص أكثر كفاية في الامتثال لتطبيق الجزاءات.

4 - على شركات وسائل التواصل الاجتماعي التحكّم بصرامة أكبر في الوظائف؛ لضمان تعطيل تمويل الإرهاب عبر المقاطع المصورة (الفيديو) على وسائل التواصل الاجتماعي، أو الإعلانات ذات العلامات التجارية، ومدفوعات المحادثات الفائقة (Super Chat).

5 - على المختصين وواضعي السياسات تجنب التعميم، والتمييز الواضح بين أشكال وسائل التواصل الاجتماعي، ومختلف مواطن الضعف في تمويل الإرهاب التي يطرحونها، والاعتراف بأنواع مختلفة من المنصات المتاحة، والطرق المختلفة التي يمكن للممولين الإرهابيين إساءة استخدامها.

6 - على صانعي السياسة تشجيع التعاون بين

الوكالات الدولية بشأن تهديد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتمويل الإرهاب، وضمان تزويد الوكالات المعنية بالقدرات اللازمة للتحقيق في وسائل التواصل الاجتماعي.

7 - ينبغي لوكالات إنفاذ القانون الدولية مثل الإنتربول Interpol ويوروبول Europol أن تسهّل تطوير إجراءات تشغيل قياسية جديدة للتحقيق والمقاضاة؛ للتعامل مع مشغلي الخوادم، والخدمات السحابية في الولايات القضائية الخارجية، لضمان جمع الأدلة اللازمة في الوقت المناسب. وهذا من شأنه أن يشجع أيضاً على اتباع نهج منسق دولياً لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

8 - يجب على صانعي السياسة تشجيع بناء (شراكات) جديدة، والاستفادة من القائم منها بين القطاعين العام والخاص؛ لضمان نجاح جهود مكافحة تمويل الإرهاب الخاصة بشركات التواصل الاجتماعي.

أخيراً، مع أنه لا ينبغي المبالغة في التهديد الحالي لعمليات التمويل في وسائل التواصل الاجتماعي، يبقى من المهم مراقبة تطوُّره وتتبعه في ضوء قدرة الإرهابيين الواضحة على الابتكار، واهتمامهم بالتقنيات الجديدة لتعزيز أهدافهم. ■

الشبكة المظلمة للإرهاب

■ د. محمد يزيد بن ذو القبلي

يستخدم الإرهابيون والجماعات المتشددة الإنترنت لتعزيز أفكارهم، وتمجيد أفعالهم، ودعم عمليات التجنيد، وبتحتوى المحتوى الداعي إلى العنف، وتسهيل طرق الاتصال، وتدريب المجندين على إخفاء هوياتهم. وقد استخدمت الشبكات الاجتماعية لنشر الدعاية والخوف والهلع، ورسائل التهديد الإرهابي. وتقوم وكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم بمراقبة محتوى المواد والاتصالات في العالم السبيرانى؛ لضمان عدم استخدامها لأغراض غير قانونية. لكن من المؤسف أن الإرهابيين نجحوا في الاحتيال على رقابة وكالات إنفاذ القانون، باللجوء إلى الشبكة المظلمة. وينبغي على هذه الوكالات أن تتيقن من أن مسؤوليها على دراية بأحدث التقنيات، ومنها طريقة عمل الشبكة المظلمة؛ لمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله.

✦ خطر حقيقي

يمكن أن تتخطى الشبكات المظلمة (Dark Web) الرقابة والإشراف والمتابعة من طرف وكالات إنفاذ القانون، ويمكنها أن توجد مستوى أعلى لإخفاء هوية المستخدمين. وتعد حملات التدريب والتوعية حاجة ضرورية لضمان جاهزية جميع وكالات القانون على أعلى المستويات للتعامل مع تهديدات العالم الرقمي الحديث التي تعد اليوم خطراً حقيقياً. ولا يمكن التقليل من شأن التهديدات الرقمية وجرائم الحاسوب المرتبطة بالشبكة المظلمة، ومنها عمليات التعقب والتجسس عبر الإنترنت، والاختراق والاحتيال وسرقة الهوية، وصولاً إلى الهجمات على البنية التحتية الحيوية. إن الشبكة المظلمة المعروفة أيضاً باسم الشبكة الخفية، هي جزء من الإنترنت، لا تُفهرس ولا تُدرج في محركات البحث، ولا يمكن الوصول إليها من طريق متصفحات الإنترنت العادية. ونظراً إلى عدم فهرسة المواد على الويب المظلمة، يجب أن يكون لدى الشخص عنواناً محدداً موقع الموارد بطريقة دقيقة للوصول إلى الصفحة المطلوبة. وعلى خلاف الاستخدام العادي للإنترنت، الذي من السهل فيه اكتشاف عنوان بروتوكول الإنترنت الخاص بكل حاسوب أو جهاز ذكي، تحدث الشبكة المظلمة مستوى أعلى

■ مستشار في مكافحة الإرهاب، أستاذ القانون في كلية إبراهيم، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا .

لإخفاء هُويّة المستخدمين، كعنوان بروتوكول الإنترنت لكل حاسوب أو جهاز ذكي تصل إلى الشبكة المظلمة، إذ يحدث تشويش في الإنترنت باستخدام متصفّح خاص، وشبكات مثل مشروع أونيون راوتينغ، ومشروع الإنترنت غير المرئي. وقد طوّر مختبر الأبحاث البحرية بالولايات المتحدة هذا المستعرض الخاص (مشروع أونيون راوتينغ) وقام بتمويله في التسعينيات من القرن العشرين، بوصفه أداة للتهرب عبر الإنترنت، وحصل تمويلًا بنسبة 60% تقريبًا من وزارتي الخارجية والدفاع.

إن شبكة الإنترنت المظلمة تُتيح لعامة الناس شراء الأسلحة النارية، وجوازات السفر، ورُخص القيادة، وطاقات الهوية، وبيانات الرعاية الصحية، وأرقام بطاقات الائتمان والضمان الاجتماعي، والمواد الإباحية، بسهولة نسبية. وبسبب إخفاء الهوية تُستخدم الشبكة المظلمة لشراء بيانات الاعتماد المسروقة للاشتراك، وحسابات نيتفليكس المخترقة. وتقدّم أيضًا كثيرًا من الخدمات غير القانونية، بدءًا من الاختراق وانتهاء بالاغتيال.

وفي مرة واحدة، اجتذبت سوق عالمية تسمى "طريق الحرير" عبر الإنترنت في الشبكة المظلمة أكثر من مئة ألف مستخدم، أجزوا أكثر من مليون صفقة، تقدّر قيمتها بزهاء 1.2 مليار دولار من المبيعات العالمية من بائعين في أكثر من عشر دول، قبل أن تغلقها السلطات.

◀ وجه آخر

ليس كل ما في الشبكة المظلمة غير قانوني، فهي منصّة على الإنترنت غير منظمة وغير خاضعة للرقابة. ولما كانت تتيح إخفاء الهوية، فإن كثيرًا من متصفّحيها يشعرون بالقدرة على التصرف دون عقاب؛ لأنه لن يُقبض عليهم.

وهناك وجه شرعي للشبكات المظلمة أيضًا،

إذ كثيرًا من الأندية الاجتماعية متاح على الشبكة المظلمة، من ذلك نادي الشطرنج، وشبكة التواصل الاجتماعي على غرار (فيسبوك). ويتيح التصفح المجهول للأشخاص في البلدان التي تعاني القمع، التحايل على الرقابة الحكومية الصارمة، وتجنّب الاضطهاد بسبب الأنشطة عبر الإنترنت، ومساعدة المخبرين الذين يرغبون في الكشف عن معلومات مهمّة دون المساس بهويّاتهم.

وتعمل تقنية تعمية الإنترنت المظلمة (التشفير) على توجيه بيانات المستخدمين عبر عدد كبير من الخوادم الوسيطة التي تحمي هُويّة المستخدم وتخفيها. ولا يمكن فك تشفير المعلومات المنقولة إلا من طريق العقدة الآتية (الحاسوب)، ما يؤدي في النهاية إلى عقدة الخروج. وهذا يجعل من الصعب إعادة إنشاء مسار العقدة مثلما سُفّرت المعلومات من طبقة إلى طبقة. ونظرًا لهذا التشفير المتقدم، لا تستطيع مواقع الإنترنت تتبّع عنوان بروتوكول الإنترنت، أو تحديد الموقع الجغرافي لمستخدميها، وكذلك لا يتمكن المستخدمون من تتبّع معلومات مماثلة عن المضيف.

◀ مواجهة التهديد

إن التصوّر العام بأن الشبكة المظلمة تعمل على عدم الكشف عن الهوية بالكامل ليس صحيحًا تمامًا، لأن التقنية موجودة لمواجهة ذلك. ففي تحقيق خاص أُجري عام 2012م بعنوان "عملية الطوربيد"، استخدم مكتب التحقيقات الاتحادي الأمريكي طريقة تسمى "تقنية التحقيق في الشبكة" للكشف عن عناوين بروتوكول الإنترنت لنحو 25 شخصًا على الأقل زاروا مواقع غير قانونية على الشبكة المظلمة. ولتابعة التحقيقات المتعلقة بالشبكة المظلمة في الولايات المتحدة، يمكن لمكتب التحقيقات الاتحادي استخدام تقنية التحقيق في الشبكة، ولكن ذلك يُلزمه مذكرة تحقيق وتحريّر. وهكذا حوّلت المذكرة

الخاصة بتقنية التحقيق في الشبكة مكتب التحقيقات الاتحادي بنشر تقنية التحقيق في الشبكة التي تتألف من رمز الحاسوب الذي تسبّب في إرسال عنوان بروتوكول الإنترنت إلى جهاز حاسوب حكومي عند نشره على جهاز حاسوب مستخدم.

ولكن هل من الممكن حظر الوصول إلى الشبكة المظلمة؟ يعتمد الجواب على القانون السائد في البلاد؛ ففي كثير من البلدان لا يعدّ الوصول إلى الشبكة المظلمة غير قانوني من تلقاء نفسه، على غرار المواقع العادية، إذ تقدّم الشبكة المظلمة عددًا من الخدمات المسموح بها. ومع ذلك، فإن الوصول إلى مواقع الإنترنت غير القانونية غير مسموح به في القانون، مثل: المواقع التي تروّج للمخدرات والقرصنة، والبرامج الضارة، والمواد الإباحية، فقوانين معظم البلدان لا تميّز بين الشبكة المظلمة والمواقع العادية، ويخضع كلاهما للقانون نفسه، مع أن التطبيق أكثر صعوبة على الشبكة المظلمة.

وهناك تحديات أخرى تشترك بسمات مماثلة مع الشبكة المظلمة، مثل الشبكات الافتراضية الخاصة، وخوادم الملف، ومقدّم البريد الإلكتروني مجهولي الهوية والمصدر، وخدمات الإنترنت التي لا تحتفظ ولا تتيح أي معلومات تعريف.

ولمواجهة تهديد الإرهاب السيبراني يجب أن تظل أجهزة الأمن متأهبة، وهذا يشمل ضمان التمويل الكافي للموظفين والمعدات والتدريب، مع تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن أي سلوك مشبوه. وسيعود الأمر بالفائدة الكبيرة عندما يعمل التحالف الدولي، كالتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، على تطوير منصّة لتنسيق التدريب وتبادل التقنية لأغراض مكافحة الإرهاب، بين الدول الإسلامية في المستقبل. ■

الحرب الهجينة والإرهاب

■ اللواء المتقاعد عبد العزيز السويلم

عَرَفَ الْعَالَمُ فِي تَارِيخِهِ أَنْوَاعًا مِنْ الْحُرُوبِ، لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا سِمَاتُهُ مِنْ حَيْثُ التَّسْلِيحُ وَالتَّخْطِيطُ وَوَضْعُ الْإِسْتِرَاطِيَّاتِ وَالتَّكْتِيكَاتِ فِي مِيَادِينِ الْمَعَارِكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَفِي الْعُقُودِ الْأَخِيرَةِ شَهِدْنَا تَحَوُّلَاتٍ كَبِيرَةً فِي أَنْمَاطِ الْحُرُوبِ، وَظَهَرَ فِيهَا الْمَزْجُ بَيْنَ الْوَسَائِلِ التَّقْلِيدِيَّةِ وَغَيْرِ التَّقْلِيدِيَّةِ، مَا أَدَّى إِلَى اتِّسَاعِ الصَّرَاعَاتِ فِي مَخْتَلَفِ الْمِيَادِينِ، وَإِلَى تَنْوُّعِ أَدَوَاتِ تِلْكَ الْحُرُوبِ، وَأَدَّى أَيْضًا إِلَى ظُهُورِ مَفَاهِيمٍ وَتَطْبِيقَاتٍ جَدِيدَةٍ لِلْحُرُوبِ، مِنْهَا الْحُرُوبُ الْهَجِينَةُ الَّتِي زَالَتْ فِيهَا الْفَوَاصِلُ بَيْنَ الْحَرْبِ وَالسِّيَاسَةِ، وَالصَّرَاعِ وَالسَّلَامِ، وَالْعَسْكَرِيِّ وَالْمَدْنِيِّ. وَلَعَلَّ أْبْرَزَ مِثَالٍ لِهَذِهِ الْحُرُوبِ هُوَ نَمَطُ حَرْبِ التَّنْظِيمَاتِ الْإِرْهَابِيَّةِ مِثْلَ تَنْظِيمِ الْقَاعِدَةِ، وَتَنْظِيمِ دَاعِشَ، الَّتِي يُعَزَّى ظُهُورُهَا إِلَى أَسْبَابٍ شَتَّى مِنْهَا الصَّرَاعَاتُ الثَّقَافِيَّةُ وَالْعِرْقِيَّةُ وَالِدِينِيَّةُ، وَانْتِشَارُ الْعَوْلَةِ، وَالْإِسْتِخْدَامُ السَّلْبِيُّ لِتَقْنِيَّاتِ التَّوَاصُلِ الْحَدِيثَةِ، وَتَوَافُرُ الْمَوَارِدِ وَتَنْوُّعُهَا، إِضَافَةً إِلَى اسْتِخْدَامِ بَعْضِ الْحُكُومَاتِ لَهَا بِوَصْفِهَا ذِرَاعًا خَارِجِيَّةً وَأَدَاةً مَكْمَلَةً أَحْيَانًا، وَرَأْسِيَّةً أَحْيَانًا أُخْرَى؛ لِتَنْفِيزِ سِيَاسَاتِهَا خَارِجَ الْأَطْرَافِ الرَّسْمِيَّةِ الْمَتَعَارَفِ عَلَيْهَا.

■ كاتب وباحث.

ماهيّة الحرب الهجينة

ظهر أول استخدام لمصطلح (الحرب الهجينة) (Hybrid war) عام 2000م من قِبَل المَقْدَم الأمريكي وليم ج. نيميث الذي وصفها بأنها: نموذج عصري لحرب العصابات، يستخدم الثوّار فيها تقنيات حديثة ووسائل متطورة؛ لحشد الدعم المعنوي والشعبي. وتوقّع أن يزداد استخدام هذه الحرب في المستقبل. وفي عام 2005 استخدم الجنرال جيمس ماتيس والعقيد هوفمان مصطلح (الحرب الهجينة) للإشارة إلى حروب المستقبل، وظهور المنافسين غير النظاميين الذين يستخدمون طرقاً قتالية غير نظامية، مثل: الإرهاب، وحرب العصابات، والإكراه من قِبَل مروّجي المخدرات، التي زاد حجمها وصارت تحدّياً للمصالح الأمريكية في العالم. ويسعى هؤلاء المنافسون غير النظاميين إلى استغلال الزمان والمكان باستخدام هجمات غير تقليدية أو أعمال عنف عشوائية تقوم بها جماعات متعاطفة مع جماعات ناشطة أو عناصر فاعلة، وفي عام 2010 اعتمد حلف شمال الأطلسي (الناتو) مفهوم (الحرب الهجينة).

وتعدّدت التعاريف لهذا المصطلح بحسب الزاوية التي ينظر منها صاحب التعريف، لكنّها تتفق على أن الحرب الهجينة هي

أحد أنواع الصراعات الحديثة التي تمزج بين مفاهيم الحرب التقليدية ومفاهيم الحرب غير النظامية والحرب الإلكترونية وحرب المعلومات، ولا تفرّق في التعامل والاستهداف بين العسكري والمدني، وتديرها جهات حكومية أو غير حكومية، وليس لها زمان أو مكان، وتستخدم فيها شتى الوسائل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية ووسائل المتفجرات البدائية والمحضرة محلياً، لتحقيق مصالح محدّدة.

خصائص الحرب الهجينة

تتميّز الحرب الهجينة بخصائصها المعقّدة مقارنةً بالحرب التقليدية؛ إذ ليس لها أطر واضحة أو قواعد بيّنة تحكمها، وقد يُعزى هذا إلى حداثة مفهومها وتركيبها الذي يضمّ مكونات غير متجانسة تساعد على الوصول إلى أهدافها.

والحرب الهجينة حرب بديلة ومركّبة، وكثيراً ما تخوضها الدول بواسطة أطراف أصغر، بعد استغلال التناقضات وتأجيجها، وتغذية الاختلافات الفكرية والدينية والمذهبية والاثنية في المكونات المتباينة في مجتمع ما أو دولة، للوصول إلى أهداف إستراتيجية، وتحقيق مصالح الدول وتجّار الحروب. وقد تستمرّ الحرب الهجينة سنوات، وقد ينتج عنها تدمير جيوش بعض الدول، وتقسيم مجتمعاتها، وتغيير أنظمتها السياسية،

أو خرائطها الجغرافية، أو التوصل إلى تسويات واتفاقات جيو إستراتيجية على مستوى الإقليم والعالم. وهي بديل لبعض الدول عن الحروب التقليدية التي تُخاض بالوسائل العسكرية الذاتية؛ لأن كلفة الأخيرة ونتائجها ستكون كارثية لو خاضتها بطريقة علنية ومباشرة.

الحرب الهجينة باختصار هي: استثمار إستراتيجي بالحرب والأمن بكلفة أقل. وذلك أنها تعتمد على القتال بأرواح الآخرين وأموالهم، سواء كانوا من أبناء البلد أو من المرتزقة أو من متعاقدي الشركات الأمنية الخاصة العابرة للحدود، أو حتى من بعض المنظمات المصنّفة عالمياً على أنها إرهابية. ولا يقتصر مسرح العمليات فيها على دولة محدّدة، بل يشمل مصالحها ورعاياها في العالم بأسره، وتستخدم فيها طرق ووسائل وأدوات مختلفة، مثل: خطف الطائرات، واحتجاز الرهائن، وزرع الألغام، والتفخيخ، والعمليات الانتحارية.

وقد كشفت التجارب والممارسات عن أبرز خصائص الحرب الهجينة وهي:

- الخصم الهجين خصم غير قياسي فهو معقد ومرن، وقد يكون دولة أو غير دولة؛ إذ يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول أن تعمل بوصفها وكلاء للدول في الحرب الهجينة. - يستخدم الخصم الهجين مزيجاً من



وبين روسيا، هاجمت القوات الجورجية قوات الشوار في بلدة أوسيتا الجنوبية ردًا على الإجراءات الانفصالية، فتدخلت روسيا بهجوم مضاد وسريع استخدمت فيه الهجمات الإلكترونية مع الهجمات البرية والجوية والبحرية، وقد استهدفت الهجمات الإلكترونية المواقع الإعلامية والاقتصادية والحكومية ومواقع المؤسسات المالية، إضافة إلى رئاسة الدولة ومرافق الاتصالات. وكان تأثير الهجمات الإلكترونية بالغًا؛ إذ تسبب في زعر وارتباك كبيرين على المستويين الحكومي والشعبي.

2. الحرب في أوكرانيا:

شهد عام 2013 بداية الصراع بين روسيا وأوكرانيا، حيث استخدمت الأولى قوات مجهولة الهوية احتلت أجزاء واسعة من شبه جزيرة القرم، مستخدمة التقنيات السيبرانية على نطاق واسع ومتطور. وكذلك اعتمدت روسيا على المرتزقة، إضافة إلى الحرب الإلكترونية والاقتصادية والإعلامية، ووظفت بعض خصائص الحرب الهجينة، مثل: عدم إعلان حالة الحرب، واستخدام المدنيين المسلحين في العمليات العسكرية، وغير المسلحين في الاحتجاجات لتعطيل العمل في المنشآت الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، واستخدام طرق غير مباشرة وغير متماثلة، ومعارك برية وبحرية وجوية وسيبرانية. وكانت روسيا تنفذ عمليات عسكرية على الرغم من عدم إعلانها حالة الحرب مع أوكرانيا.

3. توسع إيران:

أوجدت إيران أحزابًا محلية في دول مجاورة أو قريبة؛ لتكون أدواتها القوية في تنفيذ مخططاتها التوسعية بمنهج محلي. ففي العراق أنشأت الأحزاب الدينية الشيعية ذات التوجه المتطرف، حتى صار لهذه الأحزاب حضور كبير مؤثر في حكم العراق حاليًا. وفي سوريا كان لدعم إيران للحكومة السورية بالخبراء العسكريين والمقاتلين المتطوعين والمرتزقة أثر كبير في بقاء الحكومة السورية



الإخبارية المزيفة لنشر قصص كاذبة أحد عناصر الحرب الهجينة. - تدور الحرب الهجينة في ثلاث ساحات قتال، هي: ساحة المعركة التقليدية، وساحة السكان في منطقة الصراع، وساحة المجتمع الدولي.

← الحروب الهجينة حديثًا

أولاً: صراعات الدول

1. التدخل الروسي:

في عام 2007 تعرضت البنية التحتية الرقمية في أستونيا إلى هجوم إلكتروني واسع النطاق منشؤه روسيا، استهدف خوادم الويب للمنشآت الاقتصادية والمواقع الحكومية وعطلها تمامًا، ما جعل البلاد في عزلة إلكترونية كاملة، ولنا أن ندرك حجم الضرر إذا عرفنا أن أستونيا من أكثر الدول اعتمادًا على الإنترنت. وكذلك الحال في جورجيا، فبعد تصاعد الخلاف بينها

الطرق التقليدية وغير النظامية، وتشمل التكتيكات والقدرات التقليدية، والتكتيكات غير النظامية، والتشكيلات غير النظامية، والدبلوماسية، والسياسة، والأعمال الإرهابية، والعنف العشوائي، والنشاط الإجرامي. - الخصم الهجين مرّن ويتكيف بسرعة، على سبيل المثال: كان رد تنظيم داعش على حملة القصف الجوي الأمريكية هو الحد بسرعة من استخدام نقاط التفيتش والقوافل الكبيرة والهواتف المحمولة، وتفرق مقاتلوه بين السكان المدنيين.

- يستخدم الخصم الهجين أنظمة أسلحة متطورة وتقنيات تخريبية أخرى، فحزب الله الإرهابي مثلاً يستخدم أسلحة عالية التقنية، كالصواريخ الموجهة بدقة التي تستخدمها الدول عادةً، والطائرات دون طيار لجمع المعلومات الاستخبارية.

- يستخدم الخصم الهجين الاتصال الجماهيري للدعاية؛ إذ يُعد استخدام المواقع



يُعد منظومة عسكرية هجينة، إضافة إلى أن اشتراك الحزب في عمليات قتالية خارج لبنان في العراق وسوريا واليمن، أدخله في دائرة عسكرية جديدة، فهو يدعي محاربة الإرهاب إلى جانب القوّات النظامية في العراق وسوريا التي استفاد جيشها من مشاة حزب الله الإرهابي ووحدات الاستطلاع والقنّاصة لمساعدته في الاحتفاظ بالأراضي المسيطر عليها، وبخاصة في المناطق السكنية. كذلك استفادت جماعة الحوثة الإرهابية في اليمن من حزب الله الإرهابي الذي قدّم لها خبرات تدريبية، ومشورات عسكرية، في تجميع الطائرات دون طيار، واستعمال الصواريخ البالستية ذات التقنيات الإيرانية، وتفخيخ الزوارق، وتصنيع الأنغام البدائية وزرعها بطريقة عشوائية، ما كان سبباً في مقتل كثير من المدنيين الأبرياء.

وأخيراً، إن الحرب الهجينة الحديثة التي تجمع في وقت واحد بين المكونات التقليدية وغير النظامية والإرهابية تُعد تحدياً معقداً يتطلب التغلّب عليه جيشاً قابلاً للتكيّف بمرونة، وسيحتاج قائد الجيش الذي يخوض حرباً هجينة إلى الاستفادة من مجموعة واسعة من القدرات، منها وحدات الجيش التقليدية عالية الكثافة، وقوات العمليات الخاصة، وعمليات المعلومات المتطورة، ومنصّات التقنية. ■

التي قادت تحالفاً عسكرياً دولياً، وشنّت ضربات جويّة على هذا التنظيم الإرهابي، مع تقديم الاستشارات والخبرات المختلفة. ومن جانب آخر شاركت إيران وحزب الله الإرهابي في دعم سوريا والعراق مع أن حزب الله الإرهابي جهة غير حكومية، ما أعطى بعداً آخر لهذا النوع من الحروب. ب- الإستراتيجية المعقّدة لهذا التنظيم الإرهابي؛ إذ تدخلت الحرب التقليدية عليه مع الحرب الأهلية، ولذلك كان عنصراً هجيناً؛ بتحقيقه نجاحات على الأرض تمثّلت في التوسّع الإقليمي في العراق وسوريا في مدّة قصيرة، وقد مارس التنظيم الإرهابي وحرب العصابات، واستخدم التقنيات الحديثة، والحرب النفسية، وإستراتيجية الموارد البشرية، وسخّر وسائل الإعلام ومنصّات التواصل الاجتماعي.

2. حزب الله اللبناني الإرهابي:

مع أن حزب الله الإرهابي قوة غير نظامية، كان في الحروب التي خاضها قادراً على المناورة، وتوظيف النيران، واستخدام الأسلحة ذات التقنيات العالية، مثل: الصواريخ الموجهة، والطائرات دون طيار. وهذان السلاحان لم يكونا خارج تنظيمات القوّات المسلّحة. ونظراً لما امتلكه الحزب الإرهابي من قوّات عسكرية ومعادّات مختلفة، إضافة إلى المكونات السياسية والاجتماعية والدبلوماسية والإعلامية، فإنه

وقدرتها على الصمود أمام شعبها طوال سنوات من الثورة الشعبية. وفي لبنان يُعد حزب الله الإرهابي الذراع الطولى لإيران، يأنمر بأمرها وينفذ سياساتها، ويتلقّى منها الدعم المالي السخي، والتدريب العسكري، وإمدادات الأسلحة المختلفة. وهذا كلّ ضمن مخطّط إيران التوسعي للإحاطة بالجزيرة العربية وتحديدًا المملكة العربية السعودية. وأخيراً ما نراه بجلاء في اليمن الشقيق وظهور جماعة الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، وما قامت به من انقلاب على الشرعية واستيلاء على العاصمة ومفاصل الدولة، وإنشاء حكومة مدعومة من إيران ومالية تماماً لها، والاعتداءات المستمرة على ناقلات النفط والمنشآت البترولية في الخليج العربي والبحر الأحمر، إضافة إلى إمداد إيران للحوثيين بالطائرات المسيّرة، والصواريخ البالستية، والزوارق المفخّخة والمسيّرة، وتلغيم البحر الأحمر.

ثانياً: حروب التنظيمات الإرهابية

1. تنظيم داعش الإرهابي:

يُعد تنظيم داعش من أبرز الأمثلة المعاصرة، لسببين:

أ- تنوّع القوات التي شاركت في قتال داعش، بحيث يتعدّى تصنيف هذا النوع بالنزاعات الدولية المسلّحة، إذ ساند العراق دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية



قراءة في مؤشر كامبريدج للمخاطر العالمية 2019

■ أسرة التحرير

تكاد تُجمع أدبيات الإرهاب على العلاقة الوثيقة بين الإرهاب والمخاطر والأزمات بشتى أنواعها وأصنافها، وهي علاقة تبادلية، أي إن الأزمات والمخاطر تساعد على ظهور الإرهاب الذي يؤدي إلى تعميق تلك المخاطر والأزمات وزيادتها. وتعمل مراكز التفكير والجامعات والمؤسسات على رصد تلك المخاطر وتحليلها، وتتبع تطوراتها المستقبلية. وفي هذا التقرير نقدم قراءة في نتائج "مؤشر كامبريدج للمخاطر العالمية 2019م" الذي تصدره جامعة كامبريدج البريطانية الشهيرة سنوياً.

◀ رصد المخاطر

يقدم المؤشر توقعات عن الأماكن التي من المرجح أن تحدث فيها اختلالات أو اضطرابات في المستقبل، ويضع إطاراً لإدراج الاضطرابات الشديدة والصدمات المستقبلية في حيز التخطيط، ما يمكن صانعي السياسات وأصحاب القرار من التأهب والاستعداد، وذلك بتحديد العوامل الرئيسية للمخاطر وأثرها في ازدهار الاقتصاد، فلا يخفى أن فهم أنماط مخاطر المستقبل هو المفتاح لإدارة ناجحة لتلك المخاطر.

وتساعد التحليلات الواردة في المؤشر الشركات وصناعات السياسات ومقدمي الخدمات المالية وشركات التأمين وغيرهم من مديري المخاطر على اتخاذ قرارات التخطيط، وتطوير الخطط والإستراتيجيات والاستثمارات، ما يمكنهم من تخفيف أكثر من نصف آثار هذه المخاطر؛ إذ إن الوعي المستمر، وتحسين فهم المخاطر هما الأساس في بناء القدرة على الصمود.

ويهتم المؤشر ببيان الأثر الاقتصادي لنحو 22 خطراً موزعة على خمسة أنواع من المخاطر. وينظر المؤشر إلى الأثر الاقتصادي على أنه الأثر في قيمة "إجمالي الناتج المحلي GDP"، ويعني المؤشر بأثر المخاطر في 279 مدينة في أنحاء العالم، تسهم في الناتج الإجمالي العالمي بنسبة تزيد على 41%.

ويوضح الجدول (1) هذه المخاطر

الجدول (1): المخاطر الواردة في المؤشر ومجالاتها									
الكوارث الطبيعية والمناخ	الزلازل	عواصف الرياح الاستوائية	عواصف الرياح المعتدلة	الأمواج البحرية الشديدة (تسونامي)	البراكين	الفيضانات	التجمد	الجفاف	موجات الحر الشديد
المال والاقتصاد والتجارة	انهيار السوق	أزمات محلية مستقلة	صدمات أسعار السلع						
الجغرافيا السياسية والأمن	صراعات بين الدول، صراعات داخل الدولة	الإرهاب	صراعات أهلية	اضطرابات اجتماعية					
التقنية والفضاء	الهجمات السيبرانية	انقطاع الطاقة	حوادث نووية	عواصف شمسية					
الصحة والجوانب الإنسانية	الأوبئة البشرية	الأوبئة النباتية							

يقيس المؤشر حجم "الخسائر الاقتصادية" الناتجة عن المخاطر بتقدير الفرق بين حال مسار الناتج المحلي الإجمالي عند حدوث المخاطر، وحاله بعيداً عنها، أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في خمس سنوات، ويحسب الاحتمال المتوقع لحدوث الخطر سنوياً، ويُحدد ثلاثة مستويات لكل خطر، ويقدر عامل مرونة له ضمن هذه المستويات.

ويقدر المؤشر "الخسائر الاقتصادية المتوقعة" الناتجة عن المخاطر الـ "22"، بأكثر من 577 مليار دولار، مقارنةً بأكثر من 546 مليار دولار سجلها مؤشر عام 2018م. وتمثل مخاطر الكوارث الطبيعية نسبة 40% من إجمالي الخسائر، في حين تمثل المخاطر البشرية التي هي من صنع الإنسان نسبة 60% المتبقية.

المخاطر الجيوسياسية

من أبرز المخاطر التي تناولها المؤشر المخاطر الجيوسياسية (يُقصد بالجيوسياسية: الصلة بين الجغرافيا والسياسة، أو أثر الجغرافيا في السياسة) التي شملت أربعة أنواع هي: الصراعات الدولية، والصراعات الأهلية، والاضطرابات الاجتماعية، والإرهاب.

وتكاد تكون العلاقة بين الإرهاب والصراعات وعدم الاستقرار من المسلمات البديهية. فقد كشف مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) على مدار السنوات الماضية العلاقة الوثيقة بين الصراعات الدولية والأهلية والإرهاب، وكشف المؤشر في نسخته الأخيرة في عام 2019م أن 95% من ضحايا الإرهاب قُتلوا في بلدان تعيش حالة صراع أو أكثر، داخلي أو خارجي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية كشفت الباحثة سوزان فاهي في أطروحتها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة ميريلاند، كوليدج بارك، بعنوان: State instability and terrorism عن أن عدم الاستقرار السياسي في دولة ما يساعد على وقوع الإرهاب فيها. واستندت في تلك النتيجة إلى قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD)، وحللت حوادث الإرهاب في 147 دولة في المدة الزمنية من عام 1970م حتى عام 2005م. وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين عدم الاستقرار والإرهاب، فعدم الاستقرار السياسي مؤشر مهم لحوادث الإرهاب، وعندما يُفقد الاستقرار في منطقة ما يظهر الإرهاب أو يزداد أو يتمدد.

وبالعودة إلى مؤشر كامبريدج للمخاطر، فقد أكدت نتائجه أن إيران تحتفظ بحضور الوكيل في عدد من النزاعات في جميع أنحاء المنطقة، وتحديدًا في اليمن والعراق وسورية ولبنان، وأنها من طريق فيلق الحرس الثوري زادت من ترسانة الصواريخ الإستراتيجية لحزب الله في كل من لبنان وسورية من عشرة آلاف صاروخ أو 15 ألفًا في وقت حرب 2006م، إلى مئة ألف صاروخ، ثم إلى مئة وخمسين ألفًا في الوقت الحاضر.

ويُبين الجدول (2) ترتيب المخاطر تبعًا لحجم الخسائر

النتائج المحلي الإجمالي العالمي المهدد بالمخاطر GDP@Risk		
الترتيب	المخاطر	حجم الخسائر
(1)	انهيار الأسواق	108.7
(2)	صراعات الدول	83.3
(3)	عواصف الرياح الاستوائية	65.6
(4)	الأوبئة البشرية	49.9
(5)	الفيضانات	46.5
(6)	الهجمات السيبرانية	39.7
(7)	صراعات أهلية	39.2
(8)	الزلازل	35
(9)	صدمات أسعار السلع	22.4
(10)	أزمات محلية مستقلة	18.2
(11)	الإرهاب	10.6
(12)	الجفاف	9.3
(13)	الأوبئة النباتية	8.4
(14)	انقطاع الطاقة	7.8
(15)	البراكين	7.1
(16)	العواصف الشمسية	7
(17)	الاضطرابات الاجتماعية	6.7
(18)	عواصف الرياح المتوسطة	3.9
(19)	التجمد	3.5
(20)	موجات الحر الشديد	2
(21)	الحوادث النووية	1.3
(22)	الأمواج البحرية الشديدة (تسونامي)	1
المجموع		577.1

وكشف المؤشر أيضًا عن تضاعف النشاط الإرهابي العنيف في منطقة الساحل، مدفوعًا بأسباب محلية، وتأثير الجماعات الإرهابية العالمية ثلاث مرّات في العقد الماضي من السنين، وتوقع أن الهزيمة الإقليمية لتنظيم داعش وما ترتّب عليها من انخفاض في الهجمات العنيفة والوفيات في سورية والعراق سيدفع التنظيم إلى الانتقال من التمرد والاستحواذ على الأراضي إلى العمليات الإرهابية المتفرقة، ما سيؤدي إلى تشتت التهديدات العنيفة.

ولا تزال النزاعات الإقليمية مستمرة في منطقة بحر الصين. وهناك شعور عام في الصين نفسها بالاستياء لدى الفلاحين الصغار بسبب ظروف العمل، والسيطرة الحكومية، والصعوبات الاقتصادية، والاضطرابات في المراكز السكانية الرئيسية. إضافة إلى ذلك، شهدت تركيا والعراق وإيران وجنوب إفريقيا وبنغلاديش مستويات عالية من الاضطرابات أيضًا، وظل الصراع الأهلي في ميانمار مستمرًا منذ عقود بسبب اضطهاد الروهينجا، وهذا ما دعا الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق في جرائم الحرب المحتملة التي ارتكبتها كبار المسؤولين العسكريين في ميانمار، وتسببت في هجرة جماعية للروهينجا.

وفي أوروبا تستمر احتجاجات اليمين المتطرف في ألمانيا، وتزداد الاضطرابات في السويد بسبب تنافس أحزاب اليمين المتطرف على السلطة. كل هذه الوقائع من الصراعات والاضطرابات تتيح بيئة مواتية لجماعات التطرف، ومن ثمّ تمهد لظهور النشاطات الإرهابية العنيفة.

وانتهى المؤشر إلى أن الزيادات في المخاطر الجيوسياسية والمخاطر الأمنية مدفوعة بالاضطرابات الاجتماعية المستمرة في

كثير من البلدان تجعل إجمالي الخسارة المتوقعة الناتجة عن هذه المخاطر قريبة من الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية والاقتصادية والتجارية.

◀ التغيرات المناخية

أظهر المؤشر أن مخاطر الكوارث الطبيعية تتسبب في إلحاق أكبر قدر من الضرر بالاقتصاد العالمي؛ إذ تسببت العواصف الاستوائية (البند الثالث على المؤشر)، والفيضانات (الخامس)، والزلازل (الثامن)، أكثر أنواع الضرر المالي. وتشير التقديرات إلى أن خسائر الظواهر المناخية المفاجئة ستزداد من قرابة 195 مليار دولار سنويًا في الوقت الحالي إلى 234 مليار دولار بحلول عام 2040م، بزيادة قدرها 39 مليار دولار سنويًا، وإذا احتسبت التكاليف غير المباشرة من تعطّل سلسلة التوريد والعواقب الاقتصادية الأخرى، فمن المحتمل أن تبلغ خسائر الاقتصاد العالمي الناتجة عن تغير المناخ أكثر من مئة مليار دولار كل عام.

ولا شك في أن التغيرات المناخية تلقى بظلالها الداكنة على نشاط الجماعات الإرهابية، فقد أكدت دراسة بعنوان "التفاعل بين تغير المناخ والتطرف العنيف في منطقة الساحل الغربي" أصدرها المركز الدولي لمكافحة الإرهاب- لاهاي ICCT، أن تغير المناخ يعد بيئة خصبة للتطرف العنيف في منطقة الساحل الغربي، وتشير البيانات إلى أن بلدان المنطقة معرضة لآثار تغير المناخ في الأمن الغذائي والمائي؛ إذ يعتمد زهاء 50 مليون شخص على الزراعة والثروة الحيوانية من أجل بقائهم، وبسبب الجفاف المستمر ونقص المياه يصبح من الصعب عليهم إعالة أسرهم، ويكون الانضمام إلى صفوف الجماعات المسلحة للعمل وتأمين

الغذاء بديلاً مغرياً؛ بل قد يصبح البديل الوحيد أحياناً. وفي الأشهر الأخيرة استغلت المنظمات الإرهابية هذه الفرصة السانحة، وكثفت حملاتها في المنطقة. وتبدو التوقعات قاتمة، إذ تجعل آثار تغير المناخ السكان المحليين أكثر عرضة لتأثير التنظيمات الإرهابية.

أما الخطر السيبراني الذي جاء في المرتبة السادسة بين مخاطر المؤشر، فلا يزال في ازدياد؛ لأن قدرات الحماية السيبرانية تتحسن ببطء في مواجهة انتشار المجرمين الإلكترونيين، ما يتيح مستوى ثابتاً، ولكنه مرتفع نسبياً، من المخاطر. ومن المعروف أن الجماعات الإرهابية، سواءً أكانت قومية أم دينية أم انفصالية أم يمينية، تستخدم الفضاء السيبراني في معظم نشاطاتها، مثل: التمويل، والدعاية، وتجنيد الأنصار.

◀ الخلاصة

يتميز "مؤشر كامبريدج العالمي للمخاطر" بأنه يقدم دراسة تعطي "توقعات للمستقبل"، أي نتائج غير ملموسة بعد، حتى إن استندت إلى منهجية موضوعية، وذلك بشأن أثر المخاطر التي يأخذها في الحسبان على أماكن بعينها. وهو يختلف في ذلك عمّا تقدّمه مؤشرات أخرى، مثل "مؤشر الإرهاب العالمي"، الذي يُعنى بتقييم معطيات ملموسة، ترتبط بالماضي والحاضر، وما حدث فعلاً على أرض الواقع. ولا شك في أن كلا الأمرين مطلوب لفهم شؤون الحياة، ورسم مسيرة المستقبل؛ بل إن الترابط بين الأمرين قائم، فتوقعات المستقبل لا بدّ أن ترصد معطيات الماضي، لكي تستوعب مجريات الأمور وتداعياتها، ولا بدّ أيضًا أن تنظر في المستجدات وتأخذها في الحسبان. ■



مبادرة أسباب الإرهاب دراسة حالة على كلٍّ من القاعدة وداعش وبوكو حرام

■ أسرة التحرير

في إطار العمل المنهجي للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب لتكوين فهم أعمق للظاهرة الإرهابية، وبناء قاعدة معرفية وعلمية حيالها، تأتي مبادرة (دراسة أسباب الإرهاب) ضمن سلسلة مبادراته الأولى التي انطلقت في مرحلة مبكرة من عمر التحالف، بهدف استجلاء الدوافع والأسباب المهيئة لنشوء الظاهرة والعوامل المساعدة على تمدها أو التعاطف معها. وقد شملت هذه المبادرة التأسيسية ثلاث دراسات متخصصة لثلاثة تنظيمات إرهابية هي: تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وحركة بوكو حرام. وتناولت هذه الدراسات ظروف نشأة هذه التنظيمات، والحالة الفكرية، والعسكرية، والمالية، والإعلامية، والرؤية الاستشرافية لها ضمن منهج دراسة الحالة.

وتشكل الدراسات الثلاث أرضية خصبة لدراسة خاصة عن "أسباب الإرهاب" باستخلاصها من حالات التنظيمات الثلاث موضوع الدراسة؛ إيماناً من التحالف أن إشكالية تحديد العوامل والأسباب التي تدفع نحو الإرهاب لا تزال عائقاً عن وضع المعالجات والوسائل الفاعلة لصياغة إستراتيجيات شاملة لمواجهة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن بعض الأسئلة التي من أبرزها: ما التحديّات التي تواجه فهم الأسباب المؤدية للإرهاب؟ وما الأسباب النفسية والشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والدينية والاشيئية "العرقية" والإعلامية والفكرية التي تقف وراء تبني السلوك الإرهابي؟

تحديات فهم أسباب الإرهاب

بحثت الدراسة جُملةً من التحديات التي تواجه فهم أسباب الإرهاب، وأبرزها الحاجة البحثية إلى ملاحظة الأفراد الذين تورطوا في القضايا الإرهابية لمدة طويلة، وإجراء المقابلات معهم باستمرار؛ للحصول على نظرة فاحصة لأحوالهم الديموغرافية والنفسية والاجتماعية، والوصول إلى فهم أكثر عمقاً لمحفّزات سلوكهم المنحرف. وهذا يتعارض في كثير من الأحيان مع حرص السلطات على عزل هؤلاء الأفراد، وحجّرهم فكرياً؛ لاحتواء خطرهم، ما يصعب على الباحثين الحصول على أدلة مباشرة تقدّم تصوراً شاملاً يتعلّق بالدوافع والمحفّزات المُفضية إلى تبني السلوك الإرهابي والالتحاق بمنظّماته.

ومن التحديات التي توقفت عندها الدراسة: أن دوافع الإرهابيين عادةً ما تبدو شديدة الخصوصية، وملزمةً لطبيعة النزاع الذي يتورّطون فيه، وارتباطه الوثيق بسمات الحاضنة الاجتماعية والسياسية التي تحويه. لذا فإن نتائج الجهد البحثي المتخصّص في فهم أسباب الإرهاب أو دوافعه تتسم غالباً بعدم قدرتها على إطلاق التعميمات على الظاهرة الإرهابية بشموليتها. واستحضرت الدراسة تحدّي غياب الاتفاق العالمي على تعريف الإرهاب، وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى الاختلاف في نظرة كل مجتمع من المجتمعات إلى مفهوم الإرهاب والإرهابيين، إضافة إلى تباين أثر المتغيّرات الدّولية السياسية والاقتصادية في الظاهرة.

أسباب الإرهاب والعوامل المحفّزة

في ضوء دراسة حالة تنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وحركة

بوكو حرام، بحثت الدراسة في الأسباب النفسية والدوافع الشخصية التي تدفع الإرهابي إلى ارتكاب جريمته؛ لتصل إلى نتيجة مؤدّاه أن البناء النفسي للفرد مهمّ في تفاعله مع مجتمعه، وأن النموّ الجسمي والعقلي والانفعالي المضطرب، والبيئة الاجتماعية غير السليمة، لها علاقة مباشرة بالعمل الإرهابي. وفي إطار هذه الأسباب ناقشت الدراسة عوامل البحث عن حياة المغامرة والإثارة والتجربة الجديدة، وأزمة الهوية، ومخاطبة النزعة الإجرامية والرغبة في الانتقام، والاستمالة العاطفية التي تلجأ إليها المنظمات الإرهابية في دعايتها الاستقطابية. وناقشت الدراسة أيضاً العوامل الاجتماعية، ومدى أهمية البيئة والحواضن الاجتماعية في جذب الشباب إلى الحركات الإرهابية، والعوامل التربوية مثل الضعف الأنظمة والمناهج الدراسية وسليباتها التي تؤدي إلى ظهور اختلالات شخصية ونفسية. وكذلك أثر الأسباب الاقتصادية، إذ خلصت إلى أن الكفاية الاقتصادية من العوامل الرئيسة في إحلال الاستقرار النفسي لدى الفرد، فكلما كان دخل الفرد مضطرباً كان رضاه واستقراره غير ثابتين؛ بل قد يتحوّل هذا الاضطراب وعدم الرضا إلى كراهية تقوده إلى نقمة على المجتمع الذي يحمله مسؤولية حالته في أغلب الأحيان، وهذا يولّد شعوراً سلبياً تجاه المجتمع، ويشجّع على نبذ الشعور بالمسؤولية الوطنية، ولهذا تنشأ لديه رغبة بالانتقام، وقد يستثمر هذه الرغبة بعض التنظيمات الإرهابية، فتزيّن له قدرتها على تحسين وضعه الاقتصادي، دون النظر إلى عواقب ذلك، وما يترتب عليه من مفساد وأضرار.

أما الأسباب السياسية فقد عرضت الدراسة رأي بعض الباحثين الذين يرون أن العوامل أو المظالم السياسية لها أهمية

كبيرة، وتسهم في المسارات المؤدّية إلى الإرهاب، لكنّها في الأغلب تكون أداة لتعبئة الأفراد أكثر من أن تكون معاناة شخصية ترتقي لتكون السبب المباشر لتبني السلوك الإرهابي. غير أنه في الوقت نفسه فإن الشعور بالظلم وانعدام العدالة من المحفّزات القوية التي تدفع الأفراد إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة. وفي إطار البحث في الأسباب السياسية ناقشت الدراسة موضوع استغلال الفراغ السياسي والأمني؛ فقد استغلت المنظمات الإرهابية حالة الفراغ السياسي والأمني التي عانت آثارها بعض الدول في المنطقة؛ إذ أسهمت حالة الحرب متعدّدة الأطراف، والفوضى العسكرية، وغياب القانون والنظام، وتعرّس الحلول السياسية، في إيجاد بيئة خصبة لانتشار المنظمات الإرهابية.

كذلك تطرّقت الدراسة إلى الأسباب الإعلامية؛ إذ شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تطوراً كبيراً في وسائل تخطيط الهجمات الإرهابية، وطرق تنفيذها؛ نتيجة تطور قدرات المنظمات الإرهابية على مواكبة التقدّم التقني في مجال الاتصالات. ومن أبرز مخرجات هذه الحقبة أن المنظمات الإرهابية باتت عابرة للحدود والثقافات، وقادرة على اختراق العقول والأفكار والمعتقدات؛ بسبب مهارتها العالية في تسخير وسائل الاتصالات الحديثة لتحقيق أهدافها، وفي مقدّمتها وسائل الإنترنت وتطبيقاتها ومخرجاتها التقنية.

وأخيراً ناقشت الدراسة العوامل التاريخية والدينية والاثنية "العرقية" التي قد تكون سبباً من الأسباب الدافعة لارتكاب العمل الإرهابي والانتقام. وفي سعي الدراسة لتوضيح هذه الأسباب والعوامل أوردت عدداً من الأمثلة الحيّة من واقع دراسة التنظيمات الثلاثة: القاعدة وداعش وبوكو حرام. ■



رهاب الإسلام في أوروبا

استغلال الأزمات لنشر الكراهية

■ د. إغناطيوس غوتيريث دي تيران

تشهد القارة الأوروبية والولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلاندا نموًا مطردًا لحالات العداء للمسلمين ومعتقداتهم، على نحو أشار انتباه المحللين وعدد من المسؤولين السياسيين. فقد ارتفع عدد الاعتداءات في تلك الدول على المواطنين المسلمين الذين أظهروا شعائر الإسلام، من ذلك إطلاق النار على المصلين في المساجد، أو الانقضاض ضربًا على من يُشتبه في انتمائه إلى الجالية المسلمة. وتقع هذه الاعتداءات غالبًا في الشوارع أو في وسائل النقل، وبتوجيه الشتائم والألفاظ النابية في الأماكن العامة، وفي منصات التواصل الاجتماعي.

■ أستاذ الأدب العربي والتاريخ المعاصر في العالم العربي والإسلامي، في جامعة أوتونوما، مدريد، إسبانيا.

إرهابية تتبنّاها منظماتٌ جهادية في عدد من المدن الأوروبية الرئيسية، مثلما حدث في السنوات الأخيرة في كلٍّ من باريس ولندن ومانشستر، ولها ذبوعٌ إعلامي سريع جداً. وفي بريطانيا نبّه المجلس الإسلامي على أن ممثلي الأحزاب السياسية غير المنسوبة إلى اليمين المتطرّف يسهمون في شحن الأجواء تجاه المسلمين، وقد سجّل المجلس 300 حالة تطاول على الدّين الإسلامي والمسلمين، صدرت عن قادة الحزب المحافظ الحاكم في البلاد، وهذا يدلُّ على مدى تفشّي وباء الإسلاموفوبيا في صفوف النخبة السياسية البريطانية. ويُذكر أن هذه الظاهرة ليست مرتبطةً بمجموعة من الساسة البريطانيين فحسب، وإنما أصبحت حالةً عند زعماء أوروبيين يناوَن بأنفسهم عن اليمين المتطرّف. وهي بالطبع إستراتيجيةٌ تجديديةٌ لجميع القوى اليمينية المتطرفة الأوروبية، التي حققت تقدماً ملحوظاً في الاستحقاقات الانتخابية، وأفضت التصريحات المسيئة للمسلمين إلى تسويق مساعي أحزاب اليمين المعتدل لتشديد خطابها المعادي للمهاجرين عامّةً وللمسلمين خاصّةً.

◀ اجتياح خَطَر

من التطوّرات الخطيرة للتجنّي على الإسلام والمسلمين أنه لم يعد محصوراً في بعض الساسة أو المواطنين العاديين، ولكنه امتدَّ إلى المدارس والجامعات، فرُصدت تعليقاتٌ وعبارات لعدد من الأساتذة في المراكز التعليمية كارهة للإسلام، فضلاً عن معاملتهم الخشنة للطلاب المسلمين. وفي المملكة المتحدة، فصل أحد المعلّمين بمدرسة ابتدائية بعد أن وصف الإسلام بأنه "سرطان العالم" و"الدّين الخبيث" على شبكات التواصل، وشجّع المعلّم تلامذته على مشاركته آراءه المتشدّدة! وما هذه الأمثلة سوى غيض من فيض مما شهدته الساحة الأوروبية من مشاعر

الحوادث التي يمكن وصفها بأنها حالات معادية للمسلمين في إسبانيا تحدث في العالم الافتراضي، بمعدّل 70% من جميع الأحوال. وقد سجّلت منظمة بريطانية نموّاً مماثلاً في السنوات الماضية مع ارتفاع مطّرد بنسبة 26% سنوياً، كما فيما بين 2016م و2017م. ولم تختلف هذه الأرقام اختلافاً كبيراً عن نظيراتها في فرنسا، إذ سجّلت الجمعية الوطنية ضدّ الإسلاموفوبيا نموّاً مطّرداً، ويُعزى هذا التصاعد إلى رسوخ ظاهرة رهاب الإسلام في أوساط اجتماعية محدّدة، ونتيجةً لهجمات

◀ مؤشّرات الزيادة

على صعيد الاعتداءات اللفظية والتهديدات عبر شبكات التواصل، فإن المؤشّرات الرسمية تُؤكّد زيادتها منذ عام 2017م حتى الآن. وتُصدر تلك الإحصاءات جمعيات تُعنى بمتابعة ظاهرة رهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا)، والتطاول على الجاليات الإسلامية في أوروبا، منها: "مرصد المواطن ضد الإسلاموفوبيا"، الذي يصدر تقاريرَ سنويةً لقياس حدّة هذه الظاهرة في إسبانيا، وذهبت المنظمة، ولها نظيراتها تتبّع المعايير التحليلية والإحصائية ذاتها في سائر الدول الأوروبية، إلى أن أغلب



الغداء المستمر تجاه الجاليات الإسلامية. ولا شك أن تسلسل الهجمات الإرهابية المنفذة في عدد من العواصم الغربية على مدار السنوات الخمس الأخيرة، أسهم في نشر بذور الكراهية لدى فئات محددة من الأوروبيين، إلا أن هناك عوامل كثيرة لا علاقة لها بأفعال المتطرفين التي تُسيء إلى الإسلام والمسلمين، في مقدمتها عجز السلطات الأوروبية عن توحيد خطاب منطقي لرد الاعتبار إلى الجاليات الإسلامية، وعزلها عن فضاء الجهاديين المتعنتين. والحقيقة المثيرة أن السياسات الحكومية أدت دون قصد غالباً، إلى تأسيس مفهوم "الإسلاموفوبيا" وانتشاره، بعد إصرارها على استعمال مفردات مثل "إسلامية" و"مسلمين متطرفين" و"تشدد إسلامي"، وربطها بمكافحة الإرهاب. وتضمنت هذه الخطابات مقولات وشعارات نبعت في أول الأمر من جهات مقربة إلى الجماعات اليمينية المتعنتة، مثل "إسلاموفاشستي" وهو اصطلاح يطلقه بعضهم على الجماعات الجهادية الدكتاتورية، والغريب في الأمر أن مثل هذه

المصطلحات الغربية باتت تضيي سلبات جديدة على كل ما يأتي من الشرق، علماً أن كلمة "فاشستي" تحولت إلى لفظة ذات مدلولات شتى تتجاوز المستوى الفكري. وهذه الحركات التي استقطبت أتباعاً من اليسار بفضل خطابها الداعي إلى الدفاع عن الحرية، تتغذى على الأعمال الشنيعة للجماعات المتطرفة التي تصف نفسها بـ "الإسلامية"، ولا سيما التفجيرات في المدن الغربية، وقتل الرهائن الغربيين في سوريا والعراق وأفغانستان، ما يقود إلى علاقة متلازمة بين دعاة رهاب الإسلام والتطرف الجهادي؛ إذ كل منهما ينشط الآخر. وتعد الإشارة إلى مفهوم مناصرة الحرية، وهي إحدى قواعد الجهات المعادية للإسلام، إشارة جوهريّة لهؤلاء؛ لأنهم يسوِّغون لأنفسهم مكانتهم الاجتماعية، ويُبسِّسون غلوهم حُلة الانتصار للحق والدفاع عن الحريات العامة والفردية. وأثبتت دراسات ميدانية أجريت في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا أن حالة الشرعية الديمقراطية المنسوبة إلى هذه الجمعيات المطالبة بحقها في انتقاد الإسلام بصفته

"منظومة عقائدية لا تحترم التعددية وقيم الحضارة" تجيز في نظر كثيرين الإسهام في تمويلها ودعم أنشطتها. وهنا يكمن الإخفاق الكبير للحكومات والمؤسسات الرسمية والمجتمع المدني عموماً؛ إذ إنها لم تنجح في وضع حد لخطاب تجريم الإسلام؛ لأنها تقاعست عن صياغة خطاب يحرص على التمييز بين الدين الإسلامي والإسلامي والمسلمين من جهة، والتطرف الديني والجهاديين من جهة أخرى. ولما بات الدين الإسلامي مرتبطاً وفق خطابهم بمفهوم "النزاع" و"الإشكال"، صار من الهين عليهم إلصاق أي سلبية بالمواطنين المسلمين.

صورة المرأة المسلمة

هنالك اهتمام صريح في الخطاب المعادي للإسلام بصورة المرأة المسلمة، حتى إن الجهات المعنية بمراقبة مظاهر الكراهية تجاه المسلمين تلمح إلى تشخيص هذه النظرة العدائية تجاه شخصية المرأة المسلمة، ولا سيما المحجبات اللواتي يسهل تمييزهن من سائر النساء. وتؤكد الجمعيات المناهضة للإسلاموفوبيا في كثير من الدول الغربية أن معدل ثلاثة اعتداءات جسدية أو لفظية من كل أربعة اعتداءات تسجل على الجاليات المسلمة تكون موجهة إلى النساء، وهذا نراه أيضاً في دول أخرى مثل أستراليا.

وتعمل المنظمات اليمينية المتطرفة على تشويه صورة المرأة المحجبة بوصفها امرأة ناكرة لأنوثتها، بعد أن انصاعت لسطوة الحجاب، واستسلمت للسلطة الذكورية. وسُجِّلَت في إسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية حالات من تهجم أشخاص معظمهم من الشباب على فتيات مسلمات في وسائل النقل العامة، وكثيراً ما يصور هؤلاء المهاجمون فعلتهم وينشرونها في الإنترنت. وتوظف المنظمات اليمينية تعرض المحجبات للمعاملة الخشنة من



أجهزة الأمن في بعض الأماكن العامة في الرهان على الخطر الإسلامي؛ ففي فرنسا مثلاً تجبر الشرطة عدداً من المسلمين على خلع الحجاب في المطارات لدواع أمنية. وتحظى هذه الحوادث بمتابعة كبيرة في شبكات التواصل، حيث يتسنى لأنصار الحركات العنصرية إطلاق التعليقات المثيرة للهواجس في صدور الناس.

وتعدّ الدعاية اليمينية المتشدّدة مسألة الحجاب أمّ المسائل، ولا سيّما في فرنسا التي تشهد باستمرار جدلاً بشأنه. والعجيب أن النزعة إلى قبول هذه التحرشات بحقّ المحجّبات واضحة لدى المنظمات اليمينية، التي تسوّغها بذريعة خوف المواطنين من توسّع رقعة "الأسلمة" في مجتمعاتها، ومن خطر تحول أوروبا إلى قارة إسلامية.

ويهمّنا هنا الوقوف عند مفهوم الحقوق الديموقراطية وحرية التعبير في خطاب اليمين المتطرّف الذي يحلو له أن يحرم أي تصريح يسيء إلى القيم العليا؛ كوحدة الوطن، واحترام الشعائر القومية، والقيم المسيحية، ولكنه يتراخى إذا كان المجني عليه شعيرة أو شخصية تمتّ إلى الإسلام بصلة. من ذلك مثلاً: حملة المساندة التي أقامتها الجبهة الوطنية دفاعاً عن فتاة فرنسية صوّرت مقطع فيديو تتناول فيه على الإسلام، واللافت أن الجبهة دعمت حقّ الفتاة في سبّ الدين الإسلامي، ولكنها لا تظهر المرونة نفسها إذا كان السبّ للدين المسيحي!

◀ توسّع اليمين المتطرّف

تتطلق الأحزاب اليمينية المتطرّفة من عقيدة عنصرية بامتياز، وإن اجتهدت في تجميل فكرها بخطاب إنشائي يقوم أساساً على مفهوم مخادع للمواطنة. وتشدّد على "العدو المسلم" بوصفه كائناً تجتمع فيه سلبيات جميع المجتمعات غير الغربية. وتمكّنت تلك الجهات من إيجاد المناخ

السياسي والاجتماعي المضطرب الملائم، لدرجة أن المجلس الأوروبي ضد التمييز وعدم التسامح أكد في تقريره السنوي عام 2019م أن القارة الأوروبية أمست تواجه واقعاً صادمًا، يتمثل في زيادة الهجمات على المسلمين كمّاً ونوعاً، وأن التحريض على الاعتداء بالشتائم والإهانات تجاه الإسلام والمسلمين ينطلق من شبكات التواصل والإنترنت. ودعا التقرير إلى تضافر جهود جميع الدول الأوروبية لمكافحة اليمين المتطرّف، والاتفاق على مصطلحات تصف الدين الإسلامي، وتفرّق بينه وبين الغلوّ والتشددّ الملازمين للجماعات الإرهابية. غير أن الحلقة المفقودة في هذه الدعاوات هي أن اليمين المتطرّف أمسى يتولّى سلطات تنفيذية وتشريعية في كثير من الدول الغربية. وأدى الاستخفاف بخطر الإسلاموفوبيا إلى تصنيف التهجم على المسلمين بالحوادث الفردية التي لا تعبّر عن تيار فكري له حضور في المجتمع. وتدّعي الجماعات اليمينية المتطرّفة التي أحرزت تقدّمًا بارزاً في الانتخابات أنها لا تخالف القانون، ولكن اهتمامها المستمر بالمهاجرين والمسلمين والربط بينهم وبين الإجرام والهجرة السريّة تضرب جداً باللحمة الاجتماعية.

◀ توظيف جائحة كورونا

من البين سعيّ اليمين المتطرّف الأوروبي والأمريكي إلى الصيد في مياه وباء "فايروس كورونا" العكرة، في سياق كثر فيه الحديث عن احتمالات الإرهاب البيولوجي. ومجدداً أعطت الجائحة العالمية الراهنة دليلاً قوياً على تلاقي الإرهاب الجهادي واليمين المتطرّف العنصري عند مسعى انتهازي، يهدف إلى الانتفاع بأزمة كونية أدّت إلى إصابة مئات الآلاف وانحيار المنظومة الاقتصادية العالمية. وفيما أعلن صراحةً عددٌ من الجمعيات الجهادية واليمينية على حدّ سواء أمهلها في أن يتفشّى المرض في ديار العدو، فإن هناك

توجّساً ملموساً من لجوء الجمعيات الأكثر إجراماً المنضوية في المعسكرين إلى تطوير الأسلحة الفيروسية. وعلى صعيد النقاش الاجتماعي فإن الأحزاب اليمينية المتطرّفة السائدة في أوروبا استغلّت القضية لكي تلقى باللائمة على المهاجرين.

إذ إنه في بداية الأزمة ألحّ رئيس الوزراء الإيطالي السابق وزعيم "الليغة" القومية ماتيو سالفيني، الشهير بانتقاداته اللاذعة للإسلام، على إقفال الحدود، وتشديد سياسات الهجرة، تحديداً في وجه الأفارقة، على الرغم من تدني نسبة الإصابات في إفريقيا. وشدّدت منظمات في النمسا وسويسرا على أن منع تجوّل الأجانب، وإخضاعهم للمراقبة، هما خير سبيل للحد من انتشار الوباء. في حين سارعت زعيمة الجبهة الوطنية ماري لوبان، إلى شنّ حملة شرسة على الاتحاد الأوروبي؛ لإخفاقه في احتواء الوباء، واتخاذ سياسة واقعية لضبط الهجرة. وما يزيد الطين بلة أن يصرّح الرئيس المجري فيكتور أوربان، الذي يعدّ نفسه بعيداً عن اليمين المتطرّف، بأن فيروس كورونا لا يمكن أن يجعلنا نغض الطرف عن كون الهجرة، وليس الوباء، هي المعضلة الرئيسة في أوروبا اليوم! وكان زعيم حزب "فوكس" الإسباني سانتياغو أباسكال قد أشار إلى ضرورة تقييد الهجرة، ودعا إلى فرض رسوم خاصّة على المهاجرين الأجانب الراغبين في الاستفادة من الضمان الاجتماعي، حتى وإن كانوا مصابين بالفيروس.

إن اليمين المتطرّف يستغلّ أي فرصة لتعزيز خطابه الكاره للمسلمين، واستحداث بيئة ملائمة لاتخاذ تدابير أكثر قسوة تجاه الأجانب في أوروبا، فيما تتكاثر الجماعات المستعدّة لترجمة مشاعر الكراهية إلى أعمال إرهابية. ■

(كو كلوكس كلان)

مئة وخمسون عامًا من الإرهاب

■ أسرة التحرير

تزخر الأفلام الأمريكية دراميةً كانت أم وثائقية، بمشاهد لمجموعات من الرجال يرتدون أثوابًا بيضاء وأقنعة كالبعثات مرتفعة مدببة تغطي الرأس والوجه إلا العينين، ويحملون صلبانًا محترقة، ويعيشون في حيٍّ ما، غالبًا ما يكون موطنًا للسود؛ حرقًا لليبوت وقتلًا للرجال والنساء والأطفال، وتدميرًا للممتلكات، ثم يغادرون المكان وقد بات قاعًا صَفَصَفًا. تلك ليست مشاهد درامية أو وثائقية فحسب، ولكنها جزءٌ حقيقي من ممارسات أقدم جماعة إرهابية في عالمنا المعاصر. إنها جماعة (Ku Klux Klan) كو كلوكس كلان، أو ما يُعرف اختصارًا بـ (KKK).



« جذور الجماعة

استمدت جماعة (KKK) اسمها من اللفظة اليونانية (kuklos) التي تعني الدائرة، ومن اللفظة الإنجليزية (Klan) التي تعني العشيرة، وأسسها ستة ضباط سابقين في الجيش الكونفدرالي الأمريكي بين ديسمبر 1865م وأغسطس 1866م لمعارضة تحرير السود عقب الحرب الأهلية الأمريكية.

« اغتصبت (KKK) وظيفة الشرطة في مناطق شتى من الولايات المتحدة الأمريكية، فكان أعضاؤها يطبقون المعايير الأخلاقية على أفراد المجتمع، فيجلدون الجناة، ويطاردون المجرمين، ويحصلون الديون!



ومارست الجماعة أعمال عنف وإرهاب كثيرة كالحرق العمد، والضرب، وتدمير الممتلكات، والقتل، والاغتصاب، وجلد السود وأفراد قوات الجيش الاتحادي الذي عدّوه جيش احتلال عقب انتصاره في الحرب الأهلية، ما دفع الرئيس الأمريكي أوليسيس غرانت إلى تدمير الجماعة تمامًا في عملية الحقوق المدنية عام 1871م.

وكان اجتثاث الجماعة أمنياً فقط لا فكرياً، ولذلك لم تلبث أن عادت أشد قوة. ففي عام 1915م أحيى العقيد ويليام جوزيف سيمون الجماعة في جبال ستون بولاية جورجيا. وكان التأسيس الثاني للجماعة أكثر إقناعاً، إذ أصبحت منظمة رسمية، تتألف من عضوية رسمية ذات بنية قومية، ولها فروع محلية في أرجاء الولايات المتحدة. وأرسل سيمون أكثر من ألف محام لتجنيد أعضاء للجماعة. ولم تمضِ عشر سنوات حتى بلغت المنظمة الإرهابية أوج قوتها، إذ ضمت قرابة

عملت (KKK) كأنها حارس المجتمع، واغتصبت وظيفة الشرطة في مناطق شتى من الولايات المتحدة الأمريكية، فكان أعضاؤها يطبقون المعايير الأخلاقية على أفراد المجتمع، فيجلدون الجناة، ويطاردون المجرمين، ويحصلون الديون، والأكثر غرابة أن ضباط الشرطة كانوا يسلمونهم المجرمين في بعض الأحيان لينفذوا فيهم العقوبة! واستهدفت المنظمة اليهود والكاثوليك والأقليات الاجتماعية والعرقية، ومن تهمهم بارتكاب ممارسات غير أخلاقية: مثل الزنى والربا والقمار ومعاقرة الخمور، وسعت إلى ما سمته "إعادة تأسيس القيم المسيحية

15% من العدد الإجمالي الرسمي لسكان الولايات المتحدة، أي أكثر من أربعة ملايين عضو. كانت الظروف الاجتماعية في أوائل عشرينيات القرن الماضي مناسبة لحملة عضوية (KKK)، ولا سيما في الولايات الجنوبية، حيث انتقل ثلث السكان إلى الحضر بعد أن كانوا في الريف، وأنتج التحضر كثيراً من التغيرات ولا سيما انتشار الجريمة، التي أزعجت كثيرين من أهالي الريف المحافظين. وأنتجت مدن النفط المزدهرة الرذائل كالدعارة والمقامرة، التي ساءت المتدينين، الذين استهدفهم المنظمة في تأسيسها الثاني.

البروتستانتية في أمريكا بأي وسيلة ممكنة"، وأعلنت أن المسيح (يسوع) كان أول (كلاينز مان) بزعمهم أنه أول عضو مؤسس للجماعة.

“ديفيد ديوك” المشرع والسياسي الأمريكي ورئيس جماعة فرسان كو كلوكس كلان السابق: “نتوقع من غير البيض الذين يقيمون في أمريكا أن يتصرفوا وفقاً للمبادئ المسيحية، سيكون العيش تحت سلطة حكومة مسيحية بيضاء امتيازاً رحيماً”.

كان الجنوب المنشأ الأصلي للجماعة، لكن قوتها العددية الثانية كانت في الغرب والغرب الأوسط، وبلغ نفوذها أشده في كاليفورنيا وأوكلاهوما وأوريغون ولouisiana، وتمكنت من إنجاح حكّام ومشروعين في انتخابات هذه الولايات. وتسجل وثائق المباحث الاتحادية (FBI) أن “جون م. باركر” حاكم ولاية لويزيانا، التمس مساعدة الحكومة الاتحادية لمواجهة نشاطات الجماعة الإرهابية في مذكرة بتاريخ 25 سبتمبر 1922م، أرسلها إلى المدعي العام، ولم يكن قادراً على استخدام أي من الرسائل البريدية أو التلغراف أو الهاتف لإرسال الرسالة بسبب سيطرة (KKK)، فلم يجد سوى ت وسيط الصحفي “بول ووتون” ليفعل ذلك.

← ضعيفة لكنها باقية

ومع تعاقب السنين ضعفت منظمة (KKK)، وانخفضت عضويتها كثيراً، وحُلَّ آخرُ فروعها في عام 1944م، لكنها ظلت مستمرة، وعادت إلى الظهور في بعض الولايات الجنوبية في الستينيات من القرن الماضي، وارتكبت عدداً من الأعمال الإرهابية سراً؛ كالتفجيرات وإطلاق النار والجلد. ومع أن أهداف هذه الجماعة

وسلوكلها في اتجاه يناقض مسيرة التاريخ نحو التسامح والتعدّد وقبول الآخر، لم يكن ذلك كافياً لاندحارها، فقد بقيت على الرغم من انقسامها وتراجع أعداد أعضائها وضعف قوتها؛ لحساب جماعات يمينية متطرّفة أكثر شباباً، تشاركها في أكثر أهدافها.

ولم تُعد (KKK) كياناً واحداً يديره قائدٌ واحدٌ من مقرٍّ مركزي، فهناك ما لا يقل عن أربع جماعات رئيسة تعمل اليوم تحت اسم (كلان) هي:

● كنيسة الفرسان الوطنيين

Ku Klux Klan National Knights: أنشئت عام 1960م، وتعمل الآن من إنديانا، وهي من أنشط جماعات (KKK).

● فرسان كو كلوكس كلان (KKK)، وتُعرف أيضاً باسم حزب الفرسان، أسسها “ديفيد ديوك” في عام 1975م، عندما كان عمره 25 عاماً، ومكتبها الرئيس في مدينة هاريسون بولاية أركنساس.

● جماعة إخوان كلاينز (BOK)، أسسها عام 1996م “دايل فوكس”، وهي شديدة السرية. تُعدُّ نفسها الوريث الأوحيد لمنظمة (KKK)، وهي الوحيدة التي لها وجودٌ خارج الولايات المتحدة في كندا، ويُعتقد أن مقرها الرئيس في هندرسون بولاية تينيسي.

● جماعة إمبريال كلانز الأمريكية (Imperial Klans of America - IKA)، أسسها “رون إدواردز” في داوسون سبرينجز بولاية كنتاكي في عام 1996م. ويُعتقد أنها ثاني أكبر جماعة في (KKK) بعد جماعة إخوان كلاينز.

وقد عادت جماعات (KKK) إلى الأضواء في السنوات القليلة الماضية؛ ففي عام 2014م أُلقي القبض على “فرايزر جلين كروس جونيور” (المعروف باسم ميللر)، مؤسس فصيل Carolina Knights of Ku Klux Klan، لقتله ثلاثة أشخاص في مراكز الجالية اليهودية في كانساس.

وخاض مؤسس حزب الفرسان “ديفيد

ديوك” المعتزك السياسي؛ فانتُخب نائباً في مجلس النواب عن ولاية لويزيانا، وخاض الانتخابات التمهيدية الرئاسية في الحزب الديمقراطي عام 1988م، والانتخابات التمهيدية في الحزب الجمهوري للرئاسة في عام 1992م، وأيد الرئيس ترامب في الانتخابات الأخيرة. وحاول ديوك إبراز وجه أطف لجماعته، وتقديمها للجمهور بوصفها منظمةً حديثة للحقوق المدنية للبيض، لكنه لم يستطع أن يخفي أهدافه، فأعلن بلا مواربة: “نتوقع من غير البيض المقيمين في أمريكا أن يتصرفوا وفقاً للمبادئ المسيحية، ويجب أن يدركوا أن الاختلاط العرقي خطأ غير وارد، سيكون العيش تحت سلطة حكومة مسيحية بيضاء امتيازاً رحيماً”.

وتضمُّ هذه الجماعات الأربع عدداً كبيراً من الفصائل الصغيرة وصل عددها إلى 160 فصيلاً، تنتشر في 41 ولاية، ثلاثها في ولايات الجنوب، لكنها تراجعت عام 2016م إلى 130 فصيلاً، ثم إلى 51 فصيلاً عام 2018م.

← التمويل والتجنيد

تمكّنت (KKK) من جمع ملايين الدولارات لتمويل نشاطاتها الاجتماعية والإعلامية والإرهابية من أعضائها، وذلك من رسوم العضوية والضرائب وحصيلة بيع المنتجات. ومن ثمَّ كانت زيادة رسوم العضوية أمراً حاسماً لاستجلاب الأرباح، ولا سيما من أولئك الذين يشغلون مناصب قيادية في الجماعة. وأنتجت الجماعة أدوات خاصة بها لتكون مصدراً ثانياً للإيرادات، فكان مطلوباً من جميع أعضائها شراء الزي الرسمي للجماعة، وهو الجلاب الذي يُنتج في مصانعها، ولا يُسمح للأعضاء بتصميم أرديتهم الخاصة.

أما المؤيدون الذين لا يرغبون في العضوية الكاملة للجماعة فهم مصدر مهم للتمويل؛ إذ أسهم هذا الجيش غير المرئي في تمويل

محطات من إرهاب (KKK)



الأنفكار والهوية

مثل كثير من المنظمات التي قدّمت نفسها على أنها روابط أخوية، منحت (KKK) أعضائها شعوراً بأنهم ينتمون إلى شيء مميز، له طقوسه الخاصة وأحياناً السرية؛ في المصافحة، والألقاب، والكلمات المعيّنة (المشفرة)، والزي الرسمي، والمسيرات، والنزهات، وفرق الرياضة، والمسابقات الترفيهية، والفرق الموسيقية والحفلات، ومراسم الرّفاف، والجنازات، والتعميد وغيرها. وأدارت المنظمة حملات لمّات المرشّحين لمناصب على مستوى الولاية

السود في تشارلستون بولاية ساوث كارولينا، قام فصيل فرسان (وايت نايتس) من (KKK) بتوزيع منشورات تضمّنّت الموقع الإلكتروني ورقم الهاتف للفصيل، مصحوبةً بأكياس الحلوى في ولايات ألاباما وكاليفورنيا وجورجيا وكنساس وميسيسيبي. مؤكّدين في المنشورات أن "ديلان" قرّر أن يفعل ما يأمره به الكتاب المقدّس! وقد تبجّحوا بقولهم: "نحن نفعل ذلك من الساحل الشرقي إلى الساحل الغربي، فقط لإعلام الناس أن (KKK) في مجتمعهم".

الجماعة بملايين الدولارات، وكان كل واحد منهم يُسهم بنحو 25 إلى 100 دولار، وفي سبتمبر 2019م جمّدت (PayPal) حساباً يُستخدم لجمع الأموال من قبل (KKK) بعد أن تلقت شكاوى بشأنه. وتوظّف المنظمة وسائل التقنية الحديثة، وعلى رأسها الإنترنت ومواقع التواصل؛ لتجنيد أعضاء جدد، وتوظّف الأحداث السياسية والهجمات الكبرى في الدعاية الإعلامية. في عام 2015م، بعد أن أطلق "ديلان روف" النار على تسعة أمريكيين من أصل إفريقي وقتلهم في كنيسة يرتادها

أو المحليّات، وانتخبَ الأمريكيون عددًا لا يُحصى من أعضاء الجماعة؛ ليكونوا رؤساءً بلديات، وأعضاءً في مجالس المدن، ومشرّعين في الولايات وعلى المستوى الاتحادي.

والعنصرية مع الأخلاق المحافظة! ففي خضم الركود العالمي الذي أعقب الحرب العالمية الأولى، انتشر الخوف والقلق على نطاق واسع بين البروتستانت البيض بشأن مستقبل الدولة التي عرفوها واعتادوا السيطرة عليها. كانوا قلقين جداً من جرّاء تدفّق المهاجرين من أوروبا الشرقية، وزيادة تأثير الكاثوليك واليهود في الحياة الأمريكية، وهجرة الأمريكيين الأفارقة من الجنوب، واتساع دائرة الحريات السياسية

خطراً على المسيحية. وعلى الرغم من أن كثيراً من أفراد (KKK) وجماعاتها أعلنوا أن معتقداتهم المسيحية هي الدافع لأعمالهم الإرهابية، نجد أن استخدامهم للمسيحية كان مجرد غطاء لإضفاء الشرعية على العنف الذي يمارسونه، فالمسيحية مجرد ذريعة، وليس لهم أي صلة بمعتقدات أو نصوص أو ممارسات مسيحية صحيحة، وهذا ديدن كل الجماعات المتطرّفة التي تمارس العنف في كل الأديان.

والجنسية للمرأة، باختصار كانوا يرون الجريمة والرديلة في صعود، وأن العالم يتطور خارج سيطرتهم.

وعندما تكون الجماعات التي تستهدفها (KKK) بالعنف والإرهاب من طوائف مسيحية أخرى، فغالبًا ما تعدّها غير مسيحية، أو

وهم يؤمنون أن المسيحية هُوَئِثَهم، وسبب وجودهم، ويَرونها على النقيض من هُوَيَّات مجموعات أخرى يَعدُّونها غيرَ مسيحية أو معاديةً للمسيحية، أي أنها تمارس منطق التكفير السائد في كلِّ الجماعات المتطرِّفة العنيفة في جميع الأديان. ■

منحت (KKK) أعضائها شعوراً بأنهم ينتمون إلى شيء مميز، له طوقوسه الخاصة في المصافحة، والألقاب، والكلمات المشفرة، والزي الرسمي، والمسيرات، والنزهات، وفرق الرياضة، والمسابقات الترفيهية، والفرق الموسيقية، والحفلات ومراسم الزفاف، والحجارات، والتعميد وغيرها.

أما من الناحية الفكرية فقد مزجت (KKK) بين زُهاب الأجانب والتطرُّف الديني



ندوة التحالف السادسة تناقش تبادل المعلومات الاستخبارية لمحاربة الإرهاب



عقد مركز التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب ندوته الشهرية السادسة بعنوان: "تبادل المعلومات الاستخبارية في مجال محاربة الإرهاب" يوم الأربعاء 11 مارس 2020، بحضور ممثلي الدول الأعضاء ومنسوبي التحالف. تناول المحاضر الرئيس في الندوة، الفريق المتقاعد الدكتور صالح بن عبدالعزيز القنيعير، مستشار رئيس الاستخبارات السعودية سابقاً، أهمية تبادل المعلومات والاستخبارات في محاربة الإرهاب، ومحفزات هذا التعاون وعوائقه، والجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. وعرض الفريق القنيعير النشاطات الدولية لمنع الإرهاب ومكافحته، ومنها معاهدات دولية ثنائية وإقليمية، شملت تبادل المعلومات الخاصة بالأنشطة أو الجماعات الإرهابية، وتسليم المتهمين بالإرهاب، واتخاذ إجراءات أمنية مشتركة؛ لمنع وقوع عمليات إرهابية.

وقال الدكتور القنيعير: إن المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية مقصورة على الأطراف الموقعة والمصدقة عليها فقط، ولا تسري على باقي الدول، لكن الجرائم الإرهابية أصبحت تكتسب الصفة الدولية، ولذلك فإن الأمم المتحدة هي الجهة القادرة والمؤهلة للتعامل مع الظاهرة الإرهابية، وجعل المجتمع الدولي يتفق على سبل مواجهتها بالطرق التي توافق عليها جميع الدول. وأكد أن النجاح في محاربة الإرهاب يبدأ من المعلومات الصحيحة والسريعة التي تستند إليها قرارات منقذ سياسات محاربة الإرهاب، وفي الغالب لا تصل المعلومات الاستخبارية كاملة، وتشبه إلى حد كبير لعبة الصور المجزأة (puzzle) التي ينبغي وضع كل قطعة منها في مكانها المناسب حتى تكتمل الصورة. وللقيام بذلك تلجأ أجهزة الاستخبارات إلى جمع المعلومات من

مختلف المصادر البشرية والفنية، وتحتاج إلى عدد من الحلفاء والشركاء والأصدقاء الذين يسهمون بنصيبهم من المعلومات، وقد يمضي وقت طويل حتى تكتمل الصورة، ولذلك أصبح تعاون وكالات الاستخبارات ضرورة حتمية. وأشاد الدكتور القنيعير بالنتائج الإيجابية التي حققتها بعض اتفاقيات الأمم المتحدة وقراراتها لمكافحة الإرهاب، وعرض ما تواجهه من صعوبات، لعل من أهمها أن الأمم المتحدة أخفقت في وضع تعريف واضح ومتفق عليه للإرهاب، وعرض أيضاً القيود التي تواجه تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول، وعلى رأسها الاختلافات في تصورات التهديد، وأهداف السياسة الخارجية. ■

(الناتو) يعزز شراكته لمحاربة الإرهاب



في العراق، وتعزيز مهمة الحلف التدريبية، والقيام ببعض المهمات التي اضطلع بها التحالف الدولي ضد (داعش) في العراق؛ لتعزيز مهارات القوات العراقية، وضمان عدم عودة التنظيم والجماعات الإرهابية الأخرى من جديد، ومناقشة ما يمكن أن يفعله الحلف لدعم الشركاء. وعشية الاجتماع أكد حلف (الناتو) التمسك بمواصلة مهماته وعملياته، ومنها مكافحة الإرهاب الدولي، علماً أن الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد لم تؤدّ إلى اختفاء تنظيمي داعش أو القاعدة، ومن ثم لا بدّ للناتو أن يستمرّ بأعماله في العراق وأفغانستان وغيرهما".

وبشأن الوضع في أفغانستان، قال ستولتبرغ: "سعيًا إلى تحقيق السلام والاستقرار سيُقلص الوجود العسكري، وبحلول الصيف سيكون للحلف قرابة 21 ألف جندي في البلاد. والقوات المتبقية في أفغانستان ستستمر في مهمتها التدريبية في تأهيل القوات الأفغانية، وسيظلّ (الناتو) يعمل على تحقيق السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة". ■

اتفقت دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على خطوات جديدة لمحاربة الإرهاب، وبناء الاستقرار، وتقوية شراكة الحلف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقال الأمين العام للحلف ينس ستولتبرغ، في مؤتمر صحفي عقب اجتماع وزراء خارجية دول الحلف، عبر دوائر الفيديو في بروكسل: "إن الوزراء اتفقوا على تعزيز مهمة الحلف في العراق، وتولّي بعض الأنشطة التدريبية لقوات التحالف الدولي لمواجهة (داعش)، بالتشاور التام مع السلطات العراقية والتحالف الدولي ضد التنظيم الإرهابي. وقد ناقش الوزراء أيضًا ما يمكن للحلف أن يقوم به من مساعدة أكبر للشركاء في الإصلاحات، وبناء القدرات، فضلاً عن التدريبات التي يقودها (الناتو)، مع العناية بمكافحة الإرهاب، وتعميق شراكات الحلف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن ذلك الشراكة مع الاتحاد الإفريقي".

وقال الأمين العام أيضًا: "إن من النقاط الرئيسة لنقاشات الحلف حالياً وظيفته في مكافحة الإرهاب الدولي، ومن ذلك: مهمته التدريبية

واشنطن تُدرج جماعة روسية على قائمة الإرهاب



الأبيض الذي قتل 22 شخصاً في وول مارت في إلباسو بولاية تكساس في أغسطس 2019م، مستهدفاً ذوي الأصول الإسبانية، والهجمات المميتة على المساجد في كرايستشيرش بنيوزيلندا في مارس 2019م، التي خلفت 51 قتيلاً و49 جريحاً. وتكشف الخطوة عن تحول ملحوظ في سياسة إدارة الرئيس دونالد ترامب الذي يتهمه خصومه الديمقراطيون بتشجيع المتطرفين اليمينيين في خطاباتهم عن المهاجرين، والرد على الحوادث الإرهابية الداخلية في الماضي.

وقد ارتفعت الأنشطة العنصرية لأنصار تفوق العرق الأبيض في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة وفقاً لبيانات رابطة مكافحة التشهير (LDA)، إذ قتل المتطرفون المحليون ما لا يقل عن 24 شخصاً في الولايات المتحدة في 17 حادثاً منفصلاً عام 2019م، وكانت 90% من جرائم القتل المرتبطة بالمتطرف قد ارتكبتها متطرفون يمينيون. ■

أدرجت وزارة الخارجية الأمريكية الحركة الإمبراطورية الروسية (MIR) وثلاثة من زعمائها في قائمة المنظمات الإرهابية، ووصف مسؤولون أمريكيون القرار بأنه خطوة تاريخية في حرب الولايات المتحدة على الجماعات الإرهابية الأجنبية من المتفوقين البيض. وحركة الإمبراطورية الروسية: هي جماعة قومية متطرفة شبه عسكرية، مقرها في مدينة سانت بطرسبرغ الروسية، ولها معسكر للتدريب، وارتباطات بجماعات التطرف الأبيض في الغرب، وبحسب محققين سويديين، فقد دربت الجماعة الإرهابية الروسية اثنين من الإرهابيين السويديين المدانين بتفجيرات استهدفت مقهى ومراكز للاجئين في عام 2016م، ومعهداً يهودياً في عام 2017م.

وتأتي الخطوة الأمريكية بعد تصاعد الهجمات الإرهابية القاتلة من قبل الجماعات المتعصبة البيضاء في السنوات الأخيرة، ومن ذلك المتطرف

ألمانيا تصنف حزب الله منظمة إرهابية وتحظر نشاطه على أراضيها



على الأراضي الألمانية، بسبب أعماله الإرهابية، وبخاصة في سوريا. وسبق هذا التحرك البرلماني تقارير إعلامية ألمانية صدرت تباعاً منذ مايو الماضي تناولت استغلال الحزب ألمانيا لجمع الأموال؛ لتمويل عملياته العسكرية. وذكرت صحيفة "تاغس شبيغل" الألمانية أن المراكز الثقافية والمساجد التابعة لحزب الله الإرهابي في ألمانيا تقوم بالدعاية والتجنيد وجمع التبرعات له. وأشارت الصحيفة أيضاً إلى أن السلطات الألمانية ترصد عمليات حزب الله الإرهابي لتهريب المخدرات؛ إذ تصل شحنات المخدرات إلى ألمانيا من أمريكا الجنوبية عبر إفريقيا.

ورحب السفير الأمريكي في بون ريتشارد غرينيل، بهذه الخطوة، ودعا كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ تدابير مماثلة، وقال: إن قرار الحكومة الألمانية بالتحرك يظهر عزم الغرب على التصدي للتهديد العالمي لحزب الله الإرهابي. هذا، وتصنف الولايات المتحدة حزب الله منظمة إرهابية. وفي زيارة لوزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو إلى برلين العام الماضي، قال: أمل أن تسيّر ألمانيا على نهج بريطانيا في حظر الجماعة. وكانت بريطانيا أصدرت في فبراير من العام الماضي تشريعاً صنف حزب الله منظمة إرهابية، وأصبح القانون البريطاني بموجب ذلك يعاقب بالسجن مدة تصل إلى عشر سنوات في حال الانتماء إلى حزب الله الإرهابي أو الترويج له.

أما الاتحاد الأوروبي فمُنذ عام 2013، يصنف الجناح العسكري لحزب الله جماعة إرهابية، دون جناحه السياسي، وهو ما سمح للحزب بتشغيل بنية تحتية واسعة النطاق للدعم، دون أن يتعرض لتدخل أوروبي. ■

أعلنت وزارة الداخلية الألمانية في 30 أبريل الماضي حظر حزب الله اللبناني على أراضيها، وصنفته منظمة إرهابية. ودَهَمَت الشرطة الألمانية مقار أربع جمعيات يُشتبه بصلتها بالحزب في دورتموند ومونستر وبولاية نوردر راين فستفاليا غرب البلاد وفي بريمن وبرلين، وألقت القبض على 1050 شخصاً ينتمون إلى الحزب، ويعملون بطريقة غير رسمية ويجمعون الأموال.

وقال وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر، لصحيفة "بيلد" الألمانية: إن أنشطة الحزب التي يعاقب عليها القانون وخططه لشن هجمات تجري على التراب الألماني، وذلك يندرج ضمن مسؤوليتنا التاريخية بأن نصدّي له بكل وسائل سيادة القانون، وتلك هي المصلحة الوطنية الألمانية.

ويُعد هذا القرار تحولاً كبيراً في السياسة الألمانية، وله آثار في الاتحاد الأوروبي وحزب الله الإرهابي. فمُنذ سبتمبر عام 2019م شددت الحكومة الألمانية على الحزب، ومنحت الادعاء العام الاتحادي تفويض ملاحقة أعضائه جنائياً، ودعا وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، حينئذٍ إلى صرامة جادة في التعامل مع تنظيم "حزب الله" في ألمانيا، وبحث جميع الوسائل القانونية لتحقيق ذلك، وقال: "إن الحزب اللبناني يتحرك في سورية بصفة عميل بديل؛ لتنفيذ الأعمال الوحشية لبشار الأسد تجاه المواطنين السوريين".

وكان البرلمان الألماني أقرّ في ديسمبر الماضي اقتراحاً يحث حكومة المستشارية إنغيلا ميركل على حظر جميع أنشطة "حزب الله" الإرهابي

السعودية تشارك في منع توريد الأسلحة الخفيفة إلى الإرهابيين



أطلقت الأمم المتحدة مشروعاً مشتركاً للتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في منطقة آسيا الوسطى، بتمويل مشترك من المملكة العربية السعودية وروسيا. ويسعى المشروع الذي يعمل عليه كلٌّ من مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تعزيز استجابات العدالة الجنائية؛ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته، وتعطيل الإمداد غير المشروع بهذه الأسلحة للجماعات الإرهابية.

ويسهم المشروع في تعزيز القدرات التشريعية والإستراتيجية والتشغيلية الوطنية لبلدان آسيا الوسطى، ومنها كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، التي حضر ممثلوها الدائمون لدى الأمم المتحدة هذا الحدث. وسيتمولى تنفيذ المشروع في عامي 2020م و2021م مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عبر البرنامج العالمي للأسلحة النارية، بالتعاون الوثيق مع المديرية التنفيذية للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (DETC) ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (ADONU)، ومنظمة شنغهاي للتعاون (OCS).

وقال المستشار عبد المجيد البابطين المتحدث نيابة عن البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة: "إن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوريدها إلى الجماعات الإرهابية هي همٌّ عالمي. وإن التعقيد في التصدي للعلاقة بين الأسلحة والجرائم المنظمة والإرهاب يتجلى في الطبيعة المتشعبة لهذا التهديد. وقد دعت السعودية إلى اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات من مختلف الجهات؛ لوضع طرق وقائية واستجابة ناجحة".

(تاكوبا) قوة عسكرية جديدة لمحاربة الإرهاب في الساحل



الإفريقي، غير أن الاتحاد أعلن قراراً نشر قوة قوامها 3000 جندي في منطقة الساحل غرب إفريقيا لمدة ستة أشهر؛ للعمل مع دول الساحل، إضافة إلى قوات عملية حفظ السلام في المنطقة التابعة للأمم المتحدة التي يصل عددها إلى 13000 جندي في مالي؛ للتعامل مع التهديد الذي يواجهونه. وهي مجرد إشارة لإظهار التضامن مع سكان الساحل.

هذا، وقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بمنطقة الساحل الإفريقي بعد إعلانها تعيين بيتر فام مبعوثاً خاصاً للمنطقة لأول مرة، ويتوقع أن يسفر تعيينه عن مزيد من التنسيق مع الجهود التي تقودها فرنسا ودول المنطقة لمحاربة الإرهاب. ونشرت واشنطن نحو ألفي جندي يشاركون في التصدي لعدد من الجماعات المسلحة وعلى رأسها داعش والقاعدة. ويؤدون مهمات تدريب في 40 بلداً إفريقياً، ويوفرون لها المساعدات اللوجستية. وشهدت المنطقة تصاعداً في أعمال العنف في الأشهر الأخيرة، ما غذى الشعور بانعدام الأمن المتزايد بين السكان، مع نزوح الملايين منهم، وقد أبلغ مبعوث الأمم المتحدة لغرب إفريقيا مجلس الأمن الدولي أن الهجمات زادت خمسة أضعاف في بورкина فاسو ومالي والنيجر منذ عام 2016م، ووقعت أكثر من 4000 حالة وفاة في عام 2019م. ■

أنشأت فرنسا وعدد من حلفائها في أوروبا رسمياً قوة عسكرية جديدة باسم (تاكوبا) (Takuba)، تتكون من قوات خاصة إلى جانب جيشي مالي والنيجر؛ لمكافحة الجماعات المسلحة بمنطقة الساحل غرب إفريقيا. وأصدر ممثلو 13 دولة هي: بلجيكا، وجمهورية التشيك، والدنمارك، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، ومالي، وهولندا، والنيجر، والنرويج، والبرتغال، والسويد، والمملكة المتحدة، بياناً تعهدوا فيه ببذل المزيد من الجهود للتغلب على الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل غرب إفريقيا.

وجاء في البيان: "إن (تاكوبا) سيكون لديها قدرة تشغيلية أولية بحلول صيف 2020م، ومن المتوقع أن تصبح جاهزة للعمل بحلول أوائل عام 2021م، وإن القوة العسكرية الجديدة ستساعد الجيوش الإقليمية على مواجهة الجماعات المسلحة، وستكمل جهود قوة برخان الفرنسية، والقوة المشتركة لدول الساحل الخمس المؤلفة من قوات من بورкина فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، وأن القوة الجديدة ستعمل في منطقة ليباكو الواقعة بين بورкина فاسو والنيجر ومالي، وهي معقل للمقاتلين المرتبطين بتنظيم داعش". وأعلنت فلورنسا بارلي وزيرة القوات المسلحة الفرنسية في وقت سابق، أن عدد القوات الفرنسية المنتشرة في الساحل المعروفة باسم قوة برخان سيرتفع من 4500 جندي إلى 5100 جندي. وقالت: "إن هذه التعزيزات ستزيد الضغط على تنظيم داعش في منطقة الساحل الكبرى". ولم تُشر بعد القرارات النهائية لقمة الاتحاد

مجلس الأمن يناقش خطر ازدياد الإرهاب في إفريقيا



ناقش مجلس الأمن الدولي ازدياد التهديد الإرهابي للسلام والأمن في إفريقيا، وحث جميع البلدان على التفكير في تعبئة موارد وخبرات أكثر؛ لتعزيز الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وحضّ بيان رئاسي برعاية الصين وافق عليه جميع أعضاء المجلس، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة "لمعالجة جميع دوافع التطرف العنيف المؤدّي إلى الإرهاب". وشجّع المجلس الدول على رفع جودة التعليم، وتوفير فرص العمل والتدريب المهني للشباب، وإشراكهم في جميع مستويات صنع القرار، مؤكّداً أن هذه الجهود تُسهم في مكافحة التجنيد الإرهابي.

وأبلغت روزماري ديكارلو وكيلّة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، المجلس أن التطرف العنيف والإرهاب لا يزالان يُموان في أنحاء مختلفة من القارة، على الرغم من الجهود المبذولة لمنعهما ومكافحتهما. وأشارت إلى أن المتطرفين من حركة الشباب يهدّدون الأمن في الصومال وشرق إفريقيا، وأن الجماعات التابعة لتنظيم (داعش) وتنظيم القاعدة يتعاونون في شنّ هجمات معقّدة بازدياد في غرب إفريقيا، ولا سيّما في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وأن عمليات داعش مستمرة في ليبيا على الرغم من الانتكاسات الأخيرة. مضيفاً أن التنظيم يعيد هيكلة فروعه في شرق إفريقيا وجنوبها ووسطها، وتمكينها. وأن داعش والجماعات المنشقة كجماعة بوكو حرام تواصل ترويع السكّان المحليين ومهاجمة قوات الأمن في حوض الساحل وبحيرة تشاد. وأكدت ديكارلو أهمية دعم

قوّات دول الساحل الخمس (G5) التي أنشئت من بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا لمكافحة الإرهاب. وكرّرت دعوة الأمين العام أنطونيو جوتيريس للحصول على تمويل دولي ودعم عسكري لها. وحذّرت سفيرّة الاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة فاطمة كياري محمد المجلس من أن الإرهاب والتطرف العنيف بلغا مستويات غير مسبوقة من الانتشار والكثافة في القارة الإفريقية وخارجها، إضافة إلى الأوضاع في الساحل وحوض بحيرة تشاد والقرن الإفريقي. وأضافت أن الأدوات التي يستخدمها الإرهابيون تزداد تعقيداً، مستشهدة بإرهاب الطائرات من دون طيار. وقالت: "إن الجماعات الإرهابية أتقنت فنّ التجنيد الذي يسهّل استخدام المنصّات السيبرانية، التي تجذب المستضعفين بسبب الفقر والتصدّعات العرقية والدينية".

وأكد بيان صادر عن ثلاثة من أعضاء المجلس؛ تونس والنيجر وجنوب إفريقيا؛ أن الأجانب الذين قاتلوا مع (داعش) في العراق وسوريا، ينتقلون بازدياد إلى القارة الإفريقية، ولا سيّما المناطق التي يضعف فيها الوجود الحكومي. وهؤلاء المقاتلون يستغلّون المظالم المحليّة والفقر ونقص الخدمات العامّة والأمن، ويلجؤون إلى استخدام القوّة الهمجية مع السكّان، ويشاركون في أنشطة إجرامية عبر الحدود. ■

الإرهاب.. أوجه مختلفة

العقيد حسن بن سليمان العمري

لاشك في أن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، بوصفه تجمعاً دولياً جديداً يقوم بتنسيق الجهود في محاربة الإرهاب وتوحيدها بين دوله الإسلامية الأعضاء، قد بذل جهوداً كبيرة في المدة الماضية لإرساء قواعد العمل المؤسسي المبني على حوكمة فاعلة، وإعداد الترتيبات لإطلاق أعماله ومبادراته، وتفعيل مجالاته المتخصصة، بعد أن استوفت أعلى المعايير، واستكملت كل الترتيبات والتجهيزات المطلوبة. ومن ثم تأتي هذه الانطلاقة مستهدفة حلولاً ناجعة ومستدامة لمعالجة التطرف في فضاء فكري مُعزَّز بالطرح الإعلامي المستنير، والنقاشات العلمية الهادفة، لوضع حدٍّ للإرهاب واجتثاثه بوصفه ظاهرة مقيتة تهدد المجتمعات كافة.

يأتي هذا العدد الثالث من مجلة التحالف ليحمل بين طياته عدداً من الموضوعات الهادفة، التي تناقش الإرهاب من مختلف جوانبه، وفي جميع القارات التي تضررت منه، عبر كوكبة من الكُتّاب المتخصصين المحايدون في أطروحاتهم، والموضوعيين في وجهات نظرهم واستنتاجاتهم.

وعلى الرغم من أن الإرهاب ظاهرة قديمة، إلا أنها في هذا العصر قد توسّعت بطرقها وأشكالها وتكتيكاتها، وها هي الجهود الدولية تُبذل اليوم متضامنة لمواجهة، إذ أدرك العالم أنه لا توجد قوة منفردة أو دولة بعينها يمكنها القضاء عليه. وهذا ما تطرق إليه هذا العدد عبر التنوع في الطرح بوجهات نظر متعددة. وقد خُصّص ملف هذا العدد للإرهاب في القانون الدولي، ومحفزات التعاون الدولي، والمعالجات القانونية للإرهاب، وصولاً إلى إمكانية تطبيق اتفاقية الجرائم السيبرانية. وكان لدول الساحل الإفريقي التي تعاني هذه الآفة نصيبٌ وافر إذ سلط عليها الضوء في عدة مقالات وأخبار. وإذا كانت هناك محاولات لاستغلال الأزمات لنشر الكراهية عبر رُهاب الإسلام في أوروبا، فإن هذا العدد قد تناول منظمة "كو كلوكس كلان"، وهي أقدم جماعة إرهابية في عالمنا المعاصر، إذ إنها منغمسة في الإرهاب منذ أكثر من 150 عاماً؛ قتلاً وترويعاً للرجال والنساء والأطفال، وحرقاً للبيوت، وتدميراً للممتلكات.

أخي القارئ الكريم..

ها هو العدد الثالث من مجلة التحالف بين يديك، ولا نستغني عن كريم ملاحظاتكم وإبداء نصحكم، وهذا ما عهدناه منكم، راجين أن تجدوا فيه المتعة والفائدة والمعلومة الدقيقة الموثقة. ■

التحالف

مجلة فصلية تصدر عن التحالف الإسلامي العسكري
لمحاربة الإرهاب

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

الأمانة العامة للإخطار والتنسيق